این مجموعه کتاب [illegible] مطول [illegible]
[illegible]
[illegible] ۱۳۱۱
[illegible]

[illegible] سعدالدین [illegible]
[illegible] در علم معانی و بیان و بدیع است
[illegible] ۱۳۱۱
[illegible]

[illegible]

اوراق دفتر [illegible] [illegible]

در حوزه نوبت احقر [illegible] محمد رضا [illegible]
۵ ذی الحجه [illegible]

کتاب مطول شرحی است بر تلخیص مفتاح العلوم سکاکی
که شرح مزبور از سعد الدین تفتازانی است و متن که
تلخیص است از مصنفات قاضی القضاة دمشقی و اسم
محمد بن عبد الرحمن است

اللهم وفقني للإتمام بمحمد وآله سيد الأنام

هذا كتاب المطول من تاليف العلامة سعد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان
اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال
والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من منبع الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة
وعلى اله واصحابه الذين بهم تلالا الحق واشرق وجه الدين واضحى الحق مهديا الى الناظرين ولمع نور اليقين وبعد
فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي
للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه
كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح لدقايق التاويل فايق تبيانه لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة
ايضاح لمعالم الاعجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضلة تقريب للغوص على فرايد
مجمله ومفصله قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن النهاب الاكباد الى
اسرار التنزيل تبطهر لبابات ناد تراكيبه وضعا ومن عذب عباب بحار اساليبه وصفا الا يدرك الواصف
للطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا اقراته وقع جماعة ابديهم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه
من غير توثيق وسبيل يحومون في تحرير مقاصد حول القيل والقال ويقصرون من تقرير الطايفه
عن ذكر المقام والحال لا يخرج من ربقة التقليد اعناقهم حتى تخرج في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع
غشاوة عن بصايرهم حتى يطلع دقايق العقل في ضماير هم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم
الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات للتنبه للرموز الدقيقة الشان والتفطن للحجج الخفية المكان
والتعبد ما قضيت من بعض الفنون وطري وجلت في مستودعات سراير نظري بعثني تشوقي الهمة
في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جاجبية خوارزم

بخط رجال الافاضل مخيم ارباب الفضايل صرف الله عنها بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان
فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناء الاناسي من عيون اللطايف
شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان وراجعت الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضامير
وابحاث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرايد في بحاره وكثيرا ما يخالج في قلبي ان اشرح كتاب التلخيص
المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين
جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران
واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت
مسايله وعوايده محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين منطويا على دقايق من نتايج افكار المتاخرين
ما بلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا يحا عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز تحت كل لفظة منه روض
من الحسن وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده
ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت منه ديار ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى
اشمأزت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس
اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان
ويفني العلم فيه ويندرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله
واتقاداعيا قيهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا التوفيق للاهتداء لما فيه من مطويات
الرموز والاسرار اذ لم يقع لشرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار وترى بعض متعاطيه قد اكتفوا
بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد قصد والسلوك
طريقته من غير دليل فضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا مع ما
انجرع من الزمان غصصا وتفقت افتحم موارد السهر غايصا في لجج الافكار والتقط فرايد الفكر
من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء الممتاز اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة
في فن البيان للاستمداد لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة
ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته لا بيه ويسهل الطريق الموصول الى ذخاير كنوز

المحققة وأودعته فرائد نفيسة وشحنت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها أذهان الأذكياء وغرائب
نكت منقحة لها بنور التوفيق ولطائف فرائد تحققتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته
بذيل العدل والإنصاف وتجنبت في تقريرها أورد عليه من مذهب البغي والاعتساف وأشرت إلى
حل أكثر غوامض المفتاح والإيضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشراح للفاضل العلامة
في شرح المفتاح وأومأت إلى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين في الصناعة وأغمضت عما وقع لبعض
متعاطي هذا الكتاب من قصر بضاعة ووقفت لتأسي الجماعة حظر وأعمق الواجبات وما فرضت
على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف رماني
الدهر بالأرزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت إذا أصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك
من توارد الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان
لاستيلاء ذئاب بها حل الشباب تميمتي وأول أرض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على أهاليها
وسيف العدوان وأباد من كان فيها من السكان ولم يدع من أوطانها إلا دمنة لم تكلم من أم
أوفى ولم يخربها الأقوام بسليح عمرو كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر
فطرحت الأوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا
وجعلتها كأن لم تكن شيئا مذكورا وإلى الله المشتكى من دهر إذا ساء أصر على إساءته وإن أحسن
ندم عليه من ساعته ثم ألجأني فرط الملال وضيق البال إلى أن بلغطني الحارض الحارض وعرني
من نفع الخفض حتى أنخت بمحروسة هراة حماها الله من الآفات والبليات ففتح الله عيني
منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد جمعت فيها المحاسن كلها وأحسنها
الإيمان واليمن والأمن فشاهدت وقد سطعت أنوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل
والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الإسلام إلى دوانه
وآض دوح الفضل إلى مائه وانتظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات
واستظل الأنام بظلال العدل والإحسان وارتعوا في رياض الأمن والأمان كل ذلك
بميامن سلطان الإسلام ظل الله على الأنام مالك رقاب الأمم خليفة الله في العالم

بلاد أهل الإيمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط
مهاد العدل والإنصاف هادم أساس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الآفاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الأمن والأمان الممتثل لنص إن الله يأمر
بالعدل والإحسان الخالص طويته في إعلاء كلمة الله الصادق نيته في إحياء سنة رسول الله شعر
خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه يسلكها يحوم حول ذراه العالمون كما تزدحم الحجيج
ببيت الله معتركا يصون نسيم الرضا منه الزمان وكم مكارم يلطف من سخطه ملكا الطارح اعقة من فضله
فيها إلى السماك لواء الشرع قد سمكا يصادف الرشد منها كل معتسف والملك أقبل بالإقبال
ممتسكا علاه فأصبح بالعوالي ملكا وبهما فتراجعنا غدا ملكا هو السلطان الغازي
المجاهد في سبيل الله معز الدنيا والدين غياث الإسلام ومغيث المسلمين أبو الحسين محمد كرت
لا زال أقطار الأرض مشرقة بأنوار معدلته وأغصان الخيرات مورقة بسحاب رأفته فهو الذي صرف
عنان العناية نحو حماية الإسلام وشيد بنيان الهداية ثم أشرف على الانهدام وأمطر على
العالمين سحائب الإفضال والإنعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الإشبال والإكرام شعر
أقامت في الرقاب له أياد هي الأطواق والناس الحمام فقرأت الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن
ووسمت بنسيان اللعبة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا
فشد ذلك عضدي وعزمي عن عطفي حتى رجعت إلى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وتهذيبه و
استنهضت رجل الخيل لتنقيحه وتهذيبه وأصفت إليه ما سنح لي في أثناء ذلك الفكر الفاتر
وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ الطوائف الأنام وملاذا
لهم من حوادث الأيام وحسبنا حسبنا الإسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلان
وخلص إخواني أن يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا لي ما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء
وإلى الله أتضرع في أن ينفع به المحصلين الذين للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم
تحصيل الحق المبين لا تصور الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام المطلوب

قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد
وان فاتني من الناس الثناء والجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه واداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد
هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان
فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره و
متعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس
ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق
الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان
لله هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق ونحوهما
مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على
استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان
كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد
وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع
المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا
ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وحينئذ
لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر
الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق وعلى ان اللام
لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في قولنا النعم

لفتنا له لفظا ومعنى

مصدرية لا موصولة للفظ والمعنى اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي النعم به مع تعذره
في المعطوف عليه اعني وعلم لكون ما لم نعلم مفعولا ومن زعم ان التقدير وعلم على ان ما لم نعلم بدل من الضمير
المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام
الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة
به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولئلا يذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم
ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه الى التمدن
وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا
موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة
وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع
انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل احد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل
لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء
وهو الشارع ثم ان الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على انه من
من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل وعلم من قبيل عطف
الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان
علمه البيان ومن بيان له بيان لقوله الا ما لم نعلم وقدم عليه رعاية للسجع والصلاة على سيدنا محمد خير من
نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة
هي علم الشرائع على ما فسره في الكشاف لفظا او تنبيها على انه لم يضع ذلك من عند نفسه ولك ان تحمل
هذا الفعل على اصطلاح الادلة وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل
بمعنى مفصول فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى
فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع
في تبليغ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصل آل اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف

ومن لم يخطر بعض الكتاب رحمهم الله وسمعت اعرابيا فصيحا يقول امل واميل واواويل الاطيب جمع طاهر كصاحب واصحاب و صحابة لاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا او وصل هو الشرط وتضمنت معناها معنى الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها اللصوق لاسم اللازم للمبتداء قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل ان شاء الله تعالى فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال الشيخ رحمه الله لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجلها شانا وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادخل منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به لينتفع بآثره ويفوز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وهو نفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه لا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه لا بد من تتبع هذا العلم او بالذوق في المكتسب بهذا العلم من العلوم ولا بد من حصولهما حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقال الشارح العلامة في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيانه وجعل الاعجاز ظاهرا وذلك بحقيقته لا تتاتى الا بهذا العلم لغيره علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا في علمه الشامل كما ذكر في المفتاح

وتشبيه

٢

وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه لها استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف رحمه الله القرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تاليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي الفاظ في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالي الفاظ في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ الا ما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اضاف النظم الى القرآن دون اللفظ ولا في الاستعارة لطيفة واشارة الى ان كلامه لا يرد وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف من كتب فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب هو وضع كل شيء في مرتبته ولكل مسئلة من المراتب بعضها اليق بها من بعض وان شئت ان تعرف حسن هذا المثال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر رحمه الله فانها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول وهو متعلق بمحذوف بتقدير الظاهر وهو قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لا يتاتى عند العمل بتاويله بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقديم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه ولا يجعل له خبرا اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما أول بشيء حكمه ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكونه اي القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب ان شاء الله تعالى وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا بحيث يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى

فوضعها فيه احسن

لما فيه من التعقيد والى مما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اى كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اى
في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القى الى المنكر
يجب تاكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا لراكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام
مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا انه يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات
التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير
جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك
جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا
في تحقيقه اى المختصر بما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا وهو
في الاصل مد اليد الى الشيء لياخذه من ترتيبه اى ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظه اى المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار
تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى
ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على ما ذكره الشيخ من دلائل الاعجاز وهو
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل
لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف
القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا
حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت
الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اطلعت في بعض كتب القوم عليها اى على الفوائد وزوائد لم
اظفر اى لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اى بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته
على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص
المفتاح وانا اسال الله تعالى لا تعريف بتقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذ لا يقتضي التخصيص ولا التقوى

فكانه

فكانه قد جعل الواو للحال فافاد الجملة الاسمية وما يقال انه للقصد الى الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع
نفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم
الثالث منه انه اى الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اى محسبي وكافي لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول لذلك
اسال بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله العبد فيكون
من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اى وهو نعم الوكيل و ح فالمخصوص
هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل فانه عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار
تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راى لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان
يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في
تادية المراد فهو الفن الاول وان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما
يعرف به وجوه التحسين فهو الفن الثالث وعلى هذا مما يدفع بالاستقراء وقيل بنيته على مقدمة وثلثة
فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن
الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة
صار كل منها معهودا فعرفه تعريف العهدي بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة فلم يكن لتعريفها
معنى فنكرها وقال مقدمة اى هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يناسب الكلام ومحصولها ان نعرف محل التحقيق والتفصيل
غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها
من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم
فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما
بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكر صاحب المفتاح في اخر المعاني ولبيان
والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض عنه وموضوعه وعما منهم ان هذا

بين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى
ان نقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي و
افصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح به يوصف بها المفرد
يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح
وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط
دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما
يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف
الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء
كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما
بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة عن تنافر الحروف والكلمات وعن الغرابة والتعقيد اللفظي و
المعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت الغرابة في المفرد
راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى جعلنا فصاحة
المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذا لما كانت البلاغة عندهم يقال لمعان محصولها
في كون الكلام على وفق مقتضى الحال فكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى اخر ايرادها ولا
الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد لا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما
لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا
الى الظاهر وكذا البلاغة لا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح
ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما يحكم في كلام الناس لكثرة اختلاف اطلاقاتهم واعتباراتهم
وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في
تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة

موقوفة

موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا المعنى وجب تقديم فصاحة
المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء
اهل اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها
على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في الثقل نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته
قال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير
عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بكسر الزاي على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي
بالفتح على لفظ اسم المفعول يقال استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص
في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل
خلاف المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول
يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة
التي هي من المهموسة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة بل الصواب ان يكون
مستشزر ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد
المخارج وان الائتلاف من احدهما الا الاخر كالطعم ولا بسبب قربها وان الائتلاف من احدهما الا الاخر كالشي
والقليل لما نجده غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو متنافر
كملع بمعنى علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخالها من الشفة الى الحلق لما نجد من
حسن غلب وبلغ وكذا لعلم وملع بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر
سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المتن بالتمثيل ولم يتعرض لحقيقته وبيان سببه
لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة
المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن كونه عربيا فلا يخرج
سورة منها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب
انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف
لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا

من المهموسة الرخوة بين التاء
التي هي من المهموسة الشديدة
والزاي المعجمة التي هي

غير فصيح اعن الفصاحة كما لا
يخرج الكلام المشتمل على كلمة

جزء ما ادى القياس على وزن مفرد وغير عربية في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلّم فالمعنى انه عربي الاسلوب
والنظم ولو سلّم فباعتبار الاعم الاغلب ثم لم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما يشترط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليمه انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه
يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود
الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى
ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم
وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم
على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ
مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم
وقال ما لكم تتكأكأون علي كما تتكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية
ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب
اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه بهجه وحسنه
وانما جعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستخرجا من السراج
على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه
حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي
في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في
مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زايد لفصاحة
المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا
ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا ان الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعير
للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله
استعمال العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه

وغريب

غريب القرآن والحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال
ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك
وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة مما لا ينبغي
ظاهر الفساد ولئن اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا
مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف
واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في
هذه الصور وبالجملة المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ من السمع
من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس
سماعه ومنها ما تستكره نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي بن حمدان مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشى اي النفس شريف النسب والاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب هو
بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهور ان الجرشى من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر هنا وجوه آخر الاول انها
ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل من اثبات
هذا الشرط من ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف
هذين الوجهين ظاهر والثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا
ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب
ورد بانا نقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا جفخت وملع دون فخر
ونعلم بالضرورة ان مثل ذلك واقع في النثر بل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك فلا يتم بحث لانه قد يعرض لاسباب
الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ متفاوتة باختلاف الحالات

كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى وديس كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره
مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات
الغير الفصيحة سواء كانت متنافرة ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف
ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني اتصال الفاعل بضمير المفعول به مما اجازه
الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول للجزى
بالفعل اي رب الجزى واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل وايضا قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا قياس عليه والتنافر ان تكون
الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر اسم رجل قبره وقبر حرب بمكان قفر اي خال
عن الماء والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا
وخبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في الملامة لانهم يستحقون المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي
ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم ولم يشاركه احد لكن في مقابلته المدح باللوم دون الذم و
الهجاء نظرا الى الصناعة قال المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا
كرر امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول
باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث
قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال
وتكرار امدحه ثقل لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف
منها وهم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كالجمع ... مثلا وهو
وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المعقد
من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ

على وفق

على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا
في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام
العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكثرته مع اعتبار المجموع يكون شاذا واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون
مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن اسمعيل
المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل
الا مملكا اي رجلا اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا
اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي و
بين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي و
لهذا نصبه والاوّل الحمل على البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدأ وحي
خبره وما نافية عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلانه لان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا
في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا في الناس فالصحيح ان مثله
ما في الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر
الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون
لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو
عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا بالرفع وهو الرواية الصحيحة المشتمل عليها كلام الشيخ من
دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من
الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاه واضحكه اي ساءه وسره وقد يقال ابكاني الدهر ويا رب ما
اضحكني الدهر بما يرضيني ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين
فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما
قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاحبة فانه وما قصد ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت
عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك وقيل السنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر
واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق

خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما
يكون لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام
الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق
اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث
بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود فاني
الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال
واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت وتسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو
الصواب فالمعنى ابكي واحزن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع
تحت الطلب لكنه اكتب عليه ولا ورد ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب ايضا هذا هو المعنى المشهور فيما
بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من
الشعراء والفصحاء اراد بطلب البعد طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا
بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع
من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية
هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
سنكتب ما قالوا ومن قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته
ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة
فالغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة العدو والفرس يستوي فيه المذكر
والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها كانما تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد
عليها متعلق بها شواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافات
حمامة الجرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا انما ثبت الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى الحومة
وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى

من سعاد

من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح
وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال
الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي
ابن حمزة بن عمارة انت بالله ثلجة في خراء ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله
وظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب
في علم البديع
ومما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان جعل تتابع الاضافات عيبا ان يكون مرتبة لا يقع
بين المضاف شيء غير مضاف كما في البيت وغير مرتبة كما في الحديث وانما اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار و
تتابع الاضافات اما فوق الواحد لا يقال الذي اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار ما
جمعها واتراد وتتابع الاضافات ٢٣
الى ام واحد كما في البيتين وفي الحديث سالم من هذا لانا نقول فها ايضا ان اوجب ثقلا وبشاعة فذاك والا
فلا جهة للاخلال بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل كقوله مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده وقوله
ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف وقد رسم القدماء الكيف
بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها فالهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار
عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل و
الانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاتها ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة
او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره
ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس سميت كيفية نفسانية
ثم ان كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا تسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله
يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حال النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق
بلفظ فصيح في زمان لا لآفة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار وقيل يعبر لاخرج من ينطق بمقصوده في
الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق

اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له
بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة
ليرفع حسابها فتقول دار عبد جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم
دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف
عليه الاقتدار المذكور قلنا لو تم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب بقرينة ان السبب الحقيقي المتبادر له
اللزوم مما استعمل في باب السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه
مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا
للحكم حال يقتضى تاكيده والتاكيد مقتضى الحال ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى
الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل
المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعي
كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال
مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك
فتفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك
واختلافهما عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال الكلى يجيء باعتبار مناسب الحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة
او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك والاول اما الى الحكم وذلك اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد
او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا
او غير مخصوص مقصورا بشيء من التوابع او غير مقصور مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند او غير مقصور الى غير ذلك
او الى المسند كذكره مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير
مقيد مما ستفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب بحسب
الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي تفصيله علم المعاني واذا مهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذى

لبيان المفرد والمركب

يناسب

يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند يباين مقام
تقييده بمؤكد واداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام
تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه
خلافه اى كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع
القدر حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله
ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزء وهو ايضا باب عظيم كثير المباحث
وتعاشاد في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله لكل حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل
من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكى
مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغبى وكان الاولى ان يذكر مع الغبى الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الاراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من المعنى والغباوة عدم الفطنة فمقابل
الغبى هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى صحبتها مقام ليس لتلك مع ما يشارك تلك
الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد قرانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر
ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وكذا لكلمات الاستفهام والمسند المفرد اسما
كان او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية والظرفية مقام آخر اذ
المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها وايضا لمع المسند السببى مقام ومع الفعلى مقام اخر الى غير ذلك
هكذا ينبغى ان يتصور هذا المقام لجميع ما ذكره من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات
مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه
بعدمها اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا
بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام
من المعنى اولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق ولان
الغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل في البلاغة دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات

اللطيفة

الفطنة

الاكثر يذكر مع المسند

اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة لمقتضى الحال بلا اعتبار المناسب للحال او المقام كالتاكيد
والاطلاق وغيرهما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل
على انه تفريع على ما تقدم وتحقيق له وبيان لذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار
المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضرب زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار
المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد باعتبار المناسب مقتضى الحال
والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام بمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد
القاهر بالنظم حيث يقول النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك
لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه
مثل ان تنظر في الخبر الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد
وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج
الى غير ذلك وكذا في الحال مثل زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل جاءني
من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى
فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون
وان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل
موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار
والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة فتصيب
من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني
والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير شابه امر يعرض
في لفظ اخر وغاية النظم ان هذا اللفظ منكر في بيت من قصيدة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة معنى النظام
راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى عند الغرض المسوغ له الكلام بالتركيب
متعلق بافادة وذلك لما مر من ان ارتفاع شانه عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وكذا الكلام من حيث

ان الالفاظ

ان الالفاظ مفردة والكلم مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا او غير مطابق
ان هذا المعنى انما يحصل به عند تحقيق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما ينتصب على الظرف لانه
من صفة الاحيان ومثال التاكيد معنى الكثرة والقلة مما يدل على ما ذكره الكشاف في قوله تعالى وقليلا ما تشكرون اي
ذكره من الاحيان ويسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم
من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها
الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ فلا يكون راجعة الى اللفظ دون
المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين ان المراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ
اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست
من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فلا تناقض لتغاير النفي والاثبات هذا خلاصة
كلام المفتاح فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة
تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل
ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى
والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على
معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهنا الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ
يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق
الكلام ان يوصف بالفصاحة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف
ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او
المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني
المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وليت شعري انا احمل كلامه على هذا

بل هو يجري مجرى الكناية كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب فاذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم
يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب ثم انهم جعلوها اوصافا للالفاظ انهم لما
انها صفات للمعاني الاول المفهومة من الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان
يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى الاول والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل لما
ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك
يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في
من ذلك وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور في كلامهم كفاك قول الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا
نبذة مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبلغ
وقال السبب للفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم
يعلموا انا نعني بالفصاحة التي نحتاج للفظ لا من حيث يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم فجعلوا سلامته
من اللحن وامثاله من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم في الاعراب الخطأ في الالفاظ
ثم انا لا ننكر ان يكون سلامة الحروف من الثقل مما يوجب الفضيلة وكذا الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز
به ويكون هو الاصل والعمدة فهذا اوقعهم في الشبهة انهم لم يسمعوا من قائل يقول معنى فصيح والجواب انا نريد ان الفضيلة
التي بها استحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ وانما الفصاحة عبارة عن كون اللفظ
على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها
اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام
في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة
وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو في
الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا
واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما ان كثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما

هو في

هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه حد الاعجاز وفيه
لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية والاوجه ان يجعل من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوجد
ذلك حقيقيا كالنهاية او قريبا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في
كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنهم ذلك وذووا المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز
وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فلا شك لانه لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو مع
نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلانه يدفع الفساد ولان الحق ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة هي البلاغة
ودرجة الاعجاز الاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبعضه اخبارا بين
والبقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى اي حد الاعجاز اي الطرف الاعلى
مع ما يقرب منه من البلاغة تماما بعضه حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ
حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه
ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز وان الطرف
الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة ادنى
منه التحق عند البلغاء بالكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق
من غير اعتبار للطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى
من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد عن اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي
الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع
وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه
انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما
يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من صفات الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة
يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما تقدم هذا تمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان
وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة

للفصاحة وحصر مرجعها الى المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو بحث على ما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا
وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب
المطابقة الحكم للواقع وعدم المطابقة اي ما به يحصلان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما
ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق بمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح
من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة
عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها
فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لان ارادة
ايضا البلاغة بلاغة الكلام بما صرح به المشهور في المعنى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال
فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه
على ما صرح به اريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان البلاغة المتكلم تقيد بقدرتين لا
او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين
والاحتراز عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو انما يحصل ويكتسب من علوم متعددة يعرف بها
الحسن مرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره
بمعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فصواب مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة
ان السالم من الغرابة دون ذلك المجوز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف تداول ... كاتم ومسرج وافي علاقه وفيه
اجتمعتم وكالشراح لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج
فهو غير سالم من الغرابة او بعضها يتبين لا شيئا وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف
اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما بين
اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة قد يطلق على اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف

التاليف

التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر
الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس
وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك
بالحس وتمييزها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية
وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطا وعلم به يحترز عن
التعقيد المعنوي ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علم المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمزيد اختصاص
لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني عن الخطا في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول
الامرين الباقيين الذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو
الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في
علم المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه
من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به
وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذه علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس
يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع
ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد
من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه
زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه
وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها
تعد علما واحدا وتفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة يضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك
الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية
ويقال لها الصناعة ايضا بيانه ان واضع الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من
ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد فيعني العلم ولهذا قالوا
وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك لا يقال اذا قلت فلان يعلم النحو لا نريد ان جميع مسائله

خاضرة في ذهنه بل هي بمنزلة حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ للتفاصيل مسائلها بها يتمكن من استحضارها ويجوز
ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم
للكلي والمركب ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من
ادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادركه اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك المجرد
من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في
الجزئيات فقال المعرفة باحوال اللفظ العربي دون العلم فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد
فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة
بالفعل لان وجود ما لا ينحصر بمنزلة محال وبهذا يندفع ما قيل انه ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية
او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ان قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم
حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف منه مسئلة والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له
من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه
في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو
وفيه خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا
هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة
او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس هذه الحال الا في المتصل بالتشبيه والاستعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت
اذ كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال
كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله
الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد شاع
في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف وغير ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال

وان المقتضى

وان المقتضى للحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس بمعنى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه
كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في
التحقيق فافهم وجعل الاسناد بعضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها
وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما
عدلنا عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس
بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية
المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
فان قلت اراد بالتركيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم
يبينه واجيب عن الاول بانا لا نسلم انه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم ويبينها على انه
معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب بحرفي ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني
وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة الكلام للسكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب
البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى
المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه
علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية ومعناه في قولنا ويعنيهم من قوله بتوفية خواص
التراكيب حقها ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه
بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او اطابة المقام اذا كان منفصلا وزيدا ضربت
فيما اذا كان المخاطب حاكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي الشك

حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب
الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة
وهي تراكيب البلغاء

اورد الانكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر وتخصيص الضرب بزيد فمعنى توفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال لا ان المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي على ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتها على وجهها فهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه وبما يساويه فليتامل مما يطول من الاحاطة بها [illegible] ثم اوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه لا في خارجة عن المقصود احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها وهو ايقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة فيهما هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف وغير ذلك وهذا لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما

في ثمانية ابواب [illegible] لكل
[illegible]
[illegible] في علم المعاني

لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد عليه هذا كلامه وهو ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهدي الى هذا ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه وان لا تنحصر كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ثم لم يعرج هذا الترديد بين النفي والاثبات فكلام كثير والظاهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة من المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا وتوهم من احوال الجملة ولذا لم يجعل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث ترجع الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب

تنبيه

وتم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع او عدمها والخبر عن الشيء على ما هو به كذا تعريفا لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن

المفهوم من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب فهذا
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع
بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لتلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية
دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له متحقق موجود في الخارج
فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام
ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها
اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء
فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو كان خطأ للحال وقيل للعطف على محذوف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم
يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف
الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير
ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال انا اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد
فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وفيه لم يحكم بشيء
من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار شاكا مع الشك فكلامه خبر لاحتماله اذا انتفى
ان يقال البرق الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم
بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح
هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم
نشهد باعتبار تضمنها خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام
والجملة الاسمية وكلمة انه غير مطابق لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وتارة قيل

انه راجع

انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء وما المعنى انهم لكاذبون في تسميتها
اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون
غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة
ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير
التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن
لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم
لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب
باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين فرق بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب المخصوص
منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان هيهنا وجها اخر لم
يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى الحلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول
يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى
ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم
فقرأ فقال ان الله قد صدقك يا زيد والجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه
ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد
فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير مطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم من هذا لمطابقة الخبر
للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة
مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس

بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع
الامرين الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الغلط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع بعضها
في شرح المفتاح مما يقتضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار قد
حصروا اخبار النبي بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني
اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه على سبيل منع خلوه لا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة اي لان
الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوا (بحث)
اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا
عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم
يكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق والكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه
لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق فليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على (عدم الصدق)
عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر
عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني
ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب
لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى حصل الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما
به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى
افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه
خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون والنائم ان الاثنين زوج تام كلام
ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه نظر واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال (بحث)
الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك
فان اشتمل على نسبة فانها ناقصة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام

تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان
او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون
الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق
فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف جهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف
لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو
فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية
ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب التقييدي التام مخالف لما هو المعهود في تفسير الالفاظ عن ائمة اللغة (الباب الاول)
والرجوع اليه ان لم يتقيد باصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها
الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم
بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ
وهو هم وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع
الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل
منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما (والنفي)
اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان
علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا انما يتحقق بعد تحقق الاسناد
لانه ما لم ينسب احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو
ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ
بالجملة الخبرية فان كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة
عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر وحكاية تقديرها او التحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر (للتحسر)
ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والخشوع وقوله لا
يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويرفع بنفسه

عن الحفاظ منزلته وشدد هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهلية وامثال هذا كثير
من ان يحصى فكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن و
تفجع وليس باخبار لكنا اذا كان بصدد الاخبار فلا شك انه قصد بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد
قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا
وقوع النسبة او لا وقوعها وايقاعها او انتزاعها الظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة وانه عالم بانه اوقعها
وايضا لو اريد هذا لما كان الاثبات والحكم بمعنى لامتناع افادة انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم
على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى
او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه ولم يعلم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى ولا معنى للدلالة
الا افادة العلم بذلك الشيء ولا امتنع من يدلنا على عدمه وجدنا الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه
الذي وضع له ولا تحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت
ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا
بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فلا انكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه مع معلوم البطلان قطعا اذ لا
معنى للدلالة الا افهام المعنى الثبوت ولا شك انا اذا سمعنا خرج زيد نفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال
عقلي ولهذا يمتنع اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا لا نا فلم يصح قولهم بين مفهومي محمد بن قائم وزيد ليس
بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من
اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول لفظ الخبر
ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به
لازمها اي لازم فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح لان الفائدة الاولى بدون الثانية ممتنع وهي بدون الاولى
لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه
يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون الخبر

عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام
من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هو استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم
وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه لو اورده المعترض في تفسير هذا الكلام
حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم
الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل مع عدم حصوله ممتنع لانه قد حصل قبلا ولم يحصل
بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم
يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان مع حصوله بسماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصوله انما
هو من نفس الخبر فيثبت من الاول بقوله لامتناع حصول الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني
قبل حصول الاول وعلى الثاني
ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني منه لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني
منه فلا يمكن حصوله لامتناع تحصيل الحاصل كالعلم بكون زيد حافظا للتورية فيتحقق حينئذ هذا الحكم فائدة الخبر بناء
على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن
المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا يحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا
قبل او لا فيكون الاول حاصلا قطعا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلا
في ذهن المخبر ضروري لوجود ملزومه اعني سماع الخبر والتعقل انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان
يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا يتحقق ضرورة سواء علم
السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا بناء على تفسير المصنف وعن الثاني ان التصديق اذ التفت اليه ما هو حاصل عنده
واستحضر لا يقال انه علم وان سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون
الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا
او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في
ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر كما يلقى الى الجاهل وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من
لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم

العلم والسائل العارف بما بين يديك فما هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ونظيره هي عصاي في
جواب وما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك
بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
كيف تجد صدره يصفهم اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم تحقيقه
ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر ولازمها وغيرهما ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات
خطابية لان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون
معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لما اشتغلوا بمثله لكن لم علم بذلك فلا يشترون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام
يلوح عليه اثر الاجمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام
واصحابه رضي الله عنهم ولا دليل على كونهم عالمين به ومظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح
ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في
النفي والاثبات اي في نوع نفي واثبات وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بما ذكر فينبغي ان يقتصر
من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو ثم اشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن
عن الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا فيه ان النسبة هل هي واقعة
ام لا وعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخالي من الحكم يستلزم الخلو
من التردد فيه فاسد لان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا
في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان
لا يجتمعان فظاهر استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها
ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا
له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط
فيان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي
الى ان يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه
في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار

قوة وضعفا

قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار ازداد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة
الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم
وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون وكان ارسال عيسى اياهم الى اهل انطاكية اضاف الى نفسه حتى وصل ان الله تعالى ارسلهم بناء على ان
من رسول الله ورسالة الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة من التصريح الى الكناية
التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا لاعتقادهم ان البشر لا يكون رسولا البتة ونفي البشرية لاعتقادهم انما
تنافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب
للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذبة في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين الى اصحاب
القرية يعني اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي فقويناهما برسول ثالث هو يونس
او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها
اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني وجب بحسب الانكار في الثالث ووجوب التاكيد
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال من غير عكس كلي
في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فانه قيل اذا جاءت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت
ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي
ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه
ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد حال الحال بحسب الظاهر لا مطلق الحال فلا يلزم من
كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف عند الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما
نصب على الظرف او على المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان ذكر
في الكلام كثرة في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد

الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا ووحينا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم
هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم
بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس لتتطلع الى فهم المشار تكاد تتردد
فيه وتطلب التاكيد لاحقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم
ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر
والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر وهذا النمط يصحح الكلام الثاني بالاول حتى لا يحتاج
الى بيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء
من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا اياه على العرض من عرض العود
على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات
وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب النفات
بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما
لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان
معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى
كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه
من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب
ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها ومنه قوله لا ريب فيه ظاهره في التنزيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل
به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن
ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد
فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل بقصد المصنف انه قد جعل انكار المنكر
كلا انكار نحو لا ريب فيه فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية
ثم مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه

لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكره السكاكي وهو انه جعل الريب
كلا ريب تعويلا على ما يزيله ويحتمل ان لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب
عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان
بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره
كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك التاكيد لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار
لو تاملوها فانه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل
انه بمنزلة التاكيد المعنوي وزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل
التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه مؤكد للسؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيانا وتاكيدا وتحقيقا لقوله ذلك
الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر
لازم الشيء لينتقل منه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية
عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات
اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى لازم لايراد الكلام على الوجه المذكور وتنتقل منه اليه مثلا ان قولك لمنكر الاسلام
الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن عن الانكار
لما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساوقة مع خالي الذهن مما ينتقل منه الى هذا المعنى ونظير ذلك
ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة
ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فقيل فهذا
اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن قصد الغرابة وقصده ما لا يليق عليه
صدقه للسامع في بادي الراي وموجبا للسؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسبق الكلام مصمما الى الكلام مع
السائل المستفهم على كيفية نباهة المشهد الى ساطع برهانه وقس على هذا السؤال ولما كانت الاشياء المذكورة للاخ
الثابتة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي
من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري

والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبه له
وهو انه لا ينحصر فائدة انّ في تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد الانكار
محقق او مقدر وكذا المجرد من التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة انّ للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي
كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه قد كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل
جزائي ما ترى وعليه قوله تعالى رب انّي وضعتها انثى ورب انّ قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان معها
ليس بعدها بل لا يصلح بعدها كانه من يتق ويصبر انه من عمل سوءا بجهالة انه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة
لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع انّ احسن
كقوله انّ دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر كان مالا وان ولدا وان زيدا وعمرا قلوا
ان لم يحسن الحذف لو لم يجز اخمى كلامه نعم ان التاكيد للحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد
له ولانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا
بان يؤكدوه لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم
لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة
واما مخاطبة اخوانهم فيما اخبروا عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط
وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون
المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى نشهد انك لرسول الله واذا اردت تنبيه
المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن المخاطب منكرا
لمطابقة ما ادعاه كما في قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما
يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به بلا ريب فتامل واستخرج من امثال هذا ما
يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود
الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة او مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده
كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك

وهو لا يكون

وهو ما لا يكون المسند فيه فعلا او ما هو في معناه وتجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر
وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة
وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد وسمي الاسناد حقيقة عقلية اتماما باعتبار
انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى كلمة شيء
يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات
الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل
فالحاصل ان الاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر
بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد علمت انه داخل في تعريف
علم المعاني دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات و
فيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال الظاهر انه
البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كان او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة
والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او
في معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد
عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس
للنهار وعند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ولكن بقي ما
عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور
اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويرى بك من ظاهر حاله وذلك بان لا
قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا
لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه ولا يخرج عنها ما
يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما
يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله

البقل

وهو بخفقها منه خلق هذه الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم
وفي الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال الخفي مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء
زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب وهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده وفي الظاهر
لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وفي قولنا انت تعلم بتقديم المسند اليه اشارة الى هذا اذا كان المخاطب
عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم
يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما بذلك اما الاول فلا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان فيه ملابسة يكون
مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به صاحب
المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له
عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام
المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لا مورد زاعم وذلك انه جعلها صفة للكلام والمصنف صفة للاسناد ولانه
انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة وكذا
قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس بخروج مثل الثاني غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولهما في الظاهر والاعتداد بعنايته انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم
مما ذكره في تعريف المجاز او لانه لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه ان لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي
الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني
لعدم الاطلاع على السرائر ابعد لقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو
قولها انما هي اقبال وادبار بمعنى وصف الفاعل والمفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل
الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها
لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء

مغسول

مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني وبمعنى تقدير المضاف اليه انه
لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا ان يراد وجه به
ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي فاعل او مفعول به مؤول على ما صرح به فيها فيخرج عنه الاسناد
الى المبتداء عنده وليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات
فان اسناد القيام والضرب الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر بل هو ان اسناد القيام والضرب المنفيين
الى ما هو له فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر
فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على وجه الاثبات او النفي واثبات الفعل
لما هو له معناه ظاهر واما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر فجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا
عن النفي وادعي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات لا ان الاسناد في قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا في نفيه وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له
فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليت نهاري صائم وليت نهاري صائم وما
اشبه ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا
وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه
يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول به قوله تتعلق باسناده وحقيقة قولك
ناولت الشيء انك طلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت الشيء انك
ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي تقتضيه الطلب وناولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول انتهى
اليه والمرجع قد لا يبل لا عجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له
الى تفسير التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة وشتى جمع شتيت كمرضى ومريض
الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل
لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او للمفعول به يعني ان اسناده
الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من
الامثلة واسناده الى غيرهما اي الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني

للمفعول به الملابسة يعني لاجل ان ذلك الفعل شابه ما هو له في ملابسة الفعل مجازا فقط استعمل الاسناد مما هو له
لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من
طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية كما قال المحقق لا يلزم الايجاز ان تشبيه
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن جعل
الشيء عاما للمتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولك اشبه ما يلبس
الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقديره في نفوسهم وجعلوا اعوانا في اعطاء ما حكم ليس في العمل قرفيهما
عيشة راضية بناء على للفاعل واسند الى المفعول بها فان العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم المفعول كقولهم
انعم الانا ومليئة فقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر فان المصدر والاتحاد يمثل نحو جد جده لان الشعر وان كان
على لفظ المصدر فهو بمعنى مفعول لانه بمعنى ما ابدعه الشاعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي
ديوان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه تاكيدا وتنبيها
على تناهيه فمن ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان
وبني الامير المدينة في السبب الامر وضربنا التاديب في السبب الغائي ومثليه يوم الحساب في الحلال والحرام
فخرج من تعريف الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل والثاني
اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان الحكيم
للفاعل فيما اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعال الشاعر
الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا
ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو
الضال لا الضلال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما
يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة
اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول فان الاصل هو حكيم في اسلوبه كما ان بعيد
والاليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وفرع عليه نظائره والمعتبر عند صاحب
الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في

حقيقة

الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وذلك ان يجعل امثال هذا من قبيل الاسناد
الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما يشبه هذا التعريف من قوله لم يشتقا في بينهما ومكر الليل
والنهار ومن قول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى
نطعموا امر المسرفين وقولنا نوقعت الليل وجرت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية قلنا اريد
ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما هو له يسمى مجازا
فكذا ايقاعه على غير ما هو حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي
فالمذكور في الكتاب انما هو تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة والمطلق باعتبار ان تجعل الاسناد المذكور
في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها
شاغرا لليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والانهار جارية وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله الشاعر
او لئلك شر مكانا والمنزل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتامله فانه بحث دقيق واعلم ان هذا المجاز قد يدل
عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم ان المجاز العقلي حيث جعل الهموم مجرحا بقرينة
النسبة اليها فافهم ومن لا يقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف
بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل لانه الانبات من الربيع وله في الاسناد وان كان الى غير
ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع
ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وقد اطلق الشريف هذا الكلام
ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد مخرج لهما جميعا قلت الشريف ان صاحب
المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف
لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت
الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما
قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بان لا نسلم بطلان طرده بما ذكره نحو خروجه بقوله لضرب
من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل
ما يقتضيه العقل بتقديره اما بحضرته وبدليل نفيه ونحو كسي الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فان ما هو

لان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا
نحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان المفهوم مما عند العقل ما يحصل عنده ويثبت وهذا اعم مما في نفس الامر
لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به حينئذ ويندفع الاعتراض الاول والنقض الثاني لامتناع ان يشتمل
التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة مختصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما
قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا في اخراج نحو قول الجاهل بل يمكن ان يستند الى قوله عند المتكلم
ويعتبر به التأول لكن استناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالتأول اخراج الكواذب وعلى هذا
كان الانسب ان يقول المخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح
المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تعريف كلام المصنف مشعر بان المراد غير ما هو له عند العقل
وفي نفس الامر وحينئذ يرد نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها
واصل الكافر بالتأول والقصد الى انه اسناد الى السبب في اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد
غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن التعريف امثال ما ذكرنا وان اراد عند المتكلم في الظاهر يفيد ذكره في مقابلة
الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتأول ضائعا واسناد
الاخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت المراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه
انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغايرة في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر ويدخل نحو قول الجاهل
والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي
انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع
البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء
حاله من الدهري وامثالها لانه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فيقال
العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فقد يبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر قلت نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص
عدم ارادته الا في ضمنه ... كان ... من ارادة الخاص
خصوصه حينئذ لا فساد في ارادة العام بمعنى ... فان هذا مقام يستصعب اقوامه ولهذا ... مثل قول

مثلا

الجاهل فانه يخرج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قول ابي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة
ومر العشي على المجاز مع ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يعتقد
ظاهره لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول
الجاهل كما استدل بعد ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي
في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع
اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر تمضى
غاية البطء ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا من الاول اي
افعلي ما شئت انها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك وقال ابو النجم المجاز حيث يقول بعيد ذلك مستدل
عقيبه او عقيب حله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اي امره وارادته اطلعي حتى اذا
واراه اخرى فادر حيث فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل من الله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون
اسناد ميز الى جذب الليالي بتأول وبناء على انه زمان او سبب فيكون مجازا اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند
والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان
فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان
ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية
مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع
في عكسه ووجه هذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض ففيه تنبيه على ان الاسناد المجازي
لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل هما على حالهما كما كانا والالفاظ المستعملة فيهما انها حقيقة او مجاز وان الكلام عسى يستجمع
من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مقتضى
المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز
في المجاز في قولنا زيد قائم وصائم نهاره ... الضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب الجاني ملاقاة
المجاز اسناد احيى ملاقاة الى اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي فغير مشكل

وهو اى المجاز العقلى فى القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اى آيات الله زادتهم ايمانا المرسل منه قوله
تعالى ونحو قوله ايهما للاقتصار لان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلى
فى القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب
لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذى هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع
اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما انى لكما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون
يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله حقيقة
وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان
الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها
من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تمسك
بالمجاز فى الاثبات ومن ذكره فى احوال الاسناد الخبرى فى الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا لا
يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب
مثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك ولتجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهى الى ما ليس
المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وليت النهر جار و
اصلوتك تأمرك ونحو ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلى من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم
عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر فى قول ابى النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى احد من
المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بى
اليك او عادة اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه لم يمتنع ان يكون بجهة
صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اى كصدور
الكلام عن الموحد فيما يليها او وحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان للدهرى المبطل يعنى قيامه به
مثل اشاب الصغير البيت انبت الربيع البقل فان هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز

لان الموحد

بالمجرى

لان الموحد لا يعتقد انه المنبت هو الله لكن امثال هذا البيت مما يحتمل العقل والقرينة ليس بكثير فى
المعقول ولهذا احتجنا فى ابطاله الى الدليل وهو فى حقيقته يرد ان الفعل فى المجاز العقلى يجب ان يكون له
فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى ما هو له فما
هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقى لكن لا يلزم ان يكون حقيقة لجواز ان لا يسند اليه ما هو له قطعا كما ان
المجاز اللغوى لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فى
معناه فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
اى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله
عند رؤيتك وقوله اى قول ابى الطيب يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك
اقدمنى بلدك حق لى على فلان اى اقدمتنى نفسى لاجل حق لى عليه وقولك محبتك جاءت بى اليك وجاءت بى
نفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرنى هواك وبى لحينى يضرب المثل اى صيرنى الله بسبب هواك
بهذه الحالة وهو ان يضرب بى المثل فى الهلاك فى محبتك ففى معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا
لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب فى هذا
ان يكون للفعل فاعل فى التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما فى قوله فما ربحت تجارتهم فانك
لا تجد فى نحو اقدمنى بلدك حق لى على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع فى وصيرنى هواك ان تزعم
ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولو جعلنا لاعتبارا اذن ان لم يكن المعنى الذى يرجع اليه الفعل
موجودا الى الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ
موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون فى الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على
بصيرة من الامر وقال الامام الرازى فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكر اى المجاز العقلى
السكاكى فقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة
فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة
ونحوه استعارة بالكناية وهى عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيئا

من اللوازم المساوية للمشبه به مثل إثبات المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف شيئا من لوازم السبع
فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للإنبات بمعنى القادر المختار
بقرينة نسبة الإنبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي إليه أي إلى الربيع وعلى هذا القياس
غيره أي غير هذا المثال يعني أن المراد بالطبيب في شفا الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء إليه وكذا المراد
بالأمير المدبر لأسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم إليه والحاصل أن يشبه الفاعل المجازي
بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرده بالذكر وتنسب إليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه
أي فيما ذهب إليه السكاكي نظر لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها
كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا نحن وليس كذلك إذ لا
معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص ذي دفق الماء أي يصبه في قوله تعالى
خلق من ماء دافق ويستلزم أن لا يصح الإضافة في كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي نحو نهاره
صائم لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه اللازم من كلامه لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الإضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله فما ربحت تجارتهم وقوله قيام
ليلي وتحلي صومي كان أدفع للتعليلات قوله نهاره صائم مما نحن فيه لأن الاستعارة إنما هي في الضمير
المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن الظاهر أن المثال الثاني من باب المصلين ويستلزم أن
لا يكون الأمر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لأن المراد حينئذ هو العملة أنفسهم وليس
كذلك لأن النداء له والخطاب معه ويستلزم أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني
رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق
عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا إلا ما ورد به إذن الشارع وليس كذلك لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع
في كلامهم سمع من الشارع أو لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينبغي كونه من باب الاستعارة بالكناية
لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابها بوجوه هذه الاعتراضات أن مذهب السكاكي في
الاستعارة بالكناية أن تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور أنه ليس المراد بالمنية في قولنا
مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية
مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه تعدهم اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بالتكلف

تاويل أن

تأويل وهو أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه وقال أيضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها وإنكار أن تكون شيئا غير سبع حينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء أن العيشة صاحبها وبنهاره
الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الإضافة وأيضا يكون الأمر بالبناء لهامان
كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله
حقيقة حتى يتوقف على السمع إذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه
وهذا ظاهر نعم يرد على ما ذهب إليه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان إن شاء الله تعالى
ولا نزاع في أن ما ذهب إليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل
الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال
إن نحو رأيت بفلان أسدا ولقيني منه أسد وما أشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه أنا لا نسلم
أن ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل إذا كان على جهة تنبئ عن التشبيه سواء كان على الحمل نحو زيد
أسد أو لا نحو لجين الماء بدليل أنه جعل نحو قوله ∴ قد زر أزراره على القمر ∴ من قبيل الاستعارة مع أنه تمام
على ذكر الطرفين على أن المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما
أو غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية وأجاب عن الأولين بأن الاستعارة إنما
هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الفاعل مطلقا
فيكون من باب تخصيص العام إلى الخاص ولو سلم فإضافة المسمى إلى الاسم فانظر إلى ما ارتكبه من التمحلات
المستبعدة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بأن الأمر بالبناء لهامان
مجاز ولعنه حقيقة ونحن على أنه إذا كان المراد بلفظ هامان هو البناء حقيقة كما فهم لم يكن الأمر له لا حقيقة ولا
مجازا الأمر في أنك إذا قلت ادعو يا أسد لا يكون الأمر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بأن التوقيف إنما هو مذهب
البعض والسكاكي ممن يجوز إطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف وكذا لو صرح بأن الربيع استعارة بالكناية
عنه ولم يرض ما لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف أن يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لأن
لأنه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني

أحوال المسند إليه أي الأمور العارضة
له من حيث أنه مسند إليه كالحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إليه لذاته لا بواسطة الحكم

او المسند مثلا لكونه مسندا اليه او مسندا مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا ونحو ذلك وسنشير الى ان كون المسند اليه
اولى بالتقديم ثم الحذف فيه مقدم على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان
لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به
لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو خصا
دونا الثاني بقصد التفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث لدلالة القرينة
عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم
من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق
بغرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك وتخييل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل واللفظ فيه تخييل ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يحتاج الى العقل فاذا حذفت فقد عدلت من
الدليل الضعيف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن
والاعتماد في الاول الى اللفظ بالاخرة الى العقل وعند الذكر يكون الاعتماد الكلي على اللفظ ولا عند الحذف على
العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين والاختبار تنبيه السامع
عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا وايهام صونه اي المسند اليه
عن لسانك تعظيما له او الحاقا او صون لسانك عنه تحقيرا له واتاذه وتأتي الانكار
لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او مقابرا اي التعيين او نحو
ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر او سامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما
اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير المخاطب
من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام ونستشعر فيها
او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ ونحو الحمد لله
اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل
ربع كذا وكذا ومنه ... عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل

الى المفعول

الى المفعول ولا يقتصر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل لا بد من الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي
لعدم الاعتناء بشان فاعله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء لاشعار بانه
بلغ من الخساسة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة
او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد مع الذكر او بلغ من الفطانة الى حيث لا يفتقر المتكلم على اجرائه على اللسان
ولا يفتقر السامع على استماعه ولهذا اذا قال كيف فلان قالا عن الواقع في البيت فقال الا اتاه عنه
انا لا نحتاج ان نجري على اللسان ما هو في غاية فطانته واتحاده بالمتكلم وانا الان لا نقدر على استماع الايجاب
السامع واتحاده واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل
على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم
الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل لهم كل من الاثرتين في تميزهم
بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره
او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته
وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث متعلقا بالاربعة وقد يكون لبسط
الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال الله ربي ومحمد نبيي
حبيب الله او القاسم محمد صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجب او الاشهار
في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة وربما جعل صاحب المفتاح
مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد
في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين حذفا
لا تقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر اخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم
تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن تام النسبة نحو خالق لكل شيء يفهم منه
ان المراد هو الله تعالى وان كان تام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد
كل واحد ولا تفتقر القرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده ان يكون ذكره واجبا لا ان ايجاد المقتضي لكونه

مرجحًا لا موجبًا او يكون ذكره واجبًا فلا يكون مقتضى الحال اجيب ان المقتضي قسم من الموجب والمرجح ولا تنافي
بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرًا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه
معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارًا بها الى الخارج اشارة وضعية وقدم في
باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند العكس فتعريفه لافادة المخاطب تمام
فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار لما كان هو افادة الحكم او لازمه وهو ليس حكمًا لان المتكلم حاكم بحكم في الاول
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم بينهما بانتفاء وقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد
كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصًا ازداد الحكم بعدًا كما ترى في قولك
شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادة قرائتم فائدة تستفض ثم تخصيص هو التعريف كما يكون بالتخصيص
والنكرة وان امكن ان يخصص بالوصف بحيث لا يشارك فيه غيره كقولك اعبد الهًا خالق السماء والارض ونحو
رجلا اسلم الطالب اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضع بعلا او تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم
او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدًا كان او كثيرًا لان
وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى الحاضر فيكون معينًا وقد يترك اي الخطاب مع
معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبًا معينًا قصدًا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الشنيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا
يختص اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ
فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف فائدة الايضاح وقد يترك
الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبًا بعينه بل تريد ان
اكرم اليه او احسن فيخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير ونحو ولو ترى اخرج في صورة
الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبًا بعينه لا بقوله فيخرج في صورة الخطاب
لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحمل على هذا اي عدم ارادة مخاطب معين

لارادة العموم

لارادة العموم ويصوره بتلك الصفة المنكرة وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علمًا وهو ما وضع لشيء مع جميع
مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون
متميزًا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول
مرة واحترز به عن احضاره ثانيًا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث
لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول
والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصًا
بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا
بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يقع به الاحتراز عن الجميع
كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فانها لا تدل الا
بواسطة تقدم ذكره تحقيقًا او تقديرًا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف
على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه من غير احضار الا بعد العلم بالوضع على نحو اخر
من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم فالى ان يكون الاحتراز
من سائر المعارف لا يكون لتخصيصها ما ذكره بحجة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما
وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يحضر به ما ذكره بعضهم ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره
في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها
الجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كما تقدم لكن في الاشارة والعلم ايضا
والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علمًا للذات الواجب الوجود الخالق للكل ومن زعم انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته والمستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علمًا لان مفهوم العلم جزئي فقد سها
الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسمًا
لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علمًا للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو
يحتمل الكثرة وايضًا المراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق

المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او لا موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم واهانة
كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم مثل ركب علي وهرب معاوية او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل
كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب وهذا جهنمي لان النسبة الى اللهب تقتضي الملابسة بها كما يقال ابو الخير
وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لملابسة هذه الامور وملابسة اللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى
جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم وعلى الحالين فلا ينافي في الكناية لان هذا اللزوم
انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي لا بحسب الوضع الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكناية المعاني الاصلية ويدل
على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او
عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا تشير الى ابي لهب لم يكن من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب
انما استعمل هنا في الشخص المعين لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل
منه الى طويل القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب وعنيت كافرا جهنميا لاشتهاره بابي لهب بهذا الوصف كان استعارة
تصريحية نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء كما لا يخفى فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه
اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام
وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا ولما كان الانسب تقديم ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف كان الحامل
بوضعه له بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول عقبه اللام سوى في الرتبة وهذا وضع جعل الذي سيبويه
صفة الخنا وتعريف المعارف هذا المسند اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها
مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو الذي يقتضي احضاره فيه بواسطة جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه يجب
الذهن لان وضع الموصول على ان يطلق المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له
فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك
لقيت رجلا ضربته اذا كانت موصوفة بما تقبت الان المعهود يكون مضروبا للاثنين جملتها موصوفة فكل
فلذا لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا للمتكلم ليس بحسب الوضع لان موضوعه الانسان لا تخصيصه

بخلاف الموصولة

بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة فيكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصولية
ثم المصنف قد اشار الى تفصيل اسباب الموجبات والمرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك
الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم والمخاطب علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا
اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام وقلة وقوعه واستهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض
المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي فانها يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود
جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال ان
يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور
ادل عليها من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن منه ووجب فوته تمكنها من المراودة ومع المراودة فاباؤه عنها
وعدم الاجابة لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة
تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك
في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها الا ان ذلك معين مشخص وههنا
موضع زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت المقطع امتثالا للمرسوم فخاف محتجا ونحن
معقد الازر
عبيد من خلق المسيح فالمراد على عدم خوفهم والنصارى من ان يقولوا نحن عبيد الله المشهور ان الاية مثال للزيادة
التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان لتصريح بالاسم لا مثل فال وان يستهجن التصريح بالاسم
او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية قالوا والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح
فلو لم يكن في الاول الاخير ذكر زيادة التقرير من الكناية فافهم او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم
واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب
على خطا نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم
ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم
الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما يجعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء
ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى وجه بناء نقيضه عليه وجوابه

ان العرف والذوق شاهدا صدق على ان ذلك عند ذكر جماعة يعتقد فيهم المخاطبون انهم اخوانا مخلصا ان الذين تظنونهم
اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه
تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى
بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه
ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال يعني انا اذا ذكرنا نسمع الكلام فهم ان اي الايماء الى وجه
بناء الخبر ربما يجعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك
السماء اي رفع بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي
سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم
فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها ولا اعظم او لشان غيره اي غير الخبر نحو الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام
وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب
البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال
المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء الى وجه بناء الخبر وسقط ما ذكر
المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما لكنه يجعل الايماء ذريعة اليه لا يظهر ان قوله ان الذي سمك السماء بيت وان الذين
ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر فقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه
من مطارح الانظار وعالم الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو
الظاهر في قوله ان الذين امنوا الخ جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى
كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا بصيغة الايماء الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك واما في تحقيق
وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية فيهما لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن ربما كما
بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة

ايماء وسوق

ايماء وسوق الكلام شاهد على خلافه وهذا الذي ذكره المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير
او الترحم او نحو ذلك كقولك جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده وقد نهب امواله وقد
يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط او بالاشارة
اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام لها او تفصيل لغرض لتمييزه اكمل تمييز لصحة احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة الحسية فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب
او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد تنزيل
الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب للترجيح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه
اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى
كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة
من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد او التوسط كقولك هذا
او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق بنظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزوائد على اصل
المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر
فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل
المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان من علم او ضمير فذكره في هذا المقام
توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي
يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار كقول الامير لبعض حاضريه ذلك الفعال
كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسلم
عليه تنزيل بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه ولا تم ابتداؤه
نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضرب زيد ضربا فقال ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ هذا

نحو فقال هذا الرجل وقال في هذا الضرب وهذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب
فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان
المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه
باوصاف او عند ايراد اوصاف على عقيب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول
الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما
يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه باسم الاشارة وهو اسم
الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة بجهل المتكلم او السامع
باحواله او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة معينة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي
وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر
اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم
الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو
مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد كقولك ادخل البيت واغلق الباب وقد يكون اللام للعهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم
الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه
من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة نحو الانسان حيوان ناطق في الحد والكلمة لفظ موضوع لمعنى
مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف باللام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته
في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن

على فرد موجود

على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق
الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قوله
ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه ان موضع الحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها
باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق
بين علم الجنس المستعمل في فرد منه واسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه
على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقها على الواحد فانما اريد
الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة مجازا دخول سوق ما بخلاف المرغوب نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية
مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وهذا اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى نفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا الحال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه
الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا انها كالمعنوي او بعلمية ما ذكرنا
من تقريرها كامارة عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة ولم يعده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر
به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وقوله كمثل الحمار يحمل اسفارا فان يحمل صفة للحمار وقيل الا المستضعفين من الرجال
والنساء والولدان لا يستطيعون فان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وصحح في ان اللام في المستضعفين
حرف تعريف كما سنذكره من قريب وان كان اسما موصولا يتجه هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة المعرف
كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فكقولهم ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة نعتا في قوله غير
المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت
اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون
الغرض الاصلي طلب لا انه يطلق ذلك المعنى ويقصد انه يقترن بها واذا اطلقنا المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اريد

باعتبار الوجود التعدد ضمنا
فكذا النكرة تعدل ان ذلك
الاسم بعض من جملة الحقيقة

به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيجيء في بحث
الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها
في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم
دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله
تعالى ان الانسان لفي خسر ان اللام للجنس وفي قوله تعالى والله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلق على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس
المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس و
الحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا كان او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم
الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضافا الى النكرة ولاجل ان تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى
الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى
والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل
الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على
هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين واثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس
المفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس
باعتبار العدم وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم
المفعول موصول لا حرف تعريف على ما ذهب اليه المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهب الاخفش قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما الذي بمعنى الثبوت

من نحو المؤمن

من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف
والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تفهيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا او اضرب القائمين الا عمرا وهنا ظاهر و
استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول
كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان
دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق
بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام خاصة في الاستغراق وتحتمل الاستغراق احتمالا راجحا
لا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا
في الاثبات نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى
وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص
في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال
ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل
في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام للاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد
كما ذكره ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل
نحو اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين
ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وكذا يصح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا و
الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي
استيفاء الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيفاء الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال
وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين
ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع
داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد

ونفرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد وفردين منه فهو ممنوع بل هذا أول المسألة فظهر
بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب إني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب
شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح نسبة الوهن الى
صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك
لانا لم نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو
ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه
الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل
وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها فكأنه وقع من سامع شك في الشمول
والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان
وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح
وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه
لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن
ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم
سوء الفهم وقلة التدبر وفيه نظر لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول
والنحو وكلام الكشاف ايضا مشعر به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن
وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه
وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل
كل جنس مما سمي بالعالم ولو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول و
الاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه
على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا كان
الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم وهل هذا
الا خلاف ما يقتضيه الادلة لقوله ليشمل كل جنس مما يسمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين باعتبار

مخالفة فيما ولو قال الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يوافقها عقل ولا نقل بل الجمهور على القول بان الجمع
يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
في غير موضع فلا وجه لتخصيص ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس
من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد كما في قوله تعالى اني اخاف ان يأكله الذئب
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول
الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجازا ومثل
قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته
الا ما فيه الجنسية من الجموع قلت هذا كلام مبني على ما هو المتعين عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة
ابعده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد به انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا شاهد لذلك
وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه اقدام الافاضل فهم
تكلفت دونه الوصول الى الحق ... ولما كان هي هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه
يدل على تعدده والواحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى الجواب بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد
الاسم لان الحرف الذي يدل على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال محافظة على التشاكل
اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند
الجمهور وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال وبرمة اعشار ونطفة امشاج فلان الثوب
مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو
بعينه وبالاضافة اي وتعريف المسند اليه باضافة الى شيء من المعارف لانها اي الاضافة اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن
السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي مع الركب اليمانين مصعد وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لتضيق
المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل هواي مع الركب اليمانين مصعد ... لا ادري ...
جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف

وتعرض لعبد الحبيب او تضمنها تعظيما لشان المضاف او المضاف اليه او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة
ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا الى الكثير
غير المسند اليه المضاف وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله وغيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام
حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او ومنه وقد يكون الاضافة لاغنائها
عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم
بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكذا
الشارع والمتكلم نحو حضر اهل السوق ولتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك اتاك وعدوك
بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد
اليها استعطافا لها عليه وكذلك الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون
او لاعتبار لطيف مجازي وهو الاضافة بادنى ملابسة نحو غيض علك ولتختص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق
الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد اذا لم يعرف او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم يدل على جواز الاستثناء
التعجب من ذا حجتها بمعنى على جنس الحجر وذلك لان الاسم المفرد حاصل بمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف افاد
معنى خواص الجنس دون المفرد على ان القصد به الى الجنس كالوصف نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم
على ما يجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة رجل يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله تعالى وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة
عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك والتعظيم او التحقير او للتعظيم او التحقير بمعنى انه
بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن السمط له حاجب في كل امر
يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب اي له حاجب عظيم وليس له حاجب حقير ويكف بالعظيم والتكثير كقولهم ان له لابلا وان له
لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة
والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات على المبهمات بهما وكذا التحقير والتقليل
والى الفرق اشار بقوله وقد جاء التعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير وذو

لان المقصود بيان بعد
حالهم عن الادراك

ناظر الى الكثير

ناظر الى التكثير وايات عظام فهذا ناظر الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا
قليلا لان التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد يكون المسند اليه لعدم علم المتكلم
بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل
بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله
تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة
لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة واجاب الشارح بان البناء
للمرة ونفس الكلمة مستعملا في افادة التحقير هذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف ولان
المراد التحقير المستفاد من الاية هو بمعونتهما جميعا لا بمحض التنكير للفرق الظاهر بين التحقير في
نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله اني اخاف ان يمسك عذاب
من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني
كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير
المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي
نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من
الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه ومثلها اذا كان المقام
للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق فصحح التمثيل
بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله منه كل دابة
منه وتعسفهما ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه
وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا
ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير
على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال
الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا لغير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينها الا حاجة الى ما ذكره

بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي لن نحن الا نظن ظناً ومثله قوله وما اغتره الشيب الا
اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا ضربا يحتمل من حيث
توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير
المستثنى منه كالمتعدد والتأسيس للضرب فيه من حيث التوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب
ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة
من العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي يبعد عنهم
من خيولك وفرسانك وينفي عنهم من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية
يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه
وآله وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومنه قول لبيد او يرتبط بعض النفوس حمامها
اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس وللتقليل نحو كفى بهذا الامر بعض
اهتمام منه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخّر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير بناء على ما هو المختار
من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ضمير الفصل وكثير من اعتبارات التوابع
انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتبار ان المراد بالوصف
قد يطلق على نفس التابع المخصوص قد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هاهنا ليوافق قوله واما بيانه واما
الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا
عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله ونحو هذا القول
فيخرج كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة
اولها: ايتها النفس اجملي جزعا: ان الذي تحذرين قد وقعا: المعلم ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر
والتقى جمعا: الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا الالمعي والبلمعي الذكي المتوقد وهو اما
مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من
امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه لكونه حكي
عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا

اذا مسه الشر جزوعا

اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او
مخصصا له اي الوصف للتخصيص بان يقلل الاشتراك او يرفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلّ ذلك
الاشتراك او الاحتمال وخصصت بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
نحو زيد التاجر او ذو علم التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف
مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره
اي ذكر الوصف التعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف
واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تأكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر
كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيجيء في قوله
تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد
يكون جملة وحينئذ يشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي
يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال الجمل
نكرات والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعلم
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه
عنده بما كان يعرفه من قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة تتضمن الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل
ذكرها والانشائيات ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في
قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان القسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو
اي التقدير اقسم بالله ليبطئن
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس
الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك ومعناه كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان
قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا
النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا

قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا
معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا لا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق
عند المخاطب والمخاطب في سورة التحريم المؤمنون وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه السلام والمشركون سمعوا
الاية وعلموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه تحقيق مفهومه ومدلوله
اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز والسهو لكن فرق بين القصد
مجردا لتقرير والقصد لدفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان
القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة الشيرازي ان
المراد مجرد تقرير الحكم ولم يتبين ان في موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به
في نحو لا يكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد كلام
الفاضل بل مجرد التكرير بعنوان ما عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير
الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم انما هو لمجرد تقرير
المحكوم عليه على ان الكلام لم يرد في تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اثره بحث تاكيد
المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا يكذب انت من انه لمجرد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سبق اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص
بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر في المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي
كما يطلعك اشارة الى ما وقع في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك
وحدك او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف
وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه لم يبق شيء من التاكيد الاصطلاحي والعدول عن
اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على غير ذلك كيف وهو بعيد من كلام السكاكي
فان قلنا هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت

او تقرير الحكم

وقد يمثل كل رجل عارف وكل انسان
حيوان لكان من قبيل الرجال كل واحد
واحد عارف من الرجال [illegible]
وكذا الانسان كل واحد واحد
حيوان [illegible] كل حيوان [illegible]
[illegible] بعنوان [illegible]
والاحاطة [illegible] في قوة السور الصا[illegible]

٢

او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش من ان الكلام بقرينة ما ذكرنا من الوجه
الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع
الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو
وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يندفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع
من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم
وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة
واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعجب والتشنيع على ابليس ولا
دلالة لاجمعون على كونهم سجدوا في زمان فلما علمنا توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو
زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع ذا اجزاء الشمول
محتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا يعني بقولنا يفيد الشمول
انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ
المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه نحو كلا فيهما انما جاء في الرجلان كلاهما في كونه لدفع توهم
عدم الشمول نظرا لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم منه عدم الشمول بل الاولى انه
لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولاهما
لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يفيد اللفظ حينئذ الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم
ان الجائي احدهما والاخر مريض وباعث ونحو ذلك فانما يندفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه
واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد بلزوم كون الاسم
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت
الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة
لذلك وذكر في قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد انه عطف بيان لالهين وفائدته وان كان البيان حاصلا قبله
ان يوجه الى اهله الذهن وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه وتمامه يدل على ان عطف البيان

لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه لما ذكروا في قوله والمؤمن من العائذات الطير ان الطير عطف بيان
وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان
لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وهذا اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اوردوا الصفة في قوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صريحا
لجواز ان يريد به انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد
كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ان مراد السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي
جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة تقريره ان لفظ الهين حامل
المعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض
المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله
لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب
الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد
الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده
اي يفسره ويقرره ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة كما وقع
في شرح المفتاح ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي الذي هو
دلالة الكلام عليه اذ ورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان
كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق في باب الوصف فالايتان يشتركان في ان الوصفين فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين
واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد فيهما
الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف فيهما
بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم ولنستدل بالعلامة في شرح المفتاح على انه

عطف بيان

عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على
ما نقل عن ابن الحاجب لم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعيهما ليكونا وصفين
بل ذكرا للدلالة على ان القصد من متبوعيهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية
فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول انا وان سلمنا انه لم يذكر الا ليدل على معنى في
متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة يكون للتخصيص او تاكيدا او مدح او نحو ذلك وان
اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه الدلالة عليه فقط لا شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان
يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة فيكون الغرض منهما بيان المقصود وتفسيره كما
ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من
الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس بدلا فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل
منه وفيها ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن
بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لان المقصود بالنسبة الى النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الالهة على ما مر
تقريره واما انه الا بدلا عند من يرى ان المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو البدل عنده وهذا لا يظهر الا الظاهر
حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك واما المسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح
ايماء الى ذلك فلم زيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهومهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه
وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو الهين اثنين اذ جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض كما توهم لصدقه على
اثنين هو عين المصدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه
يكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل
الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ
المفتاح على عادة اقتباسه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيها

الابهام اى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه
نفس التقرير وبيان التقرير انه في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير فان صاحب الكشاف في قوله صراط الذين انعمت عليهم
فائدة البدل التاكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين
وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما
في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به
كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد
الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما
في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل من غيره لا دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق واما بيان الحكم للتابع والمتبوع
من غير تعرض لتقدم او تاخر ومعية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر
بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة او
ما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فان هذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند و
تختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى
مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها هذا والتحقيق ان المعتبر في
حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فلا يعتبر ترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء
او في زمن واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤا معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فقوله فتفصيل المسند
وحتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان
قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول
او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك

التقييد كذا

التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو
الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه فنحو جاءني زيد فعمرو
يكون المقصود والغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك
انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان
نفيا للجمعية والتعقيب لمجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت
قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف
واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر
على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو
جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف هنا لكونه مثل لا في رد الى الصواب
ثم ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام
النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملا
كثير الاستدراك وهو دفع توهم تولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال
ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما في
المفتاح واما انه لمن اعتقد انهما جاءاك معا فلان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه
الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى
ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد
مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم
مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن نفيه واثباته في المتبوع فنحو ما
جاءني زيد بل عمرو يفيد ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى
يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وعلى هذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي
يفيد نقل حكم النفي الى التابع والمتبوع كالمسكوت والحكم فيحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو

نفعه مجيء عمرو وتحقق مجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه يتحقق بصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي
على مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور ففيه إشكال فإن قلت قد صرح ابن الحاجب بأن لكن في المثبت مطلقا
وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الأولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض
المحققين من النحاة أن بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط أو النسيان
من المتكلم أو التشكيك أي إيقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد أو عمرو أو للإبهام نحو وإنا أو إياكم
لعلى هدى أو في ضلال مبين أو للتخيير أو للإباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن في التخيير يثبت
الحكم لأحدهما فقط بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع أيضا لكن لا بحسب مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج
وتمام هذه الكلمات يعرف في حروف العطف أي في النحو والجمهور على أن ما بعد هذا العطف بيان لما قبلها أو قوبل تفسيرا
للضمير المجرور من غير إعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد وفصل يقوي مذهب الجمهور وهذا النزاع لا
طائل تحته وأما الفصل أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به
أولا ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا أولى من قول من قال لأنه لتخصيص المسند إليه بالمسند
يكون من الاعتبارات الراجعة إلى المسند إليه لأنا نقول إن معنى تخصيص المسند إليه بالمسند هاهنا هو تخصيص المسند
بالمسند إليه وجعله بحيث لا يتعداه إلى غيره كما قال في المفتاح إن تخصيص المسند بالمسند إليه وحاصله قصر المسند على
المسند إليه وحصره فيه فيكون راجعا إلى المسند على أن التحقيق أن فائدته ترجع إليهما جميعا لأنه يجعل أحدهما
مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فالتخصيص المسند إليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند إليه
لأن معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو فإن قلت الذي
يسبق إلى الفهم من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره على المسند لأن معناه جعل المسند إليه بحيث يختص بالمسند ولا
يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب الاستعمال في الاصطلاح على أن يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريق قولهم
خصصت فلانا بالذكر إذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر فكأن المعنى جعل هذا المسند
إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الأترى أن قولهم في
إياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم أن الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند إليه
يكون لقصر المسند إليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون حيث قال ومعنى

التعريف في المفلحون

التعريف في المفلحون الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين إن حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا أن معنى لا يعدون تلك الحقيقة أنهم مقصورون على صفة
الفلاح لا يتجاوزونها إلى صفة أخرى وهذا غلط منشؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم أما
أولا فلأن هذا إشارة إلى معنى آخر للخبر المعرف باللام أورده الشيخ في دلائل الإعجاز حيث قال إن الخبر المعرف
باللام يعني قد يفيد غير ما ذكر وهو أن تقول هو البطل الحامي ولا تريد أنه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة
وتخول البطل بل تريد أن تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي أن يكون
الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه فإن كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فإنه الأحق
لم يرد له ذلك طريقه طريق قولك هل سمعت بالأسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه وأما
ثانيا فلأن صاحب الكشاف إنما جعل هذا من التعريف وفائدة لام التعريف لا الفصل بل صرح في هذه الآية بأن فائدة الفصل
الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ثم
التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد
ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد
التأكيد إذا كان التخصيص حاصلا بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو إن الله هو الرزاق
على أنه في الأمثلة قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى ولا حسب
إلا المال وقال أبو الطيب فكان القبا بالكر والشيخ فيها الحبيب هو الحمام أي لا حبيب إلا الحمام وأما تقديمه أي تقديم
المسند إليه فإن قلت كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه إنما يقال مقدم ومؤخر
للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل
ونحو ذلك مما يتغير لموضع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ
على الخبر والفعل على الفاعل ونحو ذلك بأن ينقل الاسم فيقدم مرة على الفعل فيجعل مبتدأ نحو زيد قام ويؤخر
تارة فيجعل فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند إليه من الضرب الثاني ثم مراد صاحب الكشاف هو الضرب الأول
وكلامه أيضا مشعر بإطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكونه ذكره أي المسند إليه أهم ذكر الشيخ في دلائل
الإعجاز أنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية

ثبوت ونبيه وقصر معنى فقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل جهة كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان من نحو ما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ليكون حصول الخبر بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني يقول بعضهم بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وهم والتشويق لانه لا يناسب المقام واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به او لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب تماما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالا فحالا على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب من الجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اما اثبات وقوع الخبر لمنتسبا في احوال الصيغ الفعل لانه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا ثم لو قيل على صاحب المفتاح لا نسلم ان التقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع

كما سنذكره وفيه بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله سوى قحز من قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف كذا في المفتاح او محل الاستشهاد هم يعرفون وقوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي ونحو انا عرفت حاجتك والخبر فيهما اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح الشيخ بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما يكون الخبر فيه صفة لا فعلا وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالحكم الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر وقد يقدم فذلك لاجل الاختصار كلامه حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر خبر الفعل عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل من قولهم وليه اي قرب منه نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول للغير فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك انت القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراككما في القول او انفرادك به دون غيره لا بالنسبة الى جميع من سواك من العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض غير التخصيص كالاهتمام ... ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول الاول انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري فضلا الانكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهنا امثلة

فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه القادة ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسانا غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثباتها لرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا تستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه ووصفه بالجمع في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفي فما منكم من احد عنه حاجزين وفي قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال وهو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احدا هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الاستعمال جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما يجيء ولا يكون بخصوص لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا ابدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جماعة من الناس والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي ومن قولنا ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك حينئذ عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون عموم هذه القضية عن غيره بل لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون

قد راى كل احد

قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى واحدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيجب ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية عن غيره وثبت ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا الا ان نفي الضرب عن زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان تخصيص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو مقتضى حكم القصر فيلزم ان يكون ما يتعلق به الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فقط بل في التعميم ايضا واعترض عليه بعض المحققين بان المخاطب بعد تعيين الفاعل هنا السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا ما غيرك او احدا من الناس ماض في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب الذي هو عدم رؤية احد من الناس او لو اختلف العلماء ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فقط والفاعل يحتمله من الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متفاوتة بين ومثنا انهم لم يحققوا محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت هذا مسلما ونحو انا ما قلت كذا وليس هذا الا فائدة ذكرت في الاسلام فنقول محصول كلامه ان قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا كان حكمه حكم المثبت تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في المنفيات فقولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يفيد الرد على من اعتقد عدم سعيه في حاجته واصاب لكنه اخطاء في فاعل الفعل فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما او وقولك ما انا سعيت في حاجتك انما يفيد الرد على من اعتقد وجود سعي اصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل وتعلقه على الوجه الذي ذكره في التقوي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول وهذا المقتضى ان يكون المنفي عاما ما وكان خلافا في القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم

الذي هو عدم وزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير ... نحو قولك ما ... في ...
فهو على ما اشار اليه الشارح العلا
انما يرد على من اعتقد وجود سعي
واصاب فيه لكنه اخطا في
فاعله الذي هو ...

شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل وراى
كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه فهذا كلام فاذا اعتقد مخاطب هنا انسانا لم يقل شعرا قط
ولم ياكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس وتصادف ذلك لكثرة الخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت يشاركك
الغير فلابد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ليكون هذا
معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لكن لا يلزم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد ما قال شعرا واكل اليوم شيئا وراى
احدا فلا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص لم يقل احد بانه يستعمل للرد على من زعم انفراده ونفي الفعل او خطأ
في من نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او مع المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا
في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او معا وكذا الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم
وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته
فعلل امتناعه بما ذكرناه لا بما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق
ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا
ويكون المتنازع في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده وانما
يكون المتنازع في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا
مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رد ذلك الضرب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لان النفي يكون انما فاعلا
لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا انا سلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين
الواقع على من عدا زيد وانت قررته ونفيت ان يكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق
ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المثبت ثم الاستثناء اثبات له نفسه

غيره ذلك

غيره فلذا الفعل فيثبت انه ضرب غيره فاذا قلت ما انا ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين فيجب ان يكون نفي الضرب عموما لا
على افراد غير زيد والاثبات لزيد فينافي النفي ولا يقال يجوز ان يكون هنا ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر
على زيد ووقعت المنازعة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا لهذا
الضرب الذي نوزع في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول انما ينتقض الا مع نفي الضرب الذي
وقعت المنازعة في فاعله ويكون مضروبا للمتكلم زيد ومنفيا عنه هذا الخالي وعند هذا قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان
تكون ضربت زيدا احدا بانه يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل
المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي
فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا
وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس فيه نحو الغير لهم في
محل التعليل بل يظهر اثرها في قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز
ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى فاتحة الكتاب وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم
غير مقروءة له للزوم هذا الخلاف والاصطلاح على ان ولي حرف النفي المعنى ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي
فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في
الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون ولكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص
وقد يفيد التقوي والتاكيد بحسب المقام فقد ياتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه
المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم
ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر القلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد
على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد لا عمرو ولا من سواه ونحو ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا
او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر
عن غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والاول اصرح مطابقة على نحو الاول نحو لا غيري وعلى الثاني
نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا
الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقوي تكرار الاسناد

كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فهو يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا
الى تخصيص بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف لانه ليس موضع علمه التقوي بعينه بعينه تاكيد المسند اليه
فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه ابلغ لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع
انه غير تاكيد وكذا ذكره بلفظ كذا لانه او لان لفظ انت او لان لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم فاذا
تحوز تقول انت لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت تؤكد على ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير
لا غيره وسهو لا غيره انك لا انطق ان بعدم الكذب منه الحالة التي انكلم فيها مسندا الى غير الضمير وانما اسند ثم
على الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت ما
حاجتك لا يفيد التخصيص لا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا
الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال اذا قلت سعيت في حاجتك وسعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان
عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في فاعله فقصدا ازالة الخطاء بل اذا قلت اي المثال الاخير
ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك من غير شوب تجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل نحو وانما لم
يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل
الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان لا يريد النظر فيه
على التعجب والتحير وغفلة عن انه في الغرض لانا اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في
حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيد وجود السعي منك مع من غير ان تكون تجوزا او سهوا او نسيانا بخلاف
ما اذا قلت في الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء اعني انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بان يكون
تجوزا او سهوا او نسيانا اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود
السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه
معناه فيكون سهوا اذ لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا اذ عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت
انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير
على الانفراد او الشركة فان كان قد نسب الى الغير عالما به كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز
او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما نبه والشيخ ينبه

عن النوع

من الامر وهذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على
المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص
واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل
في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس
فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة
وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف انه اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان
ولفظ دلائل الاعجاز فمقصود انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي
من جنس الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على المنكر فهو للتخصيص قطعا
وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز
الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا
نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه
يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص
قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل
او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف ايضا
موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم واما اذا كان المسند اليه مظهرا معرفا
فمذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا
يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فهو للتقوي ولم يتعرض
ذكرنا بالفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه ويصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا زيد عرف محمول
على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكذا ولك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى
هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه
اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا
فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه

في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء
نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر
او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الحكم
ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا لا في المجاز اذ ثبت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام
استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا لان الفاعل اللفظي لا يكون فاعلا معنويا فقط
كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من
الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا
الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا
الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال اي السكاكي شرط جعل المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او
لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع
ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ هو الخبر للكلاب بحيث هو لا بخير واما على التقدير الثاني
اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل
عند القصد الى ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب
الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره
اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون
قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ليكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي
فبان التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجوز جعل نكرة مختصا بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة
قد صرحوا بالتخصيص يعني الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع
تحصيل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب ليفيد الحصر فباقي

التوفيق بين النكرة

التوفيق بين النكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يتوجه ما اشكل به في هذا الوجه البعيد كما لا يتوجه في المعرف المقصود
وقوعها مبتدا فلا يندفع بهذا الجواب بقا انه يشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس
بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف منه يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا ايدل على هذا انه قال في التخصيص الحصري في قولنا ما ضرب اكبر وهو في معنى ما ضرب
غلامك الا كبير وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي من تجويز تقديم الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع
التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما
فلا امتناع في تقديمهما دائما ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية موجبا بكل ذي حجر تطيقه والخلاف ليناب في قوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول
لانه للتابع ايضا يمتنع تقديمه ما دام فاعلا ولها اذ يجعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون
الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض ولكنا نعتبر في جرد تطيقه والمعنى نحو زيد قام
فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل
هو واقع كالتاكيد في قوله بيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله ذلك الشهر تاكيد
لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على جرو بيت الحماسة لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء
بعدهم من شدة الكمد ثم شكيت لا شكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر
نحو انا قمت وانت وهو قائم في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو
تاكيد اصطلاحي متقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه
تابعا شايع عند النحاة ولهذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا او
اتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة
وتعليل امتناع تقديم الفاعل هو التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر
فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان العائد الى قوله قبل المحاق على
الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه
في السعة ولو سلم فيفيد تقديمه على المتبوع فقط والكلام في جواز تقديمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم

المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه لضرورة التعريف شرطا ان لا يتقدم المعطوف على العامل
واما تقديم التاكيد والبدل والنعت على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص
في صورة المنكر نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر
السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل بغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير وبان
لم يعترض بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه لذلك بحث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتدا لا يقال التنكير انما يدل على التوعية بالتهويل ونحوه والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد من
بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يختص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لتحقق وقوعه مبتدا كالمعرف فانه يجب
ان يكون الحصر مستفادا من الوصف الا فلا توجيه لكلامه بل الجواب ان ما يجب التقديم والتاخير في صورة المنكر
اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى
لا امراة ولا رجلان ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير ولا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا وقال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي
لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام ليكرر حتى الاسناد وتقوى الحكم وقال انما قال يقرب دون ان قال ونظير
لان قائم لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قايم اشبه الخالي عن الضمير ومعنى
قوله وشبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة
كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يبحث قوله وشبهه مخفضا بعطفه اثر اسم منصوب على
انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهة الخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما
المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى عليه
ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي
عن الضمير لم يحكم بانه اي قائم مع الضمير جملة واما وصلته الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة
الاسم لكراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها اي الجملة في
البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير مشابها للخالي
عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل

مماثلتها في البناء

معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب قائما من قبيل قايم بناء على شبهه بالخالي عن الضمير لوجب
ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند
الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في
حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا للعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في الحكم بانه مفرد مثله
وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر من حيث كان الظاهر اومثنى او مجموعا والعل سهو
اذ الحاصل حينئذ هذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو قولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم
ولا شهب غيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب
بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان
على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق
الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي نحو غير عمر في الايجاب لانه اذا نفى الجود
من غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود لا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير
من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا انسان في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة
لم يسلب الانخداع عن المتكلم فيهما استعمل على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه للانسان مماثل او مغاير
لمن اضيف اليه كما في قول الناس مثلك لا يوحد وقوله غيري يحبني وانا الهائم فيكم فكانتى سباته المتقدم فان التقديم يرى
كاللازم عند قصد هذا المعنى الى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان
غير المخاطب مماثل له او مغاير له وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض بحيله يعني
من اراده التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب او ضربنا لم يقترف ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعل
فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه قلب نثبه ذكر لكونه اي مرعي تقديمه كاللازم لكون التقديم
اعون على المراد بهما بهذين التركيبين لانهما في الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ
لما سبق والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ
في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن

التقديم يفيد كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ واذا تصفحت الكلام وجدت
هذين الاصلين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما
لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يابى ان يرضاه (وقيل) يفيد تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم
دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد
نفي القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن
جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ولا نفي
الشمول وذلك اي فائدة التقديم النفي عن كل فرد وفي التاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو
ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا
قبله لو لم يكن التقديم مفيدا للعموم والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم
باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة ففي الملزوم ومثله فان
عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان
وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب المناسب والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة اما الاهمال فلانه لم يبين فيها كمية افراد المحكوم عليه واما انها معدولة المحمول فلان حرف السلب جزء
من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب
ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما الا عند وجود الموضوع كما في هذه المادة والمهملة
جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان
في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
دائما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان

في الجملة وكلما

في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع نعني في قوة
السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم
منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر وعلى كلا التقديرين يلزمها نفي الحكم عن جملة
الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس
معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاولى تستلزم
وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته للبعض وعلى التقديرين تستلزم
نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي صريحا نفي الحكم
عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وحكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه
فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي ويكون كذلك
مفيدا لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها
في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان دفع الايجاب الكلي انما هو بسلب جزئي واذا كان هذه السالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم
يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده
لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين
المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانا لا نسلم على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة
النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة

الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان قد
ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى الاسناد اليها اعني الى كل لان انسانا صار بعضا ما اليه فلم يبق مسند اليه
فيكونان على تقدير ان يكون الاسناد الى الكل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل
فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل تقوية له ولما كان لقائل
ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد هاهنا ان يكون كل
لافادة معنى كان حاصلا بدونه فحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال
ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فان
حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن
كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا
فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس هنا
اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر لكن الحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد وبلزومه
النفي عن الجملة ايضا كان المعنيان حاصلين قبل كل فعلى اي المعنيين حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المصنف
يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي
عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول
ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل فرد في قولنا كل انسان لم يقم عند
جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو خلاف ما
ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد دون بعض وحينئذ
يكون شاملا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فلو حملناه عليه تاكيد
وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اما اذا جعلناه
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل يكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل

لعموم السلب في لم يقم انسان

ولان النكرة

ولان النكرة المنفية للعموم كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها
ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال اعني
اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد
اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي
التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع ولا شك ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون
المهملة واما ان السور فيها ممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان
من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا
الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم من سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وفيها
يجوز ان يكون هيئة القضية بكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية
على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في
لغة العرب قال عبد القاهر تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة
في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى
المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة
الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما بان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل
عطفا على اخرت والمعنى وجعلت معمولة وكلاهما ليس ببعيد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة
النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه بار واما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير
عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فاصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة
او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظ لم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي
مع انه جعله اعم من اللفظي والتقديري يدخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف واما ما وقع في تغيير
عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا بعمومها اذ اقدمت على الفعل
المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان رتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير
الفعل ويكون المراد بقوله او اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال

المنكور والمعنى ان الحرف على اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جاءت معمولة للفعل المنفي اتى فاعلا
لفظيا او تاكيدا نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصله ان يكون مفعولا وكذلك
ما اخذ نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقيدا نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ
اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولكن على ما ينبغي
وكذا اذا وقعت مجرورة او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك في جميع هذه الصور توجه النفي
الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كان كل في
المنفي للمفعول او الوصف الذي عمل فيها او عمل فيها كقولنا ما كل القوم يكتب وما يكتب كل
القوم كاتبا وما كتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل نحو ما كل
سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف برأي بعض ان كان كل في المعنى مفعولا اذا كان الخبر جامدا
للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم
اخذنا انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمناه وتعلق الاخذ ببعض الدراهم
بحكم شهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان
بعضا كان وبعضا لم يكن ويرد نظر لانه حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله
لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي وان لم يكن داخلة في حيز
النفي بان قد تقدم على النفي لفظا ولم يقع معمولا للفعل المنفي على النفي لفظا لم يقع معمولا للفعل المنفي عم النفي كل فرد
مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلاة
ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان
على عموم النفي وشموله لكل فرد ورد قوله لابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على
معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف والمعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الحديث
فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد
المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما
لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجاب به يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي

وفي الوصف ما كل القوم

كل ذلك لم يكن

كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن سلبا كليا لم يصح بعض ذلك قد كان ردا له
لانه اثبات في الجزئي ومنافاة الايجاب الجزئي انما هي للسلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج
بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشاعر فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا
ضربت وليس في نصب كل فيها ما يكسر الوزن وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو
كان النصب مفيدا لذلك المقصود والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج
الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لجعلها مفعولا وهو ممتنع
لان لفظ كل اذا اضيفت الى الضمير لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا مررت
بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء و
حذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئ اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض
عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لجعلها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر
لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير ولان معناها
افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في
حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها عن الصورة عن ما هي عليه ولذلك
قرئ ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال ان الامر كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام
تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم و
التاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال
اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو
الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل
معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا
الباب الذي هو المدح العام او الذم العام من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان بعد
تفسير الضمير بالنكرة فصار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود

وتفصيله بما يتحقق مخصوصاً بالمدح مثل نعم رجلاً زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتداء محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتداء ونعم رجلاً خبره والتقدير نعم زيد رجلاً فليس من
هذا الباب لعدم القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائداً الى المخصوص وهو متقدم تقديراً فان قلت لو كان الامر
كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالاً الزيدون ولما فات الابهام المقصود في وضع هذا
الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له حينئذ قلت قد التزم في هذا الباب بخواص يجوز ان يكون من خواصه التزام
كون ضميره مستتراً من غير ابراز سواء كان لمفرد او مثنى او مجموع لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى
ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلاً من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادراً
وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضاً يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثل نعم الرجل رجلاً كما قال الله
تعالى ذرعها سبعون ذراعاً او لدفع لبس المخصوص بالشامل لكلام ومن قولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان
او القصة فالاضمار فيه على خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير
فضلة نحو هي هند مليحة فانها لا تعمى الابصار قصداً الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم
يسمع نحو هي الامير جبة قرمز ونحو هي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم
يا له رجلاً و يا لها قصة وربه رجلاً وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات لانه ليس من المسند اليه لكن تعليل
وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير او يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع
اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جعل الله النفوس
عليه من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد تعب
التعب ومعاناة الطلب في القلب محل ومكان لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة
شيئاً عظيماً يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم
وهو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه
كقولنا لا اخلل الجود سعيد ذلك نعم جداً ونح المجد خالد نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان
السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يتحقق في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع لما لم يسمع
المفسر يعلم ان فيه ضميراً فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع

المضمر موضع المظ

المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن ولانه بلغ من عظم شانه
الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي ولادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع
زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر
اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي
كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل
تلقاه مرزوقاً هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلوم اتقنها زنديقاً
كافراً نافياً للصانع قائلاً بانه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير
محسوس وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب
الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقاً كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض
المحسوس كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع
يفيد ان الحكم البديع هو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع
اشتهاره عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعاً انه من حقه ان يستغرب ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم
عطف على كمال العناية اي وللتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثم مشار اليه
اصلاً او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع الضمير لادعاء كمال ظهوره
من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قوله اي ابن دمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي كي احزن
من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال اشجاني هذا الامر اي احزنني وما بك
علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر
الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج
ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب

للمسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي وما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل
الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور
وما يكون داعيا الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية
قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي
المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله
حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة
الكاملة وسائر اوصاف الكمال والاستعطاف اي طلب العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا
بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذا اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي
تنبيها على ان يكون العاصي عبدا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب التفضل ما ليس في انا وفيه
ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله
ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذي يجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اي نقل الكلام
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا هذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون من الحكاية الى
الغيبة في العبارة فتأمل ويحتمل ان يكون المعنى والنقل من الحكاية الى الغيبة في العبارة فتأمل ويحتمل
ان يكون المعنى والنقل من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر او بضمير
غائب لا وكذا هو في قوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح
في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان كل منهما في ابتداء الكلام ثم يعدل عنه الى الآخر
او لم يورد ولكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المص من تعميم تفسير السكاكي ويسمى
هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب
الكشاف لم يسم التفاتا في علم البيان مبني على ان كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقول امرئ القيس

الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب
او بالجميع على معنى سواء كان في
المسند اليه او في غيره وسواء [illegible]

تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها فخص هذا المثال من بين امثلة السكاكي
لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه
الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور
عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه
اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر
ويكون مقتضى سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح وانما قلنا
ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم وامثلتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب
والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيده تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد
لدخل في هذا التفسير مثل قولنا انا زيد وانتم عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي
فعلت كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة
بالاسم المظهر او الضمير الغائب مع انه لا التفات فيها ونحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل أأنت فعلت هذا بآلهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت
فان الالتفات في اياك نعبد واياك نستعين جار على اسلوب واحد فان كلا منهما تعبير عن معنى بطريق
بعد التعبير عنه بطريق آخر منها نحو قوله يا من هو عالم حقق لي هذه المسألة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن
ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى
الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم
جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم
فليس بشيء نعم قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في صلته ما يعود
الى الموصول لكنه لما كان القصد فيه الى الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل
الكلام على المعنى لامنه من الالتباس ومع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده
وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان
قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرأ ليريه بالياء التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة

الى التكلم مع ان قوله من رباننا البين بكلام اخر بل هو من متعلقات التزيين وتتمتها ثم وهذا اخص اى الالتفات
بتفسير الجمهور اخص من تفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة
ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول
فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد وبات وباتت له
ليلة كليلة ذى العاير الارمد وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن ابى الاسود فى الصحاح العاير وقذى العين
وفى الاساس فى عينه عواير وعاير اى عمصة تمض منها وبات له الليل من الاسناد المجازى كصام نهاره فالتفاتات
ثلثة الا واحدا عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت
امرؤ القيس ثلث التفاتات فى ثلثة ابيات يحتمل ان يكون على مذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها
فى بات والاخران فى جاءنى احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة
فى بات ويكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث فى جاءنى
باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها تلك الالتفاتات على مذهب الجمهور ايضا قلنا الجزء الاول
ان الانتقال انما يكون من امر حاصل فيقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب فى ليلك الى الغيبة
فى بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة
وبعدها ومن الثانى فلانا لا نم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى
الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم مثل ذلكم الر
وسلام لم يبق فى اولئك الوك حيث لم يقل اولاكم وقوله بكرا صاحبى قبل الهجير ان ذلك النجاح فى التكبير
حيث لم يقل ذلكما ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع
فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد المخاطبون
فان قلت فح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم
ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى ان لا يعتبر اسلوب الكلام بل يجرى الاخر على سنن السابق
وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من بنا حاكما بى وقد قطع المقام باثره وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عنده
لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر باختصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى

فى الاية والبيت

لا ينحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظ

فى الاية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظ عند غير السكاكى ايضا فلا يتحقق خلاف
بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر فى خلاف مقتضى الظ وان مثل ترجعون وجاءنى من خلاف المقتضى على ما حققنا
والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له
لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله
بأى نواحى الارض ابغى وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب ثم اضعافه من التكلم ومن الخطاب
الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب فى الحسان طروب تعلق بقوله طروب قال المرزوقى معنى
طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتها بعيد الشباب اى حين ولى الشباب وكاد يتصرم
عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب فيا ايها الجمهور يكلفنى ليلى فيه التفات من الخطاب فى طحا بك الى التكلم
حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى اى يكلفنى ذلك القلب ليلى ويطالبنى
بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب
للقلب فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد
شط اى بعد وليها اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت
من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل فعلا من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة
الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد
مكان اياه وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين
واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظ فهو بمنزلة الخطاب
به لان ذلك يجرى من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير فحيى بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة
بالنجاح اغثنى يا فداك ابى وامى بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات فى شىء لان المخاطب بالبيت
الاول امامة والمخاطب بالبيت الثانى هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابى العلاء هل تزجرنكم
رسالة مرسل ام ليس تنفع فى اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب فى تزجرنكم الى الغيبة فى اولاك يعنى
اولئك وهو قال لانه اعرض عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم وانكاره من قبيل الالتفات فليس منه لان

المخاطب بجملة من جملكم بنو كنانة ويعقوله وليكنانات وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب
الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بدل كلامهم ضم النقر طهرت الفقير قاهات
الظهر وقول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام انسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلج في قلبه شيء فيلتفت الكلام الى ما يزيل اختلاجه ثم يرجع
الى المقصود وذلك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال
فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق
ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط
السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل
التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان
العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق
بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة
تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء
لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات الباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبه بالدعاء اذا
دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان
العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات
مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة
ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة لطلب الحاجة والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة بها
موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه
ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق

بالحمد واجرى

٣

بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت ونحو طب ذلك
المعلوم المتميز وقيل اياك يا من هذه صفاته نخصك بالعبادة ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي
لا تحق العبادة الا له لان المخاطب ادخل في التميز واعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا باللفظ المتميز بالتميز
بالعلة ويمكن ان يجعل ايا ما كان ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله
تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد
وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ظاهرها وباطنها
وثالثا بانه المالك لامر المعاد ومعاد العباد فاشرقت النفس بالكلية الى
حضوره وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد
متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعليم لامر العبادة وانها ينبغي ان
يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد معبوده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ويلحق بالالتفات ويكون كلاما على خلاف مقتضى الظاهر
او بعده اقسام منها ما لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب
بحمل كلامه على خلاف مراده تلقي بتعدية المتعدي وذي الحال بتعدية المصدر مضافا الى المفعول الاول
المخاطب المعنوي من خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي قصد بغير ما يترقبه بسبب حمله
كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري
للحجاج وقد قال له الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم
والاشهب هذا مقول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد فتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم
على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب
ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير
اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال لا بان يصفد اي يقيد
او يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج لما قال الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون
بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي وتلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم له

لكنه تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة
النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى
ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا
الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق
بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة
ولا يتعلق لهم به غرض كقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين و
الاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف
تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح
للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنها اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات والارض بمعنى يفزع
وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله
تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس
اي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت
كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فح يكون معنى لواقع
ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما
عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال لا يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف
في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذلك الماضي
عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر
هذا الاصل نعم ولكن فيهما من الدلالة على التحقق بحكم الوصف ودلالة من البعيد في الفعل وان شئت فوازن بين
قوله وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس
لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه

على انه محقق

على انه محقق الوقوع ومنها اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي اليه اعتبارا من جهة اللفظ
بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر
معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن موقفا منك الوداع
موقفا منك الثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضنا الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا يجب ان يكون له ادراك
يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك
لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض
عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار
واما قوله فانك لا تبالي بعد حول ✽ اظبي كان امك ام حمار ✽ اي ذهب الموجود من الناس واتصفوا بصفات
اللئام حتى لو بقوا على هذه الصفة لا تبالي الناس منهم محبا كان ام غير محب فقيل انه قلب من جهة اللفظ
بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة
والخبر معرفة كما في قوله ✽ ولا يك موقف منك الوداعا ✽ ويحصل التعادل بين ما وقع بعد الهمزة وما وقع بعد ام
المعادل لها وظبي فاعل الفعل المحذوف فهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا وكان امك خبره
وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول
الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى فتجويز في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا
بخلاف هل زيد قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل يغير
كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان
المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا او يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا لانه مما
وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات و
الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس
القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة

قفي ناد يا [illegible] ان تقري
وتوطا الا [illegible] اجتماعا

[illegible] اسا [illegible] الاعالي
وما [illegible] اللوم واخلاق العباد

قيد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر [illegible]
[illegible] في وجوده كموجود فان
المقصود المذكور بعده

ارجائه اي اطرافه جمع الرجا مقصورا وكان لون ارضه سماوه وفيه مضاف محذوف اي لون سمايه وهذا
معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمايه لغبرتها لون ارضه ففي القلب
من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السما قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة
والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن
تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي
يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر السياعا
اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال لياخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا
كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون داخلا في الرد
كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب معطوف على اصبت وذلك لان الجذع عبارة عن حداثة السن والقروح عن قدمه
وتناهيه فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ويصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة
كما يقال اقدام غير وراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه
ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في اصبت لا في انصرفت ومعناه لم الف اصبت الشيء
الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه
لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتجلد ستر الدم ولا تخوف كالاسد الكلام على انه
جرح ولم يمت ملامه باني الاقدام ليس يعلم للحمام وحسا على تركه الفكر في العواقب وبعض الفوت خوفا من
العاقبة كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله قد اصبت وجرحت يحمل قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح
ولما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من سوء النظم وذلك لان الكلام على اثبات الجرح لا نفيا في
ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا لم اصب لا يصح المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام
قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الق فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه

احسن تادية

احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير
في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على البصيرة التي كان عليها اولا لم يحدث له رايه ندم في الاقتحام
ولم ينظر فيما اليه تفاعل من الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته الحروب وذلك لانه قال
المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا مني ما ارادوا واتيتك على بصيرتي الاولى ولم يحدث
في الاقتحام ندم وما لاقيت اختيار التطرق والانحراف بل تقحمت اقدامي في الحرب قارحا لطول
ممارستي وتكرير مباشرتي

الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما

مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه
اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه
اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان
يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحرث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار
بها لغريب الاسامي الثاني رحله اي منزله وما وارد وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه
التحسر على الغربة والتوجع من الكربة والمسند محذوف من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا
عنهما لافراده ولامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان ولهذا في رفع
قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الجملة
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني
انه مرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تركيب هنا
في عامل كما تقول ان زيدا قائم وعمرو منطلق والغرض في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية في التحسر
على الاغتراب كانه اثر في غيره من ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له
مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر
تنبيها على ان قيار مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب
قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين

هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله قال الصابئون مبتدأ وهو موضع خبره المحذوف وجملة معطوفة
على جملة ان الذين آمنوا الا محل لها من الاعراب فائدة تقديم الصابئين التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين
ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفيه مباحث
لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراى مختلف هذا صريح في ان المذكور
خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله ورماني بامر كنت منه ووالدى بريا
ومن اجل الطوى رماني على ان بريا خبر لوالدى وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة
على ان المذكور خبر كنت وفي والدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه
البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزمه العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا
في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منه وبما اى كنت منه بريا
ووالدى ايضا بريا وكان البر مترعا والبحر ايضا مترع ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما
وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اى وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير
ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اى موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة
تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل القرينة
على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو
ذلك والفاء فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة زيد لازمة للخروج
وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات
فح لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد انها ظرف مكان فيجوز ان يكون خبر المبتدا اى فبالمكان
زيد والتزم تقديمه لشبهها باذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا
فبالمكان زيد بالباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع
سافر كصحب وصاحب مهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان السفر
الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف

ما سبق بقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو
ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال
عبد القاهر ولو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه
ايضا ضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر والضجر بعد ما سئل الاختصار بعدم الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا
قال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر ظرفا ولم يقصد انه بعينه ضيق
المقام فافهم وقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول
وابدل من ضميره المتصل اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف
ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود الاثبات بهذا النظم تقدير المقدر
فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا
ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم
البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل
الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعنى كان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا
وخبر يفيد الاختصاص وكذا لو انتم تملكون لكونه على هذه الصورة فالمصنف ما استدل بهذا الكلام على ان قولنا
انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية بان لو لا يدخل الا على الفعل بل تاكيد لما تقدم وهذا الكلام صريح فيما تقدم في بحث
عليه ذلك وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اى فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اى فامري صبر جميل
ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر
الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر في الحمل عليه والحمل بان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة
اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا اوفق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدا
وليس على خصوص حذف الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط للحذف في الجزء
المحذوف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اضاف الى الانسان شكوه فكثيرا ما يقولون الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه

هذا المعنى يحوله ايضا ورجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا و
بان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كان يصح النكرة موصوفة وبان
المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه يجمل بصبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى
ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا النا او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر
ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد
الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون بحذف المسند
بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك اتانى زيد وعندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو وام عمرو عندك
لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني
المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد
عندك ام عمرو عندك وام عندك عمرو قام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو ان
الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع
وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام زيد ام قعد واقام زيد
ام قعد لان كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط
والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل
ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا نسلم
لو ان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل فتقديره بمبتدا كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة
انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل بعد حاصله في قولنا الله خالقها الظهور ان السؤال جملة
اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن
الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب انه يحمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه
من الزيادة وبانه الواقع عند عدم الحذف في جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن

خلقهن العزيز

خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق وكوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل
ليبك يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق
بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة
لانه كان ملجا او ظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى ومما تطيح ومختبط
مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح وطاحته الطوائح ولا يقال
المطوحات والمطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي
المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي مع العدول اليه استحضارا
للصورة وذلك الامر الحايل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يبني الفعل للمفعول
ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه نحو ليبك
يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد فهو لا يذكر الاسناد اذ فيه اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا
وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجهول فلما قيل ضارع
اي يبكيه ضارع فقد اسند الى المفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى وفيه نظر لان الاسناد اجمالا الى السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن
تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال لا يعدان حتى يقال اسند ذلك مرتين اجمالا و
تفصيلا او بوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا انتصب على المفعولية فانه فضلة
ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون للفاعل
رزقا من حيث لا يحتسب بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض انه فضلة
نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلاف فيه سالم عن الحذف والاضمار باشتماله على
الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر ولان نصب يزيد وجعله فضلة يومي الى الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل
وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع والعزوفا
ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من انه ذكره هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن

دون الاهتمام بالفاعل وتقديم
على الفاعل المظهر يوهم ان
الاهتمام به

الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد
قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما او فعلا
فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد
عند قيام القرائن كسد سبقه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب من الذكر ثم لان القرينة انما تدل
على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في اللفظ واما افراده اي جعل المسند غير جملة
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد
قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في افادة التقوي كما مر
ونحو مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج فاعل المصدر فيخرج ما يفيد
التقوي بحسب التكرير نحو عرفت وعرفت والتاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال التقوي الحكم في
الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح
لشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي
لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد وعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح
بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية اذ انا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في حيث
انا وقد عرفت ما فيه ووقع في قول بعض سيبويه موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد
فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او الانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا
لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء
او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي نحو
زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم
بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة فقد ثبت
الاسناد الجزئي كما بين باثبات الحكم بمفهومه لمفهومه وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم
بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلقا لا بغاية ما في الباب انه وصف

اعتبارق

اعتبار ق فلو ان ادعي ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان
المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده وقد ما ذكره الفاضل
العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل
على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد
منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق
مع ابوه جملة ولا يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق
ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورده في الفعلي مثالا لانه هنا القبيل لانه لخفائه
اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم
المذكور في قسم النحوين المثبت ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه وصف سببي وعلى هذا كان
القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المص افصح ثم اورد
صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو اكرمني الرجلين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير
استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند
في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء
واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل
والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال
واما في المثال الاخير بقوله التقدير استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا
به لم يصح التركيب بجميع ذلك تخبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا للتفسير ومفردا
كان او جملة ولم يذكر لا افراد المسند هذه امثلة الاتية المفردات اسم او فعل وكل منهما اسند كون امثلة وا
فيكون التمثيل بها ايضاحا والذي ذكره المص ايضا مبني على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسيره
تقوي الحكم مذكور في تقديم المسند فلو كان قصده الى امثلة الافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا
الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما
لا يكون مناسبا وقد ما قل ان للفعل الغاية في غفلة عن التركيب في نظم الكلام والمراد السببي نحو زيد ابوه منطلق

لم يصر لا اشكال له وبعرض ضبطه وكان الاولى ان يمثل الجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر
بانه جملة علقت على المبتدا بعايد بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق
ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قايم لان
العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره
وزيد بكرت سرح فرسي في الامس وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعايد اعم من الضمير وغيره
فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند
مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق
بغير ما بني عليه فذلك المسند بتعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند
فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات
او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا الذي هو ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد ما ابوه بمنطلق عليه لان معناه
ما جعل مبتدا او وقع منطلق منه الخبر اعني فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه لان
مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل
اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به وهذا قال الضمير
فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم
بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله واذا كان في قوله اما
الحالة المقتضية لكونه جملة فهو اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان ينبغي
ان يقول او اذا كان المسند فعلا لانه لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع ذكره
في الاول الذي لا التباس فيه واعلم ان قوله واذا كان المسند سببيا اتم الكلام لفظا لان المسند السببي
في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب لانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق ولم يتم كلامه دليل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل الام

مركبا لامر انه

مركبا لامر انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر ان
المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدا ويمكن ان يقال ان قوله هو ان يكون مضاف اليه
هو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببي في قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون
اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا ثم يكون المسند السببي هو المأخوذ
من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد
الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب
وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال
زيد يصلي الحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال على اخصر وجه لان الاسم نحو زيد قايم امس او الان او غدا فانه لا يحتاج الى انضمام قرينة واما
الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمانيات
الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه فعلم ان الزمان غير
قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو متسوق العرب
كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم وهو القيم
بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها ليحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر
منه النظر لحظة فلحظة يعني ان ادعى على كل قبيلة جاء بي فتى ورد اسواق عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة
عدمهما او عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في
مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا
وهو ما يجعل فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دايما من غير اعتبار تجدد قال
الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وقال ايضا موضوع
الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر
من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ويعنى
زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يعني انه بمنزلة زيد قايم

لا سيما وان كان الغرض اثبات الا
لا ستمرار بزمان فلذلك الثبوت
فينبغي ان يكون اسم

لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والكلام يحتملهما معا وأما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل
والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق أو به أو فيه أو له أو معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية
الفائدة وتقويتها لأن ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة
الفائدة كما مر في المسند إليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن خبر كان مما هو من نحو المفعول فتقييده
به ليس لتربية الفائدة إذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر لكون الخبر لتربيتها أشار إلى أنه مستثنى
من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لأن منطلقا هو نفس المسند حقيقة إذ
الأصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في
الزمان الماضي صح وأيضا وضع كان لتقرير الفاعل على صفة أي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر فلك الفعل
وهو مفهوم الخبر على أنها أعني تلك الصفة متصفة بمعنى الأفعال يعني كان زيد قائما أنه متصف بالقيام
المتصف بالكون والحصول والوجود في الماضي صح ومعنى صار زيد غنيا أنه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة
أي الحصول بعد أن لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم أفعال إعطاء الخبر حكمها معنى ما فات المعنى وهذا
المثال حكم الأفعال لأنه الحال التي تنقل إليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الأخبار مقيدة بهذه
الأفعال وأما تركه أي ترك التقييد فلمانع منها أي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات أو عدم
الاحتياج إليها أو خوف انقضاء الفرصة أو عدم إرادة أن يطلع السامع أو غيره من الحاضرين على زمان الفعل
أو مكانه أو غير ذلك لأغراض تتعلق به أو خوف أن يتصور المخاطب أن المتكلم مكثار أو قاصد إلى التكلم فيتولد
منه عداوة وما أشبه ذلك وأما تقييده أي الفعل بالشرط نحو أكرمك إن تكرمني وإن تكرمني أكرمك فلاعتبارات
وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته أي حروف الشرط وأسمائه من التفصيل وقد بين
ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع إليه وفي هذا الكلام تنبيه على أن الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه
فإن قولك إن تكرمني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت إكرامك إياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد
عما كان عليه من الخبرية والإنشائية فالجزاء إن كان خبرا فالجملة خبرية نحو إن جئتني أكرمتك بمعنى أكرمك في
مجيئك وإن كان إنشاء فالجملة إنشائية نحو إن جاءك زيد فأكرمه أي أكرمه وقت مجيئه ثم قول صاحب المفتاح
إن الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على أنه في بحث

تقييد المسند

تقييد المسند الخبري وأما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لأن الحرف قد أخرجه إلى الإنشاء
كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرو إن تضربه ضربت وأما ما ذكره الشيخ العلامة
من أن مراده أن الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها أي ذاتها مجردة عن التقييد
بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لأن التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب
ولهذا التدقيق قيده بقوله في نفسها فضعيف جدا وتخليط لكلام أهل العربية بما ذهب إليه المنطقيون
من أن القضية إذا جعلت جزء من الشرطية مقدما أو تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال
الصدق والكذب بل يتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا إن كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل
الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود وعندهم [illegible] بالشرط وعليه [illegible] الجزاء
ذلك الجزاء لأن قولنا أكرمك إن جئتني بمنزلة قولنا أكرمك على تقدير مجيئك أو وقت مجيئك والتحقيق في هذا
المقام أن مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار أهل العربية لأنا إذا قلنا إن كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له
ومفهوم القضية أن الوجود ثابت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من
احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حين الطلوع وكذبها بعدمها
وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم
بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد
انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا إنها تشارك الحملية في أنها قول جازم موضوع للتصديق
والكذب وتخالفها بأن طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وإن لم يكونا خبرين وأن الحكم فيها ليس
بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير النهار موجود في كل وقت
طلوع الشمس فظهر أنه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا
الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في إن وإذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة
في علم النحو فإن وإذا للشرط في الاستقبال لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط وأصل اعتقاد المتكلم

أي ظرفا

فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل اذ اصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت
كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا
بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوك فيها لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين
ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال فعلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم بوقوعه واما
عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل وكذا ذكره في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل ايكرمه ام لا فيبين في المثال على اشتراط الخلو
عن الجزم بلا وقوع الشرط فيشترك بينهما فليتأمل وكذا قال انما في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي
حقي يستعمل في مقام الجزم لكنه وقال ان الجزم هاهنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه
ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سهى الفاضل الشارح
هاهنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به والملك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع
واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك اي
غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى
لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية
تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان يحوا فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا
هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا
به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد
الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا اي ولكون المراد الحسنة المطلقة عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان
تعريف الجنس يطلق عليهما اي جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف
نوع الحسنة فانها لا تكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم
حسنة ولئن اصابكم فضل من الله فيه هاهنا بحث وهو ان عدم التنكير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع
معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول
الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة

ونحو ان تصبهم

ونحو ان تصبهم سيئة حينئذ غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة
تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك
لانه ان اريد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام
اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقصود ان المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على تفضله
ومنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان تتلقى في حقهما كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل
السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة
المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون
اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل
ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة لما يفي فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان
الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد
دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات ولا يشكرون
الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق
القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا تركهم الشكر على القليل
كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون الحسنة موجودة
مقصودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم
اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك
الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وابعد وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها
واما من حيث هي فيمتنع دخول اذا عليها اذ يكون ممتنعا الا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقصود وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار
وادخل في الالزام لكونه اشارة الى الحاضر المعهود لا يمكنهم انكاره فالحاصل انا نقول لو كان المراد بالحسنة
الحسنة المعهودة بيننا في القول يكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة

انها عبارة من حقيقة معنية من الخشية وهي الخوف والرجاء ومع كونه مظنة ان المراد بها مطلق الخوف والرجاء
من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكره من كونه اقتضى لحق البلاغة والسينة نادرة بالنسبة اليها
اي جيء جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة
ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي اذا في السيئة كما في قوله
تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا وموقفها في قوله تعالى فاذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت
اما الاول فللنظر الى لفظ المس المبني على معنى القلة والتكلم بالضلالات فيه بلفظ اذا والماضي على ان
ما ذكره قد يدبر من الضر ليدل على حقارته يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان
المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فيه بلفظ اذا والماضي
على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم
انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان طلع
الصبح وينقضي الليل افعل كذا فتتجاهل تولها وتضجرا وقد علم هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا
يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله
لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام
والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعيد
والوعد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم
مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل
في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض من المحالات لاشتمال المقام على الآيات
الدالة على ان الاسراف مما ينبغي ان يصدر من العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مما يجب القطع بانه لم يحصل
في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة ان كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان

والانكار الغير المفيد للتقليل والا
الانسان المتكبر المعرض كل
خير لطلعه عن الحق

لما مر

لما مر من الترتيب فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والجزاء مقطوع بلا وقوعه فلا يتوقع ان يطاوعان
كان كذا بل يقال لو طال لانا نقول ان الجزاء في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة
وارخاء العنان لقصد التبكيت من هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا
بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل يعني بكلمة الشك على سبيل
الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى
ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان هذا حقا فامطر علينا على الانكار والمراد نفي
حقيقته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد
فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول
بالنسبة الى بعض غير قطعي الحصول بالنسبة الى اخرين فتقول للجميع ان كان كذا تغليبا للمرتاب بانه يقطع بانه يقوم
ام لا على من حصل القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما
ويحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على ان المنزل من عند الله وان يكون
لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل
الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا ثم لا يصح استعمال
ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان
ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد
والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي
مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة
كان على المضي لتمحضه للزمان لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي
والذي ذكره صاحب الكشاف في قوله واما ينزغنك من الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما تنكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلا اراد
جعل الشرط ماضيا قد كان وجعل ينسينك خبرا فتعينهم المعنى فان قيل لما كان البعض ثابتا قطعا والبعض

غير من تاب قطعاً اجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا
المقام وليس من هذا التغليب في شيء ولا محيص عن هذه الاشكالات الا بان يقال غلب غير المرتابين قطعاً على المرتابين قطعاً
قطعاً اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او تغليب غير المقطوع
باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة من تغليب
الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور
خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما
يوصف به الذكور والاناث والعبارة كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون للتبعيض بل لابتداء الغاية
اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها
بانها صدقت بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو
قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ
الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه
ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين وما ابنه قال
مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم
وقصد اليهما جميعا فينبغي ان يغلب الاعلى الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين
ولا يخفى عليك ان ابوان وقرا ابن من هذا القبيل لا من قبيل قوله وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما
على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما
متفقا للاخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق قرأين الا على الطهرين والحيضين لا على طهر وحيض
قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في الالفاظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وهو مع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل
فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث
اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد

من غير هذا

من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل
من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين
امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في
ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت
فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانتم القوم فعلتم قال الله
تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب فالمعنى عما تعمل انت يا محمد وجميع من سواك
من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام
واحد اثنان واكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء
وجزاءهم فقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب
في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليهم الخطاب وللذين من قبلكم الذين ذكروا بلفظ الغيبة لان لعلكم
تتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون
ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلقكم ايها الناس من انفسكم
اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق لكم الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس
والانعام في هذا التدبير والجعل لانه في حيز التمكين من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث
والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب
المخاطب على الغائب لانه لا يجوز ذكر الجميع من الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء
على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس
ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقايل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام
تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم

بها الناس في هذا التدبير حيث يكثركم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون
اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعل لها
ازواجا يبقى بقاؤكم وتدوم بدوام نسلكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم
يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين
يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل البعض ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على
ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول
بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونه تغليب القول كان كل قدم ليثبت الحكم من اول
امره معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده او ليكون ان واذا للتعليق
او هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال المتعلق بغير
على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بعلم
لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت
حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في زمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا
يعني الشرط والجزاء تعليقه الاستقبال اما الشرط فظ لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع
ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال فيمتنع تعلق حصول
الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يعتبر ان الجزاء يجوز ان يكون طلبا
نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه نص استقباله لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب
على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا فافهم فلا يخالف ذلك لفظا
الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها وقوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى
ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي
اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل

من قبلك

من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله
اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وعلى هذا فقد يغنيكم ما لباس المقام وتاويل
الجزاء المحكي بالخبر وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مرتب عليه هذا ولكن قد يستعمل
ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك
كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ له
جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في
قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ند
عما اجتني صدورها فقد اصبت وجدا نعني رجحان الظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد
يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا و
للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كما مر ان الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كذا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كونه عطف على قوة
الاسباب اعني ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل او ليكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة
يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر
تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر
عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي لا للدلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي
عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انه لا يلزم ان التعليق
بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاسند لا لان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية الشهود لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا شك ان الشرط

النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته سابقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم
بان يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي ويقال الشرط عليه كذا
اذا جعله علامة [illegible] قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا
لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم
والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه
اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني
انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن
المولى على الزنا الثالث انه لا يلزم من هو اسناد حرمة الاكراه او الطلب منكم الكف عن الاكراه وعند
عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه وطلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما
يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه
الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر للمفهوم المخالف لكن الاجماع
القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قوله السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اما لما ذكروا او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين
من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب النبي صلعم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا
للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم
كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر
منهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الفساد
الضعف نسبه الى السكاكي والا فهو ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير ولئن اشركت في التعريض
لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب اليه ارجع
[illegible] ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف

على لا يزيد

على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي بل بعض الشراح وجر يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه
اي كون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى
هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم
قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم
الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب قد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات
فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي يجدوكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء اي
خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو
تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتفع العداوة والقتال وقد ذكر في
موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالث الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك
قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض سوق الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء
كفر المومنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار
عندهم ان يرتد المومنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح
دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا لمصادفتهم والظفر
بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمل لزوم الاولين لها اي كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم
لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المومنين ثابتة البتة ولا اجل لهم من
كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمومنين وانفعها للمشركين لاتمام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمناجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما الكائن بالمصادفة
لتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة ونحو ذلك وعليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة
كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت
اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل
من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك وثانيهما ان يتوقف
المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين
اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فاي الايتين كان من القسم

الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن
في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة لهم ظفروا بهم ولم يظفروا فالاولى ان يكون
قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان عطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام
قال الله تعالى ان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء
وقال الله تعالى لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على وقالوا قلت
الظاهر انه من الضرب الاول على ان المراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه
موقوف على الظفر بهم ولكن المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا بل
لا يبعد ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين بعث كتابا الى المشركين بمكة يخبرهم باستعداد النبي
عليه السلام لهم فقيل لو ظفر المشركين بظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة لكفرهم اما اذا
ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين تحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة المرتد الى
الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا ان حاطب الكفر والنفاق و
المذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عليه السلام من الطريق ولو للشرط اي لتعليق
حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق
ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما
امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط
وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض
من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك
بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه
قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى
لطيف نبه السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المعترض من مقتضى كلامه فعنده هي لتعليق الامتناع
بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد فهي في الجملة

في الامتناع

ولامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او
احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس ونحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع
عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان فهذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يكون
للشيء اسباب متعددة كالنار والشمس للاشراق فمعنا انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء
السبب لانه يرجح ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان
يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل
ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس
طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير
عكس فمن هو منعه لم يكن بجزائها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل
امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي انما يستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء
الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان
وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم
بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول
على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم
بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فهي عندهم
تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هو انتفاء مضمون الشرط من غير
التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول
نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر
لم يهلك ويدل على ما ذكرناه قطعا قول ابي العلاء المعري لو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا

السبب لا يوجب انتفاء

بسبب انتفاء الاول فقوله لو شاء لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو

ولكن فالحق دوام الاثر في ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا
قول الحماسي ولو طارد وخاف قبلها لطارت ولكنه لم يطرا عدم طيران فقال الغريد بانه
لم يطر ذو جناح قبلنا قليلا انتل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم
دالة على لزوم الجزا للشرط من غير قصد الى القطع بان انتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة
على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هو لانهم انما يستعملونها في القياسات
لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم
بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على
قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد
الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من
كلام القوم وقد تخالطوا فيه فلطالما عجبا وكم من غائب ولا صحبا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من
لزوم انتفاء الجزاء لا انتفاء الشرط في قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان
قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك
اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق
باستلزامه ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون
دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو ولو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا دعى
لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق
الاولى يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على
تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو لا الداخلة

على النفي فان

على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على
ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام
قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط
والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم
قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلما
دخل في لزوم شيء النفي او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وفيما قال الشيخ من زعم
ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو
لا ثنيت عليك ان يقتدي الثناء المنفي غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم
يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا او قد ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وبينا فيه فهذا وهم
لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا
بالاهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى فلا تم ان المنفي عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه
عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفائه بانتفاء القيد فيلزم عدم عصيان غير
مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله
تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب
ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي
بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج
لو كانت اللزوميتين صادقتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال
جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما
تستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها للامتناع ولهذا لا يصح باستثناء
نقيض التالي فكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة
تكون في ذلك وهل تركيب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما

في المتن
لو لم يخف الله لم يعصه علم عصيانه
مرتبطا بعدم الخوف فيجوز

اليؤ لاقناع

اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير
عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وانا اقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما
هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك
الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء
التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون
خيرا لو كانوا من اهله ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان بان اسمعوا
بر قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه
واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه
يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان الرسول في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون
على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك
في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لتوافق الغرض
اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها
عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو الجملة
مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال
ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام تقفقف من الجوع الا القلوب نحو الحصيف فاسفر
على عمارة بغداد وسوق ركابها لماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان
وضع ركابها الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل فيه اليأس والقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع
بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي على ما يستصوبون
وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله الله يستهزئ
بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى
حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعنا
انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة

بهم تتجدد

بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اريد بالفعل في قوله لقصد استمرار
الفعل الاطاعة مثلا لم يكن المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما
ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على طاعتكم وان اريد به امتناع الطاعة
ليكون الاستمرار لعلة الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع
يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو
الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي
استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد
الثبات والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي الثبات
والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه وآكده وان قولنا
ما زيدا ضربت وما زيد ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد
الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم وفي دخول لو على المضارع في نحو ولو ترى في الخطاب لمحمد او لكل من
يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هو تحتها او
ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف
اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رءوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
وهو الله تعالى الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه لوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع
فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل
لو واذ المختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه
كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل
كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
وان جعلت الخطاب للتعجب ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما
يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال

تنافر النظم

والاستقبال بعدها نحو قوله تعالى ربما يود ومن تنزيل المضارع منزلة الماضي لتحقق وقوعه عند البصريين وانما الكوفي
فعل الله تعالى بتقدير كان اي ربما كان يود وحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة
بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يوده الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه
من التعسف وتنافر النظم ومعنى هذا التقليل انه تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان
وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل يجوز ان يكون مستعارا للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل
الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخل على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة
قوله لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم وجيء بلفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما يقال حلف
بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل
يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله بل يعبر بصورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم ونحو ذلك من
تلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا
بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على
الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام
كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل ليس في قصد بحيث يجب ان يعبر عنه
بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما يقال لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الان لعجبي
سنين او لم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله خير لدلالته على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظ واما الجملة الاولى فلا
تقع الا فعلية لما مر واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه
كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر يتحمل فيه اذا ما قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل
فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه

خبر مبتدأ محذوف

خبر مبتدأ محذوف وخبره ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند
اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
مما قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا قوله يكون
مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على الاطلاق ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة
اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء
الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم
على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون
معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار
بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم
جواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما
في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة
بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم بوجه ما ولان قوله لا فائدة في
الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما
وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به فهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او
بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه
انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا
وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول لفظا فان النكرة في الايجاب
ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال
الصدق على كل فرد يفرض من غيره لا دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد

على قوله الثاني ان العلم بحكم وجواز حكم العقل

يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال
والتمييز وجميع المعمولات تخصيص لا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى
انه يجب عند تعريف المسند اليه اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية ان يكون المسند
بامر مثله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى
طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق نحو قولهم ابو اخرا شاع
لانه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا في نحو انا ابو النجم وشعري شعري
مما يتحد فيه المفهوم باعتبار الحال يعني اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف والمشهور بالصفات
الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة
اليه نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعته والاخر لزيد
وهذا مفيد من غير تاويل ولا لازم حكم كذلك عطف على حكما اي ولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم
باحدى طرق التعريف بامر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون
الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا
او كون المتكلم عالما به فالعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان
السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير
معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء في بحث القصر ومما ورد على تعريف
العهد قول ابي نواس فان تكونوا اراء من جناية فان من نصر الجاني هو الجاني وهو يعني ان الناصر
الجاني والجاني شيئان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل
منهما حسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المربي على كل جان ولم
يرد انه من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند
ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية

المسند اليه

المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على امر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب
معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد انك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا
لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل
وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف
وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا
الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخو
زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب وعكسهما اي نحو عمرو
المنطلق وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات
التعريف وقد عرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى فحينئذ يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين
في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى
يجب ان نقدم اللفظ الدال عليه ونجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو
كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه ونجعله خبرا فاذا عرف
السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت تعيينه عنده قلت زيد اخوك

فيجب في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يجوز رماحها الغاب فلهذا قيل في بيت السقط يجوض
بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف
زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه
ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلب على التعيين و يقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يجوز زيد المنطلق وبهذا يظهر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب
محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس
على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا
غير محقق حقيقي بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل

فعل له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعرفه ذلك
ولا يصح زيد اخوك وهنا
يجب تجعل السامع غالبه

في الشجاع وبهذا الكلام فصورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره
لقصورها عن رتبة الكمال او كذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت
بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام لا استغراق
لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال ان لام الجنس فاذا ... لانه بمنزلة قولنا
كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انا الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهي تفيد
ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع
في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير
وجنس الشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر
المنكر نحو زيد انسان وقائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم
على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من
اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه
ولا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى
اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد وان كان غير معرف فاصلا
نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس يتحد مع
واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الحمد في الحمد لله يفيد
قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو
الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد
يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف
او مفعول له او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي
حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار فالاخير هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا

او عشارا قصر عليه

واما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا بانواعها كالثنيات
ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان المقصود هنا
الى جنس مخصوص من الجنس فهو بمنزلة النوع لا الا هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وهذا نكتة ذكرها الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انت الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبوب في الدنيا
الا انت بل حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك بل حتى كأن
كل ظلم جنب عدل بل معناه ان المحبة منك بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة منك فهو مثل
زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان هنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة
منك بجملتها مقصورة عليك ولم تعط المحبة واحدا من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق
اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه
معنى الجنسية مثله في انت الحبيب قوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في
قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر
الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى بكاء آخر والا لم يحسن الا بكاؤك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن
على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر
في قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك والعلم بذلك لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام الظهور
ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما في قولهم الصبر محمود الا عنك
والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر بالغير او ان يكون لقصر الحسن
على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى البكاء على غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف هنا الاتصاف في
المبتدأ والخبر اما ظاهر ولا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان ح وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت
مخزوم ووالدك العبد ح اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهرا الامر فيها معروفا بها كذا في
دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا
للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي الاقسام متفرع عنه
وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان
القصر بعد مسلم انما يكون فيما يعتبر فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد

لم يجعل امثل معنى ... / الحيات في جنسها غير محبة كما في / قولنا انت المظلوم ...

تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه
ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف اسمه معهودا كما هو اصل وضع الاضافة وسمى هذا الاختصاص
نوع لمد القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة
متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا
بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به
المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون
زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى المتحصل الذي له الصفة صاحب هذا الاسم والصفة
قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي مسندا وقد يسبق الى الوهم
ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عندنا لا نشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو
الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص
بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا
المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا الا بتاويل
من تاويله بعين كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كون المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة
ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا للغير وجوابه ان خبر
المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا الا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب
ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو زيد عندك بمعنى ان زيدا في مكان عندك ومن قال هذا ومن قال يا زيد اعندك وهل زيد عندك
وليت زيدا عندك او هنا وما اشبه ذلك مجموع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا
وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كان الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد
القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فالتقوي او لكونه سببيا كما مر ان افراده لكونه
غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون محمولا على ما هو من سببه في
الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا باب في تعلق به مرتبط لان التشبيه في الاصل هو الحبل وكل ما يتعلق

بر الى نيتي وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه
شي فاذا جاء بعد ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير
او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي
من الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون
مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه
واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة
له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع
من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشي بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد
مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة
امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصورة التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو داخل
في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من جهة انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان علة عرف
التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبار ما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا
وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره في شرحه
من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا ينافي التخصيص بل يستلزم ثبوت اصل الفعل
وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي
او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها
وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لا
الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج الى التقدير
الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي جاءني فله درهم

فعند التردد والحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة
المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر
لا ثبت واستقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمص قد عبر الجملة الى الفعل
قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل ثم يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه
لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه بجملة في التقدير
جملة لا مفرد او نحو لا معنى لعبارة المتن اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت
ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب
مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه
اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر
في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها
غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصود
عليه بل على جزء منه اي المجرور واعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول
فيها وان اعتبرنا النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة
في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا
غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف
بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم وهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي معناه
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى
يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم
ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره بعضهم في شرح المفتاح من ان الاختصاص ليس على معنى ان دينكم
لا يتجاوز الى حضرتكم وديني لا يتجاوز الى حضرتي بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي
ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لان غيره لا يكون قائما

فلينظر الا

فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد
تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما
قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلام لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة
خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول
الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما
يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في
مدح رسول الله صلعم له همم لا منتهى لكبارها * وهمته الصغرى اجل من الدهر * فانه لو اخر الظرف اعني
له على المبتدا لتوهم انه نعت لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة نحو في الدار
رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم
الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يجوز قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان
يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف
ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وورد
على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المختص ضرورة ان التخصيص
لا يحصل الا بعد حصول الحكم وفيه نظر لو ان لا حكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن
الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة
شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك
الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند
المتقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير
العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة
وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى الضمير في ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين
تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر وما يفيد

تقديم المسند لتضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحق واهلها
المصّا اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا
مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم في جميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في
تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف
زيد وترك المصنف له لان كلامه فيه لم يخل عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال او ان يكون المراد
من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه
من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا اسند الى الضمير المبتدا فاسناد
الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على
عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند
اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان
متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل
الى المبتدا او انعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد
الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى الضمير المبتدا في الدرجة
الاولى على ما ذكره هيهنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها
متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو
زيد عرف اسنادين مترتبين في التقدم والتاخر احدها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد
الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ثم وثانيها اسناده الى الضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق
الالتزام بواسطة ان عود الضمير اليه يستلزم صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول
على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك
ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه
تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هيهنا صريح في ان اسناد الفعل الى الضمير المبتدا متقدم على اسناده

بعض

فلما تحقق الفعل اسند الى
زيد لم يتحقق المسند اليه و
المسند ثم اذا تحقق الضمير

الى المبتدا بواسطه

الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد
الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق
الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض في المدعى ان احد الامرين لازم لها اما استلزام كلامه التناقض
واما اقتضاؤه كلامه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا اذا كان
عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله تارة فيما سبق اولا وتارة وهيهنا ثانيا وان
كان غيره كان مع الاسنادين الاخيرين ثلثه وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه في هذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة
خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل و
الفعل مقدم عليه لكن بقي هيهنا اعتراض صعب لا يدفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما
يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمط اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى
في هذا المقام اصلا واما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد
الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح به
نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لما طرح
بعض الفضلا او كتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو
على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام
والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه
المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول
على الضرب الثاني من القسم الاول لان الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض
هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد وانه تسليم لما ادعاه الشارح
في دفع التناقض من تحقق الاسانيد الثلثة الى هنا فان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد الجملة التي هي الخبر فانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان كيفية تقديمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان

متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فاندفع هذا الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة
لفظ القصد والاقتضاء وبتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام
الشيخ ولما يتبين ما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود كلام السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا
خيال الشيخ بالغ في التشنيع على الشيخ تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول
في كلام الشيخ نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد
انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار
يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير خاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل
انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين
مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى كلام محكم فان المراد بالاسناد في الدرجة
الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرف المبتدأ
الى نفسه على اسناد نحو الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد
الخبر اليه وان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال فاذا قيل نحو زيد قام ان اسند الفعل الى المبتدأ فباعتبار
انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع
انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فلا يتنوع نحو ما عرفت لان الاسناد واحد هو نسبة
العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف النحوي بجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا
اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى الشيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا
كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وانما الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل
او بين الفاعل وعامله فلا اعتداد هنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة
الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد نحو الفعل
الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة
اذ الاسنادات حينئذ اربعة الاول اسناد نحو الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده
بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لا يقول به احد
ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت قد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى

اسناد نحو الفعل

اسناد نحو الفعل الى المبتدأ وكلام الشيخ لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعترض غير واف بتمام المقصود فما الذي
في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت
قلت اما الاول فتوجيهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه
عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى دون اللفظ وتارة لا
في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وكلامه
ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار
الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ الا انه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله
صرف المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد انما يقتضيه
ذات المبتدأ بعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن
الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر
عن ذاته فهذا الاعتبار قاله ثم اذا كان الخبر متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير ثانيا الى المبتدأ يعني بعد
صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة
ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير
والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه ونحو لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى كلامه
الثالث على الوجه المستبدع كما زعم الشيخ واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد
دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا او يقدم ذلك الفعل المسند على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هنا اسناد آخر كما في نحو زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه
خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في نحو عرف زيد فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من
تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف فجميع هذه
الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى عن نحو زيد
عرف وكذا عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ واسناده الى ما هو عبارة عنه فانه في الدرجة الثانية
ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل المسند على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف

وهذا كما اذا قلنا في نحو خلقت زيدا فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى الضمير

بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف الاول فانه لا بد فيه من التقدم الفاعل عليه والا لما ذكرنا اشار بقوله

وانا عرفت وانت عرفت لا لما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد الاتحاد مما مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا
الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار
ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما
قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند
وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم
يصح ان يكون جملة فعلية ولعله ايضا اشارة الى ان ذلك ترجيحها لا يجري في غير البابين كالتعريف في
الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه قيل فيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي
جريان شيء من المذكورات في كل مما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه
اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واورد الاحوال
بعضها كالحذف في المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل
مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او
ذكر الفعل مع كل منهما كما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان
بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول به
المفعول لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفعولات بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها
مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا
اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع
وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب
او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع
منه فقط ترك المفعول ولم يذكر واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل
للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض

ان كان اثباته

ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار
عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا
عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة
دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فينقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله
الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه
اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال
كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص ومن
غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد له ومع هذا لم يجعل
مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص دلت عليه قرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه
اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون فرد اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم
ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو
فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام
الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام
على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير
اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني
افاد المقام ذلك اي الفعل المذكور في ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في
افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون الاخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء و
يوجد هذه الحقيقة قصدا وهذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق

الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين بلا مرجح لا لافادة التعميم في افراد الفعل بناء على كون
الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا
تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا تنافي اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق
واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان نحو
خاتم الجواد يفيد الاختصاص لغرابته بجعل ما عداه من خاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو انه
يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا العموم غير ملحوظ فيها مرية لان ما ذكره من التحقيق تمام البيان بعقل
ولا نقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء وانما
انه لا يوجد الا الاعطاء فما لا اثر لهذه العبارة والظاهر ما ذكره المص والتحقيق ما ذكرناه فليحافظ عليه
فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا
بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى
مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة على
استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا اي نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده
الذين يتمنون الامامة الى غيره الى ذلك سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر
منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين
بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه
وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى
حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا
اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول وتقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون
ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب
التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما قلنا بل قصد

تعلقه بمفعول

تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص بعض افراد الفعل
او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي
كل سنة مرة او مرتين او يفعل الاعطاء مثلا من غير تعيين المفعول او فلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء
من غير اعتبار تعلقه بالمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وان فرض تلازمهما في الوجود فلا
تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد مقابلة المقام لحذفه ووجود القرينة
اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكن
تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين
فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار
مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعدده ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع
فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع
به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت
تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الوهم وذهب
اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا
القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت
تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت
عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء
مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا
له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل
وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه
المفعول للبيان بعد الابهام بل انما ترك حذفه لانه لا يحتمل انه يريد اني قد ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع

مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على
قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكري ليس سوى الاسف والكمد
والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل
منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتب النظم فليتامل ومما
يحذف المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا
مترفيها ففسقوا اي امرنا بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله واما للبيان
لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل
حادثة يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث اذا
فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة
ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم
لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في
بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى
في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع
الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي بوقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان الضمير كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا
فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ
اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله فلم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو
ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى
بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل
الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا
لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب في حذف المفعول في بيت
البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل

صريحا مما يدل

وقيل المميز محذوف ومن تحامل زائدة وفيه نظر لاستغنائه عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرنا

صريحا مما يدل على تجويز وجوده بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا ففي هذا الحذف بيان بعد
الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد
بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة
العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو
الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد
العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل
الذوق يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق
بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي ويمنع محتملا للتنزيل
منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى
اياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلائم الكلام
وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير
المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم
المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكرنا هو من دلالة
القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد
الاختصار فقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله وجب التقدير
بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس
بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي
اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر
المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر ونظم اللفظ يوهم الاستغراق
الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه
العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار
اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يتوهم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت وكذا

التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ لكنا بعليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فلان التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف هنا دفع
الايهام والتعرض لما ليس كذلك نحو التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعوا
الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما
ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموا الله او سموا الرحمن اياما تسموا فله
الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله تعالى
غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات
كقوله الى الملك القوم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في أو لانها لاحد الشيئين المتغايرين
ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله تعالى اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من شيئين
او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله
منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل
يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود
والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا
المنع لا من حيث هو منع بل من حيث منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة
صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعترفها
صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على
الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف المفعول
لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة
ولذا ذكر صاحب الكشاف انه للاختصار لفظا لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات

اي والذاكراته

اي والذاكراته واما للاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه قط اي من النبي ولا
راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او
ادعاء بتعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان
الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول
لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان
يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة
ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان
التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما في الجملة لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على
احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه ثم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس
للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكره وكذا اذا قلت هذا ولا غيره وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا
اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ
في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا
عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته
يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في
الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص
الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله
تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد

وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير ايّاى ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في
المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تقييد الفعل لا بيان كيفية
تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياى فاعبدوا
والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا لي العبادة في ارض
فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف
وفي جعله الفاء في فاعبدون جواب الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا والكلام
هو هو ولنا الفاء الثالث فاولهما التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيته عما قبله
اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة
كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع
تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام
ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام
زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد وكونه لازما لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه
يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وبقي
الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والاولى هذا
موقع الفاء لانه موضع الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيد مقام الملزوم
في كلامهم اعني الشرط وحصل به قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من انه ما التزم حذفه
ينبغي ان يشتغل بشيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء البتة
في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد
لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها ابطال المانع ويظهر للمتعين هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم
ليس للتخصيص لظهور انه ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير
بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انك اذا جاءك زيد وعمرو
ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه

لم يكن عارفا

لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت في من اعتقد
انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا
ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم
ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما في قولهم تحريك الفك الاسفل لازم للمضغ
غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام والتبرك
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة او نحو ذلك قال الله
تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تنهر واما بنعمة ربك فحدث الحصر في المثال الواضح مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح
به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لرعاية حسن النظم السجعي الذي
هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قال الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد
واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره
استشهد بما ذكره ائمة التفسير من المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل
بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي لذلك وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في الصلاة احد
واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليل لانه عليه والاهتمام ايضا
حاصل لانه لا ينافي الاختصاص الذي اشار اليه بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما
بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء و
يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في آخر
بان يقال لانه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل
تارة ولا يدل اخرى فهذا كالامر فيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل
كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم

ولان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم

مفيد للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية
ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف
وبان باسم ربك متعلق باقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعديته الى المعطى كذا في المفتاح و
هو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا الثاني على المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك
اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كليهما منزلان منزلة اللازم اي افعل
القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا القران والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا

او متبركا ومعتدا به ولا سيما على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا

باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل
على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل
كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول
فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما ابتداء والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه
عاط اي اخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف
الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه ثم المفعول له ثم الزمان ثم المكان ثم المفعول معه والاصل
ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت
ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم قد جعل الاهمية ههنا
قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند
اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه فمراد المص بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب
اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول
لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر
فيه ان يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل ولان في التاخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم
ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من ال فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاث صفات وقدم الاول

والسبب في تقديم

والسبب في تقديم الاول اعني قوله مؤمن ظ لانه اشرف واوصافه وانما الثاني فسبب تقديمه على الثالث وان كان الاصل
خلافه المقتضي اولان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية
مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم
كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك
وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل كقولك
الحبيب اتمنى لمن يقال له ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن
على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض
له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء
من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب
القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع الى ما حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها
كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
فانه لم يعرض فيها ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال
الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه
على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما
والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون
مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان الاول ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق
للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا يمكن ان يكون
جعلهما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره
وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر
واذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر
تعلق جعلوا بالله ثم والمراد في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المومن ولا يخفى انه لا يرد عليه ذلك

من غير اعتبار تعلقه بالشركاء بل كلامه الا المنكر تعلقه بها لكن العناية بالله

وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه

المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب الا انعلم انه يكون نصب العين ومالها ان تعلق من تبوء بالدنيا
على تقدير تاخيره وان كان حقها من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول
من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وانعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللام الا على وجه بعيد
مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة
في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على الحمى من باب تقديم المعمولات بعضها
على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على
المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة
وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل
فالمقصد ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم
المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء
بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر
بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى
انه لا يتجاوز من القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي و
الاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى
القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر والى تخصيص الوصف بموصوف
دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان
وبما له ثان ولهذا اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له فاذا اريد الواحد خرج عنه كثير من امثلة
غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب شاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وبكرا وخالدا شعراء الجاهلية مثلا فهذا المثال توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي
نعم انه قد اورد الامثلة فاذا هذا التفسير من غير الحقيقي باعتبار كثرة الوقوع واحتمال نحو وقوع الكذب

وكلامه لا يخلو من امثلة هو نص في الحقيقي مثل ما زيد الا شاعر لا غير والتبر وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد
وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته يشير الى التقسيم ايضا حيث قال لنا ادخلت النفي على الوصف
المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمتعلق ان عاما كقولك في الدنيا شاعر او في
قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر
وهو وصف الشعر
وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما
واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان
معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف وكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى
فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة
المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه
بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على
ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا
العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى
والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر
جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو
لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء فاما من تصور الاولو صفات تتعذر احاطة المتكلم بها فكيف
يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة
المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت
ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان
يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان
الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري

في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
الا زيد ان من في الدار من غير زيد في حكم العدم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات القصد
فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة
ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها
اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون
امر اخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التعريف وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان
من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون
عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله
دون اخرى ودون اخر ان اريد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد
المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده
كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن يعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وان اريد
ما هو اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التعريف لانه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات
لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام
في الثاني قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا
حقيقيا مع انه ليس ثمة عاقل يعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا
المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل
لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا
اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة

دون سائر الامور وكذا الكلام
على قوله مكان اخرى ومكان اخر
فان قلت تخصيص امر بصفة

بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي
كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر
قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا
عنده اي عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد
العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم
او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو
من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل
ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد فيه المخاطب العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم
احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة
الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
باحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه
بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يقع القيام مكانه وكذا الكلام
في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف باخرى احدى
الصفتين وباخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت
زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة

او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة
وشركة موصوفين او اكثر

وشرط عدم التعيين ان يتحقق محل الاعتقاد اتصافه باحدى الصفتين

قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى
الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب يعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين
وهذا صادق على كل واحدة من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة بعد
عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات
الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى معها كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما يجوز
ان يكون الصفة الثابتة هي القيام فقط يجوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم
فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى المجوز ثبوتها على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد
فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله
فان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه
تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم
ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن
في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا
عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران
عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على ما ذكرنا انه كلام المفتاح وركاكة
هذا الكلام المفتقر الى هذه التكلفات ولعله منه صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر
الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون
المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان
الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي
الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق اي عدم
الايهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا
بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففيه ان هذا لا يتوقف على تنافيهما

لان اثباتها

لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو
زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب ففيه ايضا فاسد
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به فيقول ما زيد الا قاعد وايضا
يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة
مع انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط
واما ما قيل من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا
دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضائعا لا فائدة لان قصر
القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر
صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب
تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل
فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا
باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد
او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر
بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه
ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة نعم
ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما
بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا
لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة هنا وكان في قوله المطولة منها دون ان
يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف
المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر

هو لا وبل دون سائر حروف العطف بانا لكن فنظر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا
للقصر وان لم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد في نفي القعود
وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فالطريق القصر
دلالته على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها
اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد
لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عملها بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل
وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عملت وكذا اذا لم يعمل الا اذا اهمل العمل واما النواقض
اللفظية العاملة فهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال
الافراد على الحال لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعم فرد
للقلب مثالا لا يتنافي فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما
يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك
في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل
يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد
كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد فانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن
الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو وانه لم يكن من عمرو
مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد وليس عمرو فهو كلام
مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا انه اعتقد انهما جاءا جميعا وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت
انما جاء زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل ان تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع
من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا فان زعمت ان المعنى انما جاء من بين القوم زيد وحده
فانه تكلف والكلام هو الاول وهو الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى
كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما هي
النافية كما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز

ما وجه الاول انها نوعين الخ

ان يكون

ونقض بان كلمة ان تجيء للتاكيد لا للاثبات

ان يكون ان للاثبات ما بعده وما لنفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر
وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ
التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء
وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على
تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا
الكلام ان في الاية ثلاث قراءات المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد ولم يبق للكلام معنى اصلا
واذا فسر في قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة تبين ان انما متضمن معنى ما والا وطابقته هذه
القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله
عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا
للفاعل فهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله
فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله تعالى شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو
ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة وان
يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنه يجوز
نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني
بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف
نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم
زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين
مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لا ثباته

على صفة مع نفيها عما سواه وهو نكتة واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اى مع انما كقولك
انما يقوم انا كما يقال ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال
ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه
منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا
الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لا ابيات المولدين
اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذايد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو
العهد وفي الاساس هو حامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن
احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس
ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان
يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها
اى ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والدفع
عنه وليس يحسن ان يقال انا الذايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما
وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان الفعل غائب لان
غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم
فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال
الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم ابوك مثل ما قايم الا ابوك وقد نقل في
تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهو من اكابر النحاة البغدادي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات حكم المسند للمسند اليه
ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد فانك في قولك زيد
جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما تفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو
لان نفس المجيء كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات
على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا
بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما

متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطراده فلا يرد ان يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا
لقايم ومنها ان من طرق القصر التقديم اى تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا او معمولات الفعل كقولك
في قصره اى قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثاله بلا لان هذا المثال لا يصلح الا للتعيين
لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك
افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احد
كما تردد وكذا الكلام في ساير معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها
في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفي
خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في
قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف على احد الوصفين وكون الوصف
لاحد الموصوفين والخطا في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويز كل
منهما على التساوي وتختلف من وجوه فدلالة الرابع اى التقديم بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى انه
اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما
لمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اى في طريق العطف
النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي
بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض
او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اى في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول
فمعناه لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غيره وهو قايم
مقام لا بكر ولا عمرو وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها له بالغايات من جهة الابهام والحق
في كلام بعض النحاة ان لا في هذا ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اى نحو لا غير مثل لا ما سواه
ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا
ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان معنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم
بالنحو الا هو واجيب بانه ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه

لفظا اخصر متناولا له ويكون العطف بخالد نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام
مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا ونحو لا يبقى العطف قلنا تامل فانه دقيق وفي الاصل
في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما
هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي
بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما
في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم
لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي
منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي
في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت
عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت
لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عن عمرو
وبكر وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها
فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وهل يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد
بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام
او علم السامع او المتكلم او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما
لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي
واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بان امثلة قولنا دابة الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم
منه انه لا يؤذي احدا سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لتلك النفس فيقول او بغيرها لا العاطفة
التي نفى بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة
قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند
ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اعني انما والتقديم فيقال

انما انا تميمي

انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو وفي التمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين
غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي
واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا يبعد وان يكونا صريحين في الاثبات فيكون لا نفيا لما انتفى بالمعنى
فلا يلزم خروجها عن وضعها وهذا مما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يقال ما من اله
الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لكن لا افراد
الا في النفي لاجل هذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لكنه وان دل على نفي المجيء عن زيد
لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني
ما وجبت للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج
عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من
جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي ولا ذلك لقولنا امتنع
زيد عن المجيء لا نفي عمرو ولا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام
لا القعود وقراءته الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان النفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال
ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح اعني ما يريد زيد الا القيام وما تركت
القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اعني النفي بلا العاطفة للثالث اعني انما ان لا يكون
الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك نحو الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف
انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في
الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد
ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر ضمنية بما تم كما
عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وتاخر اخرى نحو انما جاءني
زيد لا عمرو واما ان ما ذكرت عليهم ممنوعه وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا
دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد بل جاءني عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت
بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف

الثالث أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل هو له
من الأحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه
المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح وفيه نقلا عن دلائل الإعجاز حيث قال اعلم أن موضع إنما أن يجيء لخبر
لا يجهله المخاطب ولا ينكره أو لما ينزل هذه المنزلة وأما ما وإلا فيكون للأمر ينكره أو في حكمه وفيه إشكال لأن المخاطب
إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكأن
مراد الشيخ أن يجيء لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لأنه لا يصر
عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو أن طريق إنما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه
أو يجب عليه أن لا يصر ثم إنه قد يترك لكل من الأصلين تنزيلا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار إلى
أمثلة الأصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو إلا زيد إذا اعتقده
غيره أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له أي لذلك المعلوم الثاني أي النفي والاستثناء إفرادا أي حال كونه
قصر إفراد نحو وما محمد إلا رسول أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك فالمخاطبون
وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم
لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه أي الهلاك فاستعمل
له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم
على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال أو قلبا عطف على قوله إفرادا أي واستعمل
له الثاني حال كونه قصر قلب نحو إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا
فأتونا بسلطان مبين فإن المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا
منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار
المخاطبين على دعوى الرسالة أي لأن الكفار القائلين لهذا القول أعني إن أنتم إلا بشر كانوا يعتقدون
أن البشرية تنافي الرسالة في الواقع وإن كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون أحد الوصفين أعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر أعني البشرية بناء
على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا إن أنتم إلا بشر أي أنتم

مقصورون

مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن
القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وأن المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون
قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا إن نحن إلا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة
عنهم أشار إلى جوابه بقوله وقولهم أي قول الرسل المخاطبين إن نحن إلا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم
معه وإرخاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور
وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته أي إسكات الخصم وإلزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكأنهم قالوا
إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة
وهذا يصلح جوابا لإثبات الرسل البشرية لأنفسهم وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم
كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو أنه استعمل في قوله تعالى إن نحن إلا بشر النفي والاستثناء
مع أن المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاعتراف في جواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل
المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن أهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام إن أنتم إلا بشر
مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون فقوله إن أنتم إلا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن وأما
قوله إن أنتم إلا تكذبون فالظاهر أيضا أنه قصر قلب لأن المخاطبين وهم الرسل يعتقدون أنهم صادقون
قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على أنه قصر إفراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين
بناء على نكتة وهي أن الكفار ترى المخاطبين وتنبيههم على أن قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي
عن العاقل البشر بل غاية أمرهم أن يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو حال المدعي عند
السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني أن الأصل
في إنما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك إنما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترققه
عليه أي أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه والأولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا
المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر لأن إنما لا يتفق على أخيه فكأنه أخطأ فزعم أنه ليس بأخيه لكنه غير مصر
على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم أي منزلة من شأنه أن يكون معلوما للمخاطب لا يصر على إنكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث أي إنما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود إنما نحن مصلحون ادعوا أن
كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء ألا إنهم هم المفسدون للرد

عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد
على تاكيد وتوسط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرفي التنبيه الدال على ان مضمون
الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ
وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة تشاركا وتباينا من وجوه فاولها كاشتراك
الثلثة الاول في دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي
بل على المثبت فقط وثانيها كاشتراك الاخيرين في صحة اجتماعهما مع لا العاطفة ومزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم
منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين
معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم التنصيص او كان الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع
انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى
ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه
فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه
ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر
يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد
الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا
زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر
المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتاديب
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني
رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر
الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا او تعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك

وقوله فيهما

وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون
المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها
نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرو
في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر فلا اشتهي يا قوم الا كما
باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا
سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو
في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد
المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول
والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة باعتبار المتعلق في الاخر وانما
قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما
يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير
الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول
لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه يمتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود لما تقرر ان المقصور
عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو
القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا
فيختل القصر لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرو
ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم
يجوز فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون
على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما
بحالهما انما يجوز على تقدير ان يجعل الاستثناء متعلقا ويجعل المقصور في الثاني مقدما فيجعل عامله قبل
الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل
في المستثنى نحو وما اتيتنا فلم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول لاتيت والعامل في الموت

لم يبق عليه طائل بين ذلك من كتبهم وقال الوافي الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الاخير في البيت الاول اعني الا اشتهي ثابت الا صبيرا والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يتعدى بالا فاعل باعتبار الضمير لا نحو من تعسف بغير بعض هذا فيما اذا تقدم المرفوع والجزء المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لما قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا وافاد المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وبكرا وعمرا وخالدا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب بل لا بد ان تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فنفوا ذلك الاقتضاء قائلين بان الفعل المضمر ليس بزيادة القصر فيه حتى يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في هذا المقام ووجه الجمع في التنبيه افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان التفريغ في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه تفريغ الفعل الذي قبل الا وشغله عنه بالمستثنى المذكور بعد الا متوجها الى المقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا عنه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولهذا لا يلزم التخصيص بغير مخصص فالمقدر ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل لما بعد الا فانه يحذف المستثنى منه فلا يحضر في الذهن اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين

بالنظر الى ظاهر اللفظ ... التذكير ... الحكم

يفرحون بما اتوا فيمن قرئ بالياء فان فاعله ضمير غائب الى الحاسب لا يستلزم حذف الفاعل بل مذهبه يكون هنا مثل ما قام الا هند بدلا من الضمير الغائب الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره الغائب اليه في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يبعد تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد الخصوص في ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه شيء من ذلك المقدر بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه للنافي وحاصله الانتفاء وعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر المبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد وحال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا من قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة من الجهات الا عازما على اتيانهم من قبل النساء كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا بجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل في الحال فانما يؤخر المقصور عليه تقول ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد فالقصر الاخير مما وقع بعد الا بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وهنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد لانعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وفيه نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة

انما ذكرناها

وانما قال ذكرنا لا الا للتعريض بل الحق ان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك
وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا
تقول في قصر الموصوف ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا او تعيينا وفي قصر الصفة ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب
المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة فلا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو ولا لانتفاء
شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء
الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام
وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا
وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم
ان هذا يقتضي كونها بحثا عن غير احوال اللفظ لان المقصود يرجع اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالتمني
والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر
في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال
صاحب المفتاح السكاكي في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فالظاهر ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب
حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة منها
على ما ذكره المصنف التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لان الانشاء ان اقتضى كون مطلوبه ممكنا او لا
الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصوله
امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء
فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا
يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت
زيدا يجيء وقد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود ولكن اذا كان
ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى وما ذكرنا

في نسخة ... وهو الصحيح

موضوع للتمني

موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم انه لا شفيع
له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه فهذا الحكم واستفادة الاستفهام المحال بنحو
وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم
بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست
على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمقام ههنا
هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع فاقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل القائل التي
تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وهي في مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن
فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مالا فاحج اي وددت لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان
لنا كرة فنكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة
ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا
وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب
كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام جعل هل ولو متضمنين
معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى
التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا
الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا
الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل الطلب
منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا
في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبتين مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام
هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما بالبناء على ما ينبغي وكذا قوله على لفظ الفعل
ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال كانا اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه
معنى التنديم وانما الحيلة تركيبها ... وكذا الامر لتضمين معنى التنديم او التحضيض في غير ... مع التمني
جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمنيهما معنى يناسب التنديم وما ينفك
السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا

موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى
بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن
الحصول وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما فرغ من انه
لطمعه او ممكن لا طمع في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء ولا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس
تغرب ويدخل فيه الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام
وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين شيئين او لا وقوعها فحصولها
هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له هل والهمزة وما ومن واي وكيف وكم واين وانى
ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها مختص بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم
القبيلين وبهذا الاعتبار صار ادم فقدمها فقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة
او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانك عالم بان بينهما
نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها او التصور اي لطلب ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه
ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية
دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين
ذلك والمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما
في نحو ازيد قائم فلانه اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل لجواز ان يحمل الكلام على مبتدأ
عند القائل فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه
علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انها تختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه ههنا اي الذي
يلي الهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق بحصول الفعل

منه واذا قلت

منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت
احدهما فعلى هذا يحتمل ان يكون الطلب للتصديق وان يكون الطلب لتصور المسند ويفرق بينهما بالقرائن
نحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤالا عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام
اشتريته سؤالا عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا
اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت
واتاديبا ضربت وارا كبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤكد ذلك انك تقول اقلت
شعرا قط ارأيت اليوم انسانا فيحسن ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رأيت انسانا اذ لا معنى
للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول
من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار ومن اتاك اليوم ونحو ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق
فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل
على كون ام متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهي لا يكون الا لطلب التصور
بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل لا تكون الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر
ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة
القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور الذي هو قبل التصديق
لانه تصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب الحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت
زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام
غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتصحيح سوى ذلك الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح
وجه الحبيب تمنع على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولان ما بعده وهو ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته

لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها
مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز الا شاذا هل زيدا
ضربته بل لا تبعد عليها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل لما سبق من اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب دان اصله عرف رجل
على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل
فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل
زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن وفيه نظر لان ما ادعاه لا يلزم لزوم
ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب
انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل
عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك
الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من
لوازم الافعال فكذا ما هو بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي
طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد الا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت
الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهو اي هل لتخصيصها المضارع بالاستقبال
بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه
لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك
لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد
صرح السكاكي بذلك وقال وان يكون الضرب واقعا بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية
كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم

وعلم من هذا الاشتراط ... اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع

فانه لا يصح

فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل
لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة زمان الحال لوقوع الفعل واتصافه بها فيهما تم الاولى في
صحة قولنا سيجيء زيد راكبا او ساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف
جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من هذا ان بعضهم لما
راى قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد
قول النحاة دليلا على ذلك الامر وامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نحافظ على القاصرين ان
يقعوا فيه من غير قائل ياخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق
وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال اختصصت بالعبادة بمعنى لا اعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي
بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث
يدل لعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع
انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات
التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ثابتة فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان
لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون
مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال
العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون
لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وانما قيل فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة
فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما يتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما
يتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى ان يعلم

والمراد ... امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال والمرجان الترجمن

على الفصل كما هو اصله وهي اى هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة
موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب
وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذلك كانت مركبة
بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها
لطلب التصور فقط وتختلف من جهات ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا
ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من
تلك اللغة او غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ
فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اى بين ما التي لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم
لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل
من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا
يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود
بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها الا الحدود
بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اوائل التعاليم
من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هو حدود بحسب شرح الاسم ثم اذا ثبت وجودها
وبرهن عليها صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكر الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب
الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين
ويسأل بمن عن العارض المشخص لذي العلم اى يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في
الدار فيجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه واما الجواب نحو رجل فاضل من قبيلة كذا وهو ابن فلان و
اخو فلان في تحقيق ان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهومها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول
ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه وقد يدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو

وما سبق ذلك انما يفيد من جهة ان
المخاطب يعلم منه الشخص بحسب
انحصار الاوصاف في الخارج

ما الكلمة

ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا
فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل
بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل يقال الجواب ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك
مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما
يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى
كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اى انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وآله فان الكافرين والمؤمنين
هم اصحاب محمد صلى الله عليه وآله قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك
فيه هو مضمون ما اضيف اليه اى ونحو قوله في المفتاح بقول القائل عندي ثياب فتقول اي ثياب هي فتطلب
منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى ما يشار اليه كقولنا ايهم يفعل
كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم فاذا اضيف الى الكلي فجوابه كلي يميزه لا غير وعلى الجملة هو طالب
للتمييز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اى كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين
ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اى حمل المخاطب على الاقرار
ومن اية مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا
يلتبس بالمفعول كما في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان
المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون
بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم
يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم وقوله
يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا او وضعا

فقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من اين
او مقدرة كقوله انى لك هذا اى من اين لك هذا فقال المص انه تستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك مع من
ظاهرة او مقدرة فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور
كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق ولعراقتها
في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله ام هل يستوي الظلمات
والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي
العلوق به وام ههنا بمعنى بل التي يكون للاضراب عن كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا
خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يحمل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم
تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك
وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا استفهام عن
الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا
فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام
بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء
نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم
تعللنا وكان من تأمل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو
فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير في التقرير بمعنى
التحقيق والتثبيت وقد يجيء بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده ههنا
بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسؤل عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل
وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وراكبا جئت وغير ذلك وقد جعل الهمزة في للتقرير
بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر
الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا بالهتنا
وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل وفيه نظر لانه عليه السلام

يجوز ان يكون

يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بانه ابرهيم هو الذي كسر
الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه قد يدل عليه ما قبل الاية وهو انه قد حلف بقوله تالله لاكيدن
اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا
فتى يذكرهم يقال له ابرهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن تكسير الاصنام وقد روي انهم لما رجعوا الى
بيت الاصنام ليس معه احد غيره فلما ابصره وكسرهم اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة
يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان
هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم انعامي
من ضربت ما ذا فعلت بي ألا تدري من الذي قتله ونحو ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي بايلاء المنكر
الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان جاء بعضها للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل نحو من يقول
لزيد ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن فاعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومتى تكذب بالعراد
من الوند ونحو ذلك واما الهمزة فمنكر ما يليها كالفعل في قوله اتقتلني والمشرفي مضاجعي فانه
ذكره ليكون منعا عن الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما قد سبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين
لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله تعالى وليا لا اتخاذ الولي
واما قوله اتتخذ اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قوله ارجلا
اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات نحو ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب قصد
المتكلم نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول فيقدر الفعل بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل
فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحال التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد
التقوي كجعل صاحب المفتاح نحو قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار
نظرا الى ان المخاطب هو النبي عليه السلام لا يعتقد اشتراكا في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل
التخصيص نظرا الى انه لفرط شغفه بايمانهم وتهالك حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك فان قيل الهمزة
الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي
دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي

ونحوه بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا او للتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن لا يكون من الله تعالى دون غيره لكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يصح حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكان ترتيب هذا على مذهب القوم ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا ام في النهار او في السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو أعصيت ربك فان العصيان واقع فهذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار ام الجوزاء تحت يدي وساد او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو أتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية

او الحجة

او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه اي اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا بالله اي اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والانكار مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو أصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كلامه والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بقيد غير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع لم يجزم المص بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل بقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذه اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترن باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولى لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء يسميها النحويون امرا سواء استعملت في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر لي في قولهم اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث

فلما كان استعمالها فيه بدون امر تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على جهة كون الطالب مستعليا
سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل
استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة
نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام
الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لان حقيقة الامر هو فيه نظر لانا لا نسلم ان الامر
في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في قولهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك
واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك ايضا بلا صيغة
الماضي والمضارع وامثالهما قلنا تسلم ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم امرا دون ان
يسموه اباحة مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب
الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون الطلب الفعل اصلا او يكون الطلب لكن
لا على سبيل الاستعلاء فالاول كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي
التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا
اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل
وهو صيرورتهم قردة وفيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي
الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض قلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا
تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل
فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول لليل ازل ظلامك
بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي فيه هموما كما اقاسيها في الليل او لان نهاري
يظلم في عيني لازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى
ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالة تلك الليلة كانه

لا يرتقب

لا يرتقب انجلاؤها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والثاني اعني ما يكون
الطلب للفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل
التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن
الالتماس في العرف انما هو الطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه
الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير
الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء
والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع
الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي
عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في بعض استعماله كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه
المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ المحققون على ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال
السكاكي ان كان الطلب في الامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه
المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك فالاشبه الاستقبال وفي النهي للمتحرك
لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب
البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل
وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف
او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او
يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تعذب
احدا او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر
والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله
غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه

وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي
النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة
فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب
في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة
الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدم في الذهن على المعلول ومتاخر في الخارج عنه وهذا
معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك المعنى كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج
مفهوما من ذكر الطلب ولذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
والتبادر ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدره
بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل المتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة
المخاطب مضمونه وشرط الطلب كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على
حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جاز
المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا
لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور
بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب
زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء عليه وان كان متوقفا عليه نحو
ان توضات صحت صلواتك وان لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك واستينافا اي جوابا عن سؤال مقدر نحو قم يدعونك وانما
نعرض ان هذه الخمسة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم جواب المضارع كقولك الا تنزل
نصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا لان كلمة الا للاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام
دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول فالسؤال عنه
يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذا في التحقيق بمعنى
انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل

نصب فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا
على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه
اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد
لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله
اولياء وصح ترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله تعالى
هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب
زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو والحالية فقد
لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لكن لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق
يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له
في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو
لفظا او تقديرا فاياها وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او
لتنبيه الى الامر الذي ينادى له بمعنى انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه
وان بذل وسعه واستفرغ جهده وكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعمل ان للبعيد فيهما
على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل
حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب لنا لاستقصار
الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع
فما الكد على الاستقصاء كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك ولما الحرص على اقباله كانه امر
بعيد نحو يا موسى اقبل ولما التنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط
شانه نحو يا هذا الرجل نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء
في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه وحثه على زيادة التظلم
وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه ومولانا

في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا
المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحن نفعل ايتها الرجل (القوم) فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا ومنا جعل بصفة الرجل
بل المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى
النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولنا ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه
في محل النصب على الحال ولهذا قال المص في تفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون على لفظ
نيما يكشف الضبابا قال ابن الحاجب لمرقيل ينقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها
الرجل منقول عنه قطعا والمص يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بما مقدره وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بينه ان ينصب بني
نهشل على الاختصاص وبينه ان يرفع على الخبر هو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب
وكان فعله لذلك لا يخلو من خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن ذلك فقال مفتخرا
انا اذكر من لا يخفى شانه لا تفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التلهف والتحسر كما
في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وقوله يا ناقتي جدّي
فقد افنت اناتك بصبري وعمري ولغلاء بجوى انا بحى ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا ماعيني يكي منكل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك
تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب
المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان
يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من
ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني
الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو
ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون انظر

انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب
ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا
مقام تاتيني لتحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة
الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها من الاعتبارات
المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال
ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة
الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة
في احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه
الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فانه الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد
او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند
اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة والاسناد
والتعلق ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبار ذلك
بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على
بعض والفصل تركه اي ترك عطفه عليه بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام
انما تعرف بملكاتها واما في مقام التبويب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال بعض الجمل
بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا
الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي
وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا كالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان
يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية
لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها اي على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا اذا وقعت موقع المفرد

صح
ليست اصليا
والجملة الواقعة خبرا
او وصفا او حالا او شرطا او صلة
او نحو ذلك جملة وليست
بكلام لان
اسنادها
صح

فيكون حكمهما حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه
ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر
من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي و
ذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف
زيد كاتب ومعط وقوله ونحوه اي نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى
وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا
سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه
الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام
في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة
النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او
عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي
لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما
عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت
الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم
يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس
بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ
بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم بخلاف قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف
يستهزئ بهم عليها لزم كونه مثلها كالحال في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول المنافقين
وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان
لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت بها اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج
عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة
مفصلة في علم النحو ... ولا العاطفين لا يقعان في عطف الجمل ... في عطف الجمل شانهما في عطف المفردات

وليتامل

وشرط كون عطف الثانية

اي لا انه لابد في العطف من جهة جامعة

وليتامل في مثل قوله تعالى لكن الذي ابصر ... انما تظهر الفائدة ويزيد بذلك العطف بل وهو حرف ... المجرد الاضراب
بمعنى بل وحكمها كما قد عرفت فيما سبق وبل في الجملة مثلها في المفردات الا انها قد تكون لتدارك الغلط بالجملة
الاضراب عن كلام الى اخر هو اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى
بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل
وثم يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد
جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ونحو وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية
نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني المرتب مما يحصل تماما في زمان
طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما
في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انا خلقنا ...
ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون للاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين
امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وعتق رقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه
لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب
والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد بعد ذلك جده
وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهو حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى
مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وفيما لا ... يشتبه الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع
بين مضموني الجملتين في الحصول نفيا للاثبات اذا قلت يضر زيد ويمنع من غيره واحتمل ان يكون قولك يمنع رجوعا
عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة
في مجرد الحصول لغير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف مما لا يحسن هو الذي يشكل فيه العبارات والا اي وان لم
يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية

ولعجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية
ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد
الاختصاص بل هو لمجرد تقدم الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف
بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا نسلم ان قولنا اذا خلوت قرأت
القران يفيد معنى لا اقرأ القران الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم
يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اكرمك واعطك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات
فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل منهما بالجزائية نحو ان تاتني
اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولنا اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت
خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا
ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وايذائهم
اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانهم مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم من شرهم
لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز ولا عطف على قوله فان كان للاول حكم او وان لم يكن للاول حكم لم
يقصد اعطاؤه للثانية فلا يشترط ذلك بان لا يكون للاول حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية
ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود
او كمال الاتصال او شبه احديهما اي احدى الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال
الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين
شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال
الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاول حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع

مع الايهام

بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع
مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول
والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقر اليها الربط بالعاطف فاحفظ هذا فانه تحقيق
المقامات الستة قال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا
ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة ونزاولها اي نحاولها
ونعالجها والضمير للحرب قال الرائد للقوم وقد همتهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس انسان يجري بمقدار الله
تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا
انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر
بالارساء بالمزاولة ولو لا امر في الجزم بالعكس اعني تصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام
كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا
في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب
كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما بين الجملتين اللتين يكون
لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين وقد يناقش بالتمثيل بما في
كلام الرائد بعد الجملتين في كلام ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو فعل المجرد
والجملتان فيه مما له محل الاعراب ولهذا جعل قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزءون مما له محل من الاعراب على ما قرره
او لاختلافهما خبرا او انشاء معنى فقط بان يكون احداهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريين او انشائيين
لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن والجهل
قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن
عطف البيان الا بان يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم ينزل
الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو
قسمان لانها اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة
الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الجملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة

صح
عطف
على مات فلان اولا ثم
عطف على لاختلافهما والقسم الثاني
لا جامع بينهما كما سياتي
الجامع فلا
صح
المعنوي
من شيوعه افادة التقرير
مع الاختلاف في المعنى
او منزلة التاكيد
صح

ثابتة ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصف
اى في وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصف اى في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال
وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك الكتاب وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند
اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد رتبته وان تعريف
المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب
الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل
في الرجلية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما او يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم
السامع قبل التامل انه اى قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة
فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك
الكتاب اى جعله تابعا له ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك
التوهم فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ووزان هدى اى هو هدى للمتقين في
معناه انه اى الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكيره من معنى الابهام والتفخيم وكذا التخصيص فكانه
حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم الفاعل ولم يقل هاد للمتقين ومعناه معنى ذلك الكتاب لان
معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية لكن
علمك بحسب ذلك الثناء على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها تتفاوت في درجات الكمال
لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقران فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز نظمه
قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني
في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا
لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي وهذا ولكن الاوضح في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان
وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب
فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون
الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لا بشبهه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اى بشان المراد لنكتة الغرض من الابدال ان يكون الكلام

وافيا بتمام

وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اى المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا
او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الجملة الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال من متبوعه فلا يعطف
عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير
لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او لكونه ذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته اى دلالة الثاني عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما يعلمون
يشمل الانعام والبنين والجنات والعيون وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما اى وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد
به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تادية المراد
لدلالته عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة
المنهي عنه فلوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي
بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد الكف عن الاقامة بل مجرد
اظهار كراهة حضوره مع التاكيد بالنون وما آل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما هو
مقصود ومصرح به بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء
من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره
بالرحيل اظهار كراهة اقامته بسبب خلاف في السر والعلن وزعم صاحب الشاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن
فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحيل وقد قصد في ضمن ذلك اظهار الكراهة عن الاقامة
الكراهة منها ثم ان كمال اظهار الكراهة ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال فيه شيء
على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة اقامته

بحسب العرف كما في قوله يقتضي معه ونا ارحل لا تقيمن عندنا وزان حسنها في التجنيس التام حسنها لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل ولا بدل كل لعدم دخوله فيه اي عدم الاقامة في مفهوم ارحل لغيره
الاتصال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة بالملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في الجملة الاولى
اعني ارحل بتصوير المحل لكونه مفعولا لقوله كما مر في ارسول اتاها وقوله وكلا المثالين اعني الاية والبيت ان الثانية
ادل بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنهما كغير الوافية اما في الاولى فلما
فيها من الاجمال واما في البيت فلما فيه لا لها على تمام المراد من القصد او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم
الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزلها منها منزلة عطف البيان من متبوعه
في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي لمقتضى تبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء
المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزن
قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه
الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابو حفص ولا يجوز ان يقال انه من عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا
النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس تامل وقد تعطف الجملة التي تقع بيانا
للاولى تنبيها على استقلالها وتغايرها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم
ويذبحون بالواو حيث طرح الواو وجعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى
على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد
من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه تبيين لعذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر
على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم لما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما
فقال واما كونها اي كون الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا شبه كمال الانقطاع اذ يشتمل على مانع من العطف وهو
ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمفترقين اللتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن
هذا دونه لان المانع في هذا خارجي يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى
انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها
مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب

لكن لم يعطف

لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى
وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن
هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم لانه لو
عطف عليها لزم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر نظيره وقطعه ايضا للاحتياط لمكان هذا
البيت لا لدفع الوهم كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا في ذكر المفهوم وامتناع عطف
غير الشرطية عليها وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول لا نسلم ذلك فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام
مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الجامع ظاهر لما سيجيء بين المسندين اعني استهزاء الله تعالى بهم وتعاقدهم في المقالات
في الخلوات بل الاتحاد فيهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين بحيث يخطر كل منهما بالاخر ولعل
الوجه قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون
الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلة السؤال
لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
وقال السكاكي النوع الثالث من الحالات المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك منزلة السؤال
المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال
بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسال او ان لا يسمع منه شيء اي مثل ان لا يسمع
من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه ومثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل
اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تتنزل منزلة
السؤال كما في كلام المصنف وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة
بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ
السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال انما قطع الكفار
يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين
والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال للعاطف فيه بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا

فصل

اذ زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام
اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف
وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في
الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثاني جوابا للسؤال قصدا الاول استينافا وكذا الجملة
الثانية نفسها ايضا تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنه
الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا
او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال
هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب
المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا
الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة
بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد
الحكم كما مر في احوال الاسناد ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له
فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لمطلق السبب ووصل اليه
بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري مع الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب
اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات
فاما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم
فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث لانه بمعنى نسلم سلاما
وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو
شان اكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا
جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل هذا بما ليس السؤال
عن غير السبب اما ان يكون على الاطلاق كما قلنا في الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني العلم

حاصل باحد

حاصل باحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب جامع متكاثر المحاسن وايضا
منه اي تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف
بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه ويحصل بكون المسند اليه في الجملة الاستينافية
من صفات من قصد استينافه الحديث عنه بحيث يصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم
ومنه ما يأتي باعادة صفته اي افادة ذلك الشي بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك
والسؤال المقدر فيهما اي في المثالين لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف
عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم
من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعقب المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكر في
الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل
الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت اذا كان السؤال في الاستيناف عن السبب
فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا
معنى لاشتماله على بيان السبب في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة
الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان
سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشي فيفيد ان سبب هذا الحكم
كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا
في سائر صور الاستيناف فحصره في هذين القسمين تحكم قال وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه
نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة
استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شي مقامه نحو قوله
الحيا يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفين لهم في التجارة رحلة في الشتاء
الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي ايلاف في الرحلتين المعروفين وبعده اولئك اوموا جوعا
وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف

كلا وما فيه قوله الحمد لله الف وليس لكم الا ان مقاما لدلالة عليه ويحتمل ان يكون قوله الحمد لله الف وليس لكم الا التعجوا با لسؤال
اقتضاء الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم فقالوا لم كذبنا فقال الحمد لله الف وليس لكم الا الف فيكون في البيت
استينافان كما في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله الحمد لله الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف
لا يحتمل سوى ان يكون استينافا فاجيب بان الوجه بيانا ان السبب قابلة فيه مقام الجملة المحذوفة كالتاكيد والبيان فكان قوله
جملة في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف وفي الوجه الثاني بيانا له ويدون ذلك اي ويحذف بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون
اي نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وبنا عليه من يحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء
مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل
لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام السابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر
كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية لانه بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت لعطف
فيهما يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم
جي بالواو العاطفة للاولى ان اشترك الدعائية بين الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما قال في العطف في نحو
القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان ابا بكر الحنفي وقع في خبط عظيم وانما هو انه بالفتح عطفا على ان الثانية فقد
تقدم تمام ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل
لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى
فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما
كمال الانقطاع ومما يذكر بعد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق
اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا
انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط
بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق
لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين
للتخالف بين اسمية وفعلية والمتماثلين المتناسبين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين
في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكن ان شاء الله يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام

السنة والحاو فيه

السنة والحاو فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال كقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني
اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا عطف
قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
وتحسنون بمعنى احسنوا او هو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم الاخر وهو ان يكون الانشائيتين معنى فقط
بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين
احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه
نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلعم وان كانا
متناسبتين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد
قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريقة الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل
تؤمنون اي امنوا فالاوجه انه عطف على محذوف فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد
كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر [illegible] الخبر [illegible] اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط
والثانية انشائية معنى لانه خبر وقوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم و
بالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم
لان الاستفهام للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى
الانشاء او على [illegible] بالعكس بل يؤخذ من الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون
الاخرى حيث ذكر في قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا ان ليس المعتمد بالعطف هو الامر
حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة
على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا قوي
حسن ولكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء الا بصحة ما ذكره من ان العطف فقالوا لعل ان قوله وبشر الذين
امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا فالصاحب الكشاف انه عطف على قل مرادا

اقبلوا يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكان امر النبي ص بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد اودع
فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يعني انما تقول لغلامك وقد ضرب زيد قل لزيد لم
تبتغي ان تضرب غلامي ومولانا المنعم عليك بانواع النعم فالجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار
المسند اليهما او المسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار
المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما
في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد
ان يكون بينهما ايضا جامع تناسبهما كما اشار اليه بقوله زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة او العداوة ونحو ذلك وعلى الجملة يكون
احدهما مناسبا بسبب من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين
زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صحح السكاكي بامتناع
العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو
مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل
الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي
ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة
وعمرو شاعر لكان خلفا انتهى لقول السكاكي الجامع بين الشيئين ثم قد نقل المص كلام السكاكي وتصرف فيه بما
جعل بحاله مما امر ما صلح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نبين ما في
نقل المص من الاختلال فنقول ان القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم
وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليه من طرق الحواس كادراك العداوة
والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى العداوة في الذيب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور
المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة
فتدركها وهي الحاكم بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن
ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها القوة التفصيل والتركيب بين الصور
الماخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها

ان يكون عملها

ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي القوة المتخيلة
وان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة حتى ان من جهة اذا تمهد هذا فنقول
ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة
الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل
اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر
او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال والظرف ونحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور لانه كثيرا
ما يطلق التصور والتصديق على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصوريهما ثم اشار
الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص الاول
في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل بتجريده لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض
المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالتماثلان اذا جردا عن التشخصات صارا متحدين فيكون
حضور احدهما في المفكرة حضورا للاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كلا منهما متشخص في العقل فلا بد له
من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عما سواه من المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة
الالات الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك كلا منهما لكن ادراكه
للكلي بالذات وللجزئي بالالة وكذا احكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص
في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد
انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وفيهما نظر وهو ان
التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على تناسب بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة
ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد يدفع بان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف
له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد
منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع
بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير

عند العد بنفاذه قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول للتضايف بين
الامور المعقولة والثاني للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي
العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى انه يعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل
ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا يعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول
كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية
ايضا كذلك او وهمي وهو عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة يعني
ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع
واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون
وكذلك الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين يحسن الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها
في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل
فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق
مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية
الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم
والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس
لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان
لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالابيض والاسود والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل
الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين اعني السواد والبياض والا فهما لا يتواردان
على المحل لكونهما جسمين فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد وشبه تضاد كالسماء والارض
في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية

الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول
والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما
لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو
الابيض والاسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض
والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو
الاسود والابيض جزء من مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما الارتفاع والانحطاط خارجان عنهما والاولية
والثانوية وان كانتا داخلتين في مفهومي الاول والثاني لكنهما ليستا بمتضادتين اذ ليس بينهما غاية الخلاف
لان العاشر ابعد من الثاني مع انه لا يعتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه
جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي المتضادين والشبيهين بهما منزلة التضايف فلا يحضره احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة
له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض بخلاف ذلك فانه مبني على حكم الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على
وهمي والجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل والوهم اذا خليا وذاتهما غير مقتضيين لذلك
وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك
بينها اصلا في خيال وهي في خيال الآخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال اصلا وهي في خيال الآخر مما لا تقع
قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب
مما يفوته الحصر هذا المقام بحسب ما ذكرت في الشرح فقد ظهر من ذلك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون
مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في
الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض بان السواد والبياض مثلا محسوسات

فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات وجعل ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه
الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي فان اراد ان تضاد هذا السواد
وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضادهما ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضاد
وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت
الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي
هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يكفي جعل صورة مرتسمة في الخيال لانه ليس للتقارن جميع ما ذكرنا يظهر
بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع
بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده
واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي في يوم الجمعة والسكاكي ايضا صرح في باب
نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص قلت لم يرد بهذا الكلام
الا بيان الجامع بين الجملتين ولا شك ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما في
هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران
متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والاصل المعتقد ان كلامه في بيان الجامع
سهو منه واراد اصلاحه بعض المتاخرين فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام
قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وقوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس
الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما وحينئذ يكون له وجه صحة واما ما يقال من ان المراد بالشيئين
الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام
على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه
وبيانا لقوله في التصور ومعرفة كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فعليك بالتامل في هذا المقام فان تحقيق
ما ذكرناه من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المصححات تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية اي كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك

لكونهما

لكونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان
تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا ان زيد قام وعمرو قعد ونعم
الا لغرض فانه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد
خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد تقدما عليهما فمعنى يجب ان تقول
اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احداهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
ما كان ينبغي ان يصدر من مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان
الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا فلا يحصل التناسب بان
تؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره الشيخ ومن تبعه في نحو زيد قام
وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة معطوفة على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية
التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير
لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على
السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد وانما الاختلاف بين الاعرابين
باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل التناسب ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودفع ما فيه من التكلف
ويخفى على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد
ويراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارع مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك
وايضا منه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب ثم عقب باب الفصل و
الوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغيرها اخرى بالتذنيب وجعل الشيء ذنابة الشيء فكان
هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة وهي التي لا يؤتى بها الا للتقرير ومضمون الجملة
الاسمية على راي بعضهم ويأتي الجملة مطلقا على راي وغير مؤكدة وهي الحال التي يثبت حكمها تارة وينتقل اخرى كثيرا لما
بعد الجملة الفعلية ايضا فاشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها قسما اخر من المؤكدة والمنتقلة
ويمكن ادراجها في المنتقلة والجملة الحالية المنتقلة ليست محلا للواو لتوقف ارتباطها بما قبلها فالاصل فيها

تذنيب

الامر المستقبل فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو ولانها معربة باعتبار الاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاصل

انما يجيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركبها مع العوامل فهو دال على التعليق المعنوي بينها

وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف ربط اخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت

فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر

بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك

جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك

عنه بالمجيء ولم تقصد ان تبتدئ اثبات الركوب بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى

ابتداء وقصدا ووصف له اي وكانها الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك

تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية

وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به الا بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل

او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا

انتقال فيها نعتا لا حالا الا بالجملة لما ان كلا من الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال اقول ان

الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر ففي خبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان

وخبر ما الواقع بعد الا نحو ما احد الا وله نفس امارة واما النعت ففي الجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر

بالواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم

وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت لما كان هذا مما ورد على خلاف الاصل

تشبيها بالحال على ما هو مذهب صاحب المفتاح ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي

فتقع الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب الكشاف فهو في اصل الحال ان تكون

بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانها من حيث كونها جملة لان مضمون الحال القيد لعاملها

فيصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة

بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل تتوقف على التعليق

بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبته في الاحكام وتوصل به الحال

تجعله صلة لما تثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى

ما يربطها

ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار

عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومختصا بالتاكيد لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط

والا فالواو واشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت

الجملة الا لاستقلالها بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من قبل الامر بانها لم تبق على استقلالها *الخاصها*

بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة بخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت

وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم

جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة

التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها

او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب فيها الواو ليكون مرتبطا به

غير منقطع عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم متمسكا بقوله الا يستدل على ما مر اي جملة تجب

فيها الواو واراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بلا الواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية

عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا

لا مبتدا او خبرا لانكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا مع قوله يصح ان تقع تلك الجملة *قوله كل جملة مشو*

حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وانما لم يقيد هذا الحكم الذي هو وقوع

الجملة حالا عنه بصحة [illegible] صاحب الحال لعله لا يجوز وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه

ليدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان تلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه

مما يجوز ان ينتصب عنه حال الجملة حتى يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال الا المصدرة

بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور صحيحا استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم

عمرو حالا من زيد لما سياتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى اخره شامل للجملة *فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو*

الانشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها

بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبر فيدخل الا الانشائية

قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة

الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك نحو [illegible] اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال

نحو جاءني زيد وعمرو ان يسأل يعطه فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية
لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يجر الى نفسه ما يقع بعده مما فيه ادنى صلوح
لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف
الحال فانها فضلة ينقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام
فعلى ما اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك
الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل
فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبزي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي
اكرمه ان لم تشتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية
ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله
فانت طلاق والطلاق عزيمة البتة وقوله تعالى كل فيها وهات خاشقا فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله
انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها
فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون
مثبتا او منفيا فبعضها يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيانه مبتدئا بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول
الواو وتعين الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي الحال
المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا
معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارنة فلانه الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الجملة الحالية وهذا معنى المقارنة وهو
كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنا لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول
الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول فلانه فعل دال على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية
تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح

وتصغر الدنيا احتقارها

للاستقبال

للاستقبال يصلح للحال ايضا اما لانه يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس
نظرا الى ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر
الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل
المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارع لا دخل له في المقارنة
فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله
ولما كان فيهما مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله
واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيجيء دخول
الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول
وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله
وارهنهم للعطف لا للحال فليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي
والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها
ان تفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني بمعنى مررت وهذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان مضارعا منفيا فالا
ان جاز ان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا فيه للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون
فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتوكيد واما مجيئه بغير الواو فقد اشار اليه بقوله نحو وما لنا لا نؤمن
بالله اي ما ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز
في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي
انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل
المعتبر هو المطابقة والمراد بالنفي هاهنا النفي بما او لا دون لما ولم فان استقبال الفعل يشترط في الجملة الواقعة
حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال العامل لها التي تقابل الاستقبال

اي اسلحتهم

ولان بينهما تنافيا حقيقة لان لفظ تركيب قولنا يجيء زيد غدا راكبا حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال
لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة حتى زعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال
اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجب ابراز قولنا لدلالته على الحصول ولجواز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كانت تامة
والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها
ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة
الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم
حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما
فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله اني يكون لي غلام ولم يمسسني
بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة
ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس
يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على
الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال
ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب
الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المراد في الحال المقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا ماضيين
وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي من الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم وربما يكون قد هذا الماضي
سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر
هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا كما في
قولنا سيجيء الامير وتنقاد الجنايب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال
وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان الحالية في الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظ قد انما يقربه من حال
التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لما في الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد

لظاهر الحالية

لظاهر الحالية وقولهم جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال
فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم
بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر فيه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه
وفي مرية وقد امترت صحابة موسى بعدما اتاه النبي وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب
ان يكون حصولها في الحالة التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال
النحاة من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز
ان يكون حالا الا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء والا فانه متلبس بها مستديم لها فلا تنفصل
منها بحيث يلتبس بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي
المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة في الحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة
فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول
اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم
نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم وما لانتفاء
متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان
التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي ايا كان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها
اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب
زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فانه وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره
فاذا قلت ضربت مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضربت افاد استغراق النفي
بجميع اجزاء زمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي النقيض
فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اي لان استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار تركه فلهذا كان النهي
موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا ثم اشار الى ان العدم اصل ومن ذلك تحقيقا وتحقيق هذا
الكلام هو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث

بنعي الغربان ليطلع شرع
بخبرنا ان الشعوب الجدع

بل يكفيه انتفاء سبب الوجود ذا الاصل في الجواب انتفاء العلة والمراد باستمرار العدم لا يفتقر الى سبب

لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب موجود يؤثر فيه والامر مفتقر
الى انتفاء علة الوجود وهذا امر اوضح فان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل
في المنفي الاستمرار وحصلت من اطلاقه المقارنة لا لكلا التسلط المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالتها على الحصول
فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر
في الثاني المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام
والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي جعله مبتدأ على ان الابتداء
البناء مسند بمعنى المفعول وان دخلها اي عند المشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالة
الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت وتحقيقه
من الجهة الحال بجعل الاسمية حالا من الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير
ذي الحال وجبت الواو وسواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع
وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات ويقدر تقدير
المفرد ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانك لا تجد سبيلا الى ان تدخل
يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا
لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم
انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع
الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه
بالمفرد وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اتانا
ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بتقديم الخبر يقرب في المعنى من قولك وجدته حاضره
او حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء بمنزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك
على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو
في جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع او هو مسرع في نحو جاءني زيد

وهو يسرع

وهو يسرع او وهو مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه وخرج التاج
عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو
لابس التاج في ان المعنى على استئناف الكلام وابتداء اثبات وانه لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو
كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجريدها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد ونحو هذا
يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال
قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك
جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم
لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه كانه قيل ونزل منزلة المفرد وهنا حالا
جاءني زيد هو فارس لانه لو قيل فلان الوجه لوجب التقدير فهلا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت المجيء فيه السرعة
وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني
زيد وهو مسرع او وقلانسهم بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت
خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء
بالواو وكما جيء بالفاء في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب لتبينها فاوجها ان لا تجيء جملة منفكة عن الجملة
الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة الواو العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط
بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه
والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وقلانسهم بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس
من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ فان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ان لا تاتي في ذلك الحال لنحو
اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرفني وقدري
اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت عنهم وفارقتهم مستبكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي
شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال
الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر هنا
خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال

لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو المفردة وهذا الحكم فيهما ترك الواو وانما جوزنا التقدير
بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقول الشاعر وان لم تروا اسوى اليك ودونه من الارض موماة وبيد سملق
وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلام وفيه نظر لانه
كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي تخصيص الافراد في الحال على
الخصوص دون الخبر والنعت على انا لا نسلم انه لو جاز التقدير بالمضارع لوجب امتناع الواو بل جوازه لان يكون المقدر عند
وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من
المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرتفعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية
كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان تكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان تكون حالا
مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر
فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني
رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي كلام الشيخ ايضا اشعار بذلك ويحسن الربط
اي ربط الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي
الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية
وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي و
جوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الربط تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية
بعقب مفرد حالا كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم تقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهو ان
يكونا احوالا متعددة من صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهو ان
يكون صاحب الحال الثانية هو الاسم الذي يشتمل عليه الحال الاولى بان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير
في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان
مبتدا نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن
الواو ولكون الرابط في اول الجملة وهذا البيت من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار
الماء غامره **الباب الثامن الايجاز والاطناب** والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين

اي من الامور

اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد
منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين
يعني لا يمكن ان يتكلم على التعيين والتحقيق انه الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ
رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذلك المطنب فكيف يمكن ان يحقق
على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف
وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني
عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات
الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها
عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار
لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام
خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض
الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة
اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة
الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام
المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبالغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون
الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما
هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وبالاضافة
وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا
نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول
كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه ترك الاول اي
لظهوره بما ذكر في الايجاز ان النسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الاول
وبين الاطناب بالمعنى الثاني وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز
ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح

باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو
بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان
كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما
وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقهما انه لا يمكن ان يتحقق ويتعين ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب
على ما مر وهذا ظاهر وعليه المراد انه لا يمكن ان يتبين معناهما اصطلاحا ثم ما ذكره السكاكي تقريب لهما
ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون
لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها
لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور
اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعنى بعبارات مختلفة في الطول
والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال و
البلغاء فلهم في تفهيم المعاني صنعة معلومة من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات العرفية على حسب الوضع على المعاني
المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط فهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي
مقدار يقتضي من البسط على ما نبهت على ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب
الى الصواب والى الفهم ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون
لفائدة او لا فهذه خمس طرق ثلث منها مقبولة واثنان منها مردودة واما المقبول من طرق التعبير
عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف به او بلفظ زائد عليه لفائدة
فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد وافيا
بيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم
في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر
لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المطلق يراد به العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقاء دون العقلاء المتفكرين
في عواقب الامور فيحمل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية

نا قد عنه اولا اوعا عليه
والناقص اما ان يكون
وافيا به اولا والزائد
اما ان يكون

[illegible] ان يكون اللفظ [illegible]

من عيش العقلاء المتحرزين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما
وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل فاحتج انه لو ذكر الناعم مع ظلال العقل لكان كالتكرار ويعينه على
ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون
اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى
اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد لا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان
عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد
اي واحترز بفائدة ايضا عن الحشو وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك
الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي ابي الطيب كلفظ الندى في قوله
ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هو اسم للمنية غير منصرف للعلمية
والتانيث واللام فيها للظرفية والمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم
الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء لان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد
وبقاء العمر فان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بخلاف طول العمر لما يهون على النفوس الصبر على المكاره
والحاذق بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل
المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فيهون عليه بذله ولهذا قيل
فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفوس فليس بشيء لانه لا
يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور المفضية الى
الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر
الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد
كقوله اي زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني
عن علم ما في غد عمي فانك قد قلت ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل
مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما تقع في مقام يفتقر
الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفتك بالكتابة كتبته بيميني هذه واما قوله تعالى فلا

بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي
اجراس ونغم لا تعقل لها فائدة لان الاقوال الدالة على معنى لفظها مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا
معنى له مقول بالفم لا غير وهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة فقدمها
لانها الاصل والمقيس عليه مثالها نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس
فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع المنتأى اسم موضع من انتأى عنه اي بعد
اي موضع البعد وتشبيهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوته المطلوب وان
ابعد في الهرب مضافا الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لامره يرده
الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط
فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك انما هو لرعاية امر لفظي للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية
اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت
ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا
لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله ولكم في القصاص حيوة فان
معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا
يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع
القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما اسند الظرف
مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا والحذف انما يكون بحذف
شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بمجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق
بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي من قوله ولكم في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المساواة
لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر حرفا ان اعتبر التنوين
والالف وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر حرفا والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز
انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه انما يشتمل على
التصريح بما هو المقصود وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد

تعلم حروف ... ان اللفظ الذي بيانه قولهم القتل انفى للقتل

فالمعنى لكم

فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع
من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود فاطراده
اي كون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي
انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو
قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من
عيوب الكلام بحيث ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة
فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا لحسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد
العجز على الصدر فهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي
الى التكرار بل بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي وباستغناء قوله ولكم في القصاص حيوة
عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله
على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان
القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة
التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع بين حرفين متحركين سوى اسقيتين الا في موضع
واحد ومجاوزته عما يشتمل عليه قولهم من التنافر بسبب القاف وهو انه في قتل انفى تنافر وفيه نظر لان قوله المتقرابه
محض وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص بالغرض وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل
في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف
اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا اعم من ان يكون عمدة او فضلة مفردا كان او جملة
مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل
جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون
الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولهم منا ظعن ومنا اقام وفي
غيره نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف للجملة فلفظ جلا منها علم وحرف التنوين لانه محكي

في قوله بنيت احوالي بيزيد ظلما ما لبث الحم فقيد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه
بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل بتحقيق ذلك الثاني الفعل
المنقول الى العلمية اذا اعتبر مع ضميره فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه الغرب في الانصراف وعدمه
او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة او غير معيبة او ما
يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ
الصحيح دون المعيب او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم
اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور
مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل
امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة
للوعيد ما لا تزاحمه لو نص على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ لو رأيتني شابا و
خالف الافكار له بما لم يحل به لو قال بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ... قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف
على قوله جواب الشرط اي اما جزء جملة غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب
السابقة وكالحال والخبر ... اي عند والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا وما المضاف اليه نحو حينئذ اي
وجهة الاسناد نحو يا ابت ويا غلام وكجواب القسم نحو قوله تعالى والفجر وليال عشر وجواب لما نحو قوله تعالى
والفجر وليال عشر وجواب لما نحو قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين والمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي
منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين
انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل
اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب المذكور
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي

المذكور وهو قوله

المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين اي فاختلفوا بدليل قوله ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو شرط كقوله تعالى
فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت تسمى فاء فصيحة
جزء جملة
نظم كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وفيه كلام القاطع الحكم
وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسانا او غيرها اي غير المسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدا
والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي من جملة نحو انا انبئكم بتأويله
فارسلون اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا لما لهن ومالها طربن فاحدث سكنها ... الا اسكن ثم افاقه وهفا
وهذا مبني الى ان قضيت الحجيج كرم معنى ودقة معنى ... والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام
المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لانه قد كذبت رسل
من قبلك فتقدم على تكذيبه فلا يصح ... بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب والحذف
لابد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة ... فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان
فلا بد هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء
تناولها وتقييد التناول ... الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام ومنها ان يدل على الحذف
لان يدل ... الدلالة ... ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف
الامر او العذاب اي احدهما والتعيين للمراد يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب قلنا مثل ومنها ان يدل
العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل ... تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في
لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة
والعادة دلت على الثاني اي المراودة لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب

المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فيتعين ان يقدر في امره
نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على
ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد
من فعل يتعلق هو به على ما تمهد به القوانين النحوية ويدل على تعيين الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله
اقوم او اقعد وكذلك كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على
ان المحذوف اعرست والرفاء الالتئام والاتفاق يقال رفات الثوب رفاء اذا لحمته
فافهمن والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر
مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى فان الادراك لذة و
الحرمان عنه الم فالشعور بالمجهول بوجه ما ألم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور اصلا لم يكن في الجهل به الم واذا حصل
به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على
سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم القريب بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة
الوجدان ولذة الخلاص من الالم الا انه لا يخلو عن شيء ولكن شريان ذكرنا ما في ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان
ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل الغمام الذي يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة لكونه ... اشد
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعظم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب
الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ومن ثمه قوله وبدا لهم من الله ما لم يكونوا
يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما للطالب وصدري يفيد
تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة
وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
نكقوله واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل

زيد او نعم

ان يعرب العادة علما نحو قوله والم ... فقال الا لا تشكر اي تخاطب فقال او ... كما نا صبر القفال ... منها م

او مقارنة الفعل ... الا انه ... ذلك ...

٢

زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا لابهام فيه الفاعل ولا مرية انها تقدير اذ لو اريد الاختصار يشعر بان الاختصار
قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب
نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل
نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف منه المبتدا الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين اي
الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة
التي تميل الى النفس وتجد لها تاثرا ولذا قال الجمع بين الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على
ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه اي ومن الايضاح
بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم و
يشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ... الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكن ابهم اولا ثم اوضح ثانيا
... ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكما ... التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين
بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكره
بعده ان يكون على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح
وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف بمنزلة
التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير
للعام لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد
نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط
وهي صلاة العصر عند الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل و
قد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى
اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون
اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي
للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف
تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان
بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك

لان اصل ثم للدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد
بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وانما ذلك كالاول بالنظر نحو والله ثم والله لاجهدن وكقوله
تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومنها تكميل التكرير بزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة
والاحتياط عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله * فيا قبر معن
انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة موضعا * ويا قبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا *
ومنها تكرير ما سلف بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة كما في قوله تعالى ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني *
اذا قلت اما بعد اني خطيبها * وقد يكون مع رابطة كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده
عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلفوا في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما
يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم
الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو التشبيه بما يهتدى به
بالهداة لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس
كان عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز
اليماني الذي فيه بياض وسواد شبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا تحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب
كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد واذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها
بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ
القيس وهو يقتضي بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في الفلاة حتى الفت الوحوش رحالهم وخيامهم
ولكونه توهم غير النقص كما في بيت السقط فسقى الكاس حتى لم من الذائب لم يحصم تقبيله بخالد فانه لما جعل
الفم كاسا صح قاما لخاتم من الذهب وكان الكاس غالبا مما يتخذ منه ويعرض لكل احد من اهل المجلس كان تقبيله دفع ذلك بانه
ومقصود بانه لا يقبله مالك بكف غيره وقيل افتخر لا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر وهو ختم الكلام بما
يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون

فان قوله

فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل
اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو
تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة
انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو قوله تعالى ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
واما على الوجه الاخر وهو ان يراد بالمجازاة العقوبة مطلقا كما انه يستعمل تارة في معنى المعاقبة * في قوله جزيناهم بما كفروا
بمعنى عاقبناهم بكفرهم فقيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله
بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال
في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان
في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت
فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وقوله
اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين
المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني
كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتقن النظر فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة الاولى اما
ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او من
ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا لعروه بالتامل يعني لا تضمه الى نفسك حال استبقاء مودة اخ
حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق حال وخصلة قبيحة اي الرجال المهذب استفهام على الانكار اي ليس في الرجال منقح الفعال مرضي الخصال
فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار
اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي
عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما اي بشيء يرفع ذلك الايهام وذكر له
مثالين لانه اما يرفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك

واخرى في صحف الانابه علما انه الثاني

غير مفسدها اي غير مفسد للديار بعيرها لان فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر وقوله الربيع وديمة
تهمي لها فيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر
على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين
دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف
كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع
شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعيد الغنوي
حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجز
فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن
زينا واما المصراع الثاني فزعم المص انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير
حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو
لا محالة فيكون هذا تذييلا لا تاكيدا للمفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان الامر من لا يكون حليما
حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان
معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المص وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما حال يحسن
فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما يرى من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم امارات الغضب فنفى
ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يحب يهابه العدو
لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه
والاحتياج اليه واذا جعلت الضمير في حبه لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لان التتميم يجعل
المبالغة في تقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا فذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا
بالليل للدلالة على تقليل مدة الاسراء في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين
كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام
هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين

ان يكون

ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه ونحو ذلك كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون
عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله وكالدعاء
في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية
كما ذكره بعض النحاة وبهذا يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا
محل لها من الاعراب نحو الامثال الا ان فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلها عطفا على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله
اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل
وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله وكالتنبيه
في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف
يعني ان المقدور آت البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة
بين اعلم ومفعوله والفاء اعتراضية وفيه شائبة من التسبيب ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين
وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بين اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين
متصلين معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني
ان الماتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن
الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن
نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه
حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله حملته امه
وهنا على وهن اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا بحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة
والاستعطاف في قول ابي الطيب وتحقق قلب او رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض

للمطابقة مع حسنه بلا استعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة حتى
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في اليأس راحة وقال
قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انهم جوزوا ان يكون الاعتراض لدفع ايهام
خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني بعض القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا
فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فان لا يليها جملة اصلا فيكون
الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند
هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من
الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز ان يكون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة
بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور
التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل
منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل للاول لان وصف قوم بعدم القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال ذلك الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا
يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره ولجواز ان يكون بجملة ذات محل من الاعراب نعقبه بجملة اخرى
مشتملة على معناها فاسمها باعرابها لانها او تاكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاولى لا الكلام الاول نعم
انه اعتبر في هذا الاشتراط على الاسلوب والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة
الفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم اي بعض الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد
يكون دفع الايهام جوز ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عنده ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
عنده ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض
ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيج
يشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل
ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اخلال لانه اما ان يشترط

في الاعتراض

في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط فلا يصح تجويز كونه غير جملة
لان المفرد لا بد وان يكون له محل من الاعراب وعلى هذا لا يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة
من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد
الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا فلا يتم الكلام الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة فيشترط فيه ان
ان لا يكون لها محل من الاعراب واما فيما هو اقل من جملة او اكثر من جملة فيهمل لان ما هو اقل من الجملة
لا بد ان يكون له اعراب بخلاف الجملة كذا افهم ولا يخفى ما فيه من خبط واما بغيره اي بغير ما ذكر من الاطناب فيكون اما بالايضاح
الايهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم
ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه
معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ولشرفه تحلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها ومن الامثلة التي اوردها
المص في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل
في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والمبالغة ان هذا قد يجري على السنتهم من غير ان يكون
ترجمة عن علم القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
اذ فيه تاكيد لازالة توهم الاباحة فان الواو يجي للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا
او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون من باب التكميل لان الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيبهم في دعواهم
في الشهادة وحسنه دفع توهم ان الله تعالى مكذبهم في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند
من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما
يساويه اصل المراد او زائدا عليه كذلك يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها
بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن الدنيا اذا عن
سؤدد اي سيادة وتمام ولو برزت في زي عذراء ناهد الذي الحسنة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد
ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سبب

اي الراحة وبالفقر الغنى يعني ان السيادة مع التعب المفرط احب لمن له الحزم والقدم بذوقها بصعوبة السبيل
الى المعالي فضراع الى تمام الايجاز بالنسبة الى هذا البيت لما فاته لطف في المعنى مع قلة حروف وفي البيت اطناب بالنسبة
اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتقليل السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل
الاطناب بقرب منه وهو من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا
على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا
لقيادتنا فظهورنا واقتداء بخوضنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس اليهم للاذعانهم فالاية ايجاز
بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل وما في البيت مختص بالقول وان كان يلزم من عموم
الافعال الاقوال ايضا تم علم المعاني ويتلوه الفن الثاني والحمد لله رب العالمين

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققنا في تعريف علم المعاني
فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكروا المدلول
ما يدل عليه الكلام التركيبي ويعتبر فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية
لما سيأتي فالمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته
بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة
لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح
دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة للاحتراز بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده
بالفاظ مترادفة فلا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى قيد في وضوح الدلالة عليه لان كل واضح فهو خفي
بالنسبة الى ما هو اوضح منه ويعلم منه ان الاختلاف في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء
وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف
علم البيان بما ذكرنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف
على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود هنا

لان الاحتياج اليه لكونه من علم البلاغة وهو محتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع

واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي

والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات وكدلالة الاثر
على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان
يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما
ان يكون للوضع مدخل فيها ام لا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع فان الطبع اللافظ يقتضي
التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ والمقصود بالنظر هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافها
باختلاف الطباع والافهام والمصنف ترك القيد لوضوحه وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا بذلك
ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترز
بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة
او وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم وان كان بمعنى
المصدر من المبني للفاعل بمعنى الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول بمعنى المفهومية فهو صفة
المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
عند الاطلاق للعالم بوضعه واجيب بان الامر انه يصح صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ انفهام
المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فغاية ما في الباب ان الدلالة مصدر ومصح ان يشتق منه صيغة
تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بالرابطة مثل ان
يقال اللفظ فهم منه المعنى الا ترى ان الصحيح قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل
فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او خارج
كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اي الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع
اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء
والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء

فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلث وضعية يعني ان للوضع مدخلا فيها
ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكر ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى
والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له
فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه
موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ
المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع
له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريفها الدلالات
بعضها ببعض قلنا الجواب انه لم يقصد تعريفها الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على
وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المعتبر في
دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له وفي التضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه
جزء له وفي الالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد
لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع
فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين
لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد ايضا لم يكن الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك
الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان
جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل الوضع
فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني
بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب
كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل
يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بانه كلام القوم

والالتزام

والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء
اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة او تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين
الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي وشرط الالتزام اللزوم الذهني بين
الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على
الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فلا يدل
اللفظ عليه دون غيره فيكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني
مما يثبت باعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لا من المفهوم من اطلاق العرف وغيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات
وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وجمهور
العلماء في شرحه على ان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء
كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني لا ينفك
تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط هذا اللزوم
لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا متفاوتة
في الوضوح والخفاء والايراد المذكور لعبارات المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي
بالدلالة المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي
هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد ونحن اذا اقمنا مقام كل كلمة منها
ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لذلك المعنى فهو مثل ما كان فهمه اياها من المترادفات كفهمه اياها من تلك
الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن
كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم من التقسيم من قولنا عالما بوضع الالفاظ
ان عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا
يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع بعضها دون بعض فيكون بعضها دالا
دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا وقد يقال لم يحتمل ان يكون بعضها دالا قلنا ايا ما كان لا يجري

فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف
على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين قلت الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ
وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل
في الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز
ان يكون بعض الالفاظ اظهر وبعضه في الخفاء بحيث يجهل بها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة
وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط
المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى مغاورة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها
وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعنى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون
ذلك بالنظر الى نفس الدلالة وهو دلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة
فان فهم المعنى المطابقي يحصل قطعا عند العلم بالوضع ويمتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حصول
بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان
تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام
اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون للشيء الواحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط
فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية
ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا
هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بوسائط
متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا اذا قصدنا زيدا بالجود فله
لوازم مختلفة مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات
التي بعضها اوضح دلالة من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء

اخر فطالا

لفظ دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا
دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل
ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان
قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان الفهم في التضمن انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له
فكانهم يعنون بذلك ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء
كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس قد يخطر بالبال ولا يخطر النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما وهذه
الحال ممكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت
قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت
من امثلة تادية المعنى الواحد بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تعيين المعنى الواحد بما ذكرتم لا يدل عليه
اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المرسل والاستعارة وهي من اعظم مباحث البيان وكثير من امثلة
الكناية انما هو في المعاني الافرادية لكنا اذا ساعدنا القوم في التعيين فنقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معنى
تركيبي فاذا اعتبرنا من معنى تركيبي تركيب بعض مفرداته اوضح دلالة على ما دخل في ذلك المعنى كان هذا تادية
للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح فهذا غاية ما تيسر من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر
ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له اي اللفظ المستعمل في لازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن
او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم
قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا بناء على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز
والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على اللازم المتبع
لا على ملزومه ثم تمام هذا الكلام يجيء على ان ارجاع المجازات بكلها الى الملزوم وايراد اللازم وهذا لا ينطبق
من القسمة على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كالجزء من معناها لان المراد في المجاز هو اللازم
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا
والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع
الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه

فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر
المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع
عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل مقصدا براسه فهذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان
على ما اخترعه السكاكي وانتخبنا فيه ما لا اضطراب ولا ارتياب فيه فعلم البيان يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم نشتغل بتفصيل هذه المباحث بعون الله تعالى الا ما في الجامع ورد فالمقصد هذا الفن التشبيه
اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان
هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه
سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات
بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس ههنا يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهو عين الاول لانا نقطع على الخلاف فيما معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلانا
على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى
هو وجه التشبيه فظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك
والمراد ههنا اي في علم البيان ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى
بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية
نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع
فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب
المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد ويندرج
انه زاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وانما قال الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة
امر لامر اخر عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه
الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام القرينة

وما يسمى

وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء
كان مع ذكر المبتدأ او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم
صم فان المحققين على انه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له
بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد
اما عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر
ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشار اليه المذكور نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والاداة الة لبيان التشبيه
ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس
كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات المراد بالصوت الضعيف الصوت الذي
لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس فان الهمس هو الصوت الذي اخفي كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي
ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي كلها نوع تسامح
الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم ريح العنبر
وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر
في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة
ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على
العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر
وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي
وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد
حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا
والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس
كالحجة في الظهور والمسك كخلق كريم في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول

من حيث ان يقتنصه المعقول تحصيلا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ كما صح من المشبه
بما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالات والوهميات والوجدانيات ان اراد ان يدخلها
في الحسي والعقلي فعليه ان لا اعتبار بتعسفه الا للامر الطالب كما قال لا اعتبار بقلة الاقسام واذا قلت الاقسام
كان اسهل ضبطا فافهم ان اللائق تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس
الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته الخيالي
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في قوله اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو
من باب جرد قطيفة اذ المراد شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا
كثر فيها فكانها اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو
الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه
الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة لكن مادته التي
تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد
بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه
لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة
ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال اي ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى
والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى المشارف وعندي سهام محددة النصال صافية الاسنة ذات حدة
ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة
في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقه في بحث الفصل
والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع لها احساس قط
ولان انياب الاغوال ونحوها ليست من المعاني الجزئية بل هي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس
الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لا يخفى كما قد نبه عليه بل التحقيق في هذا المقام
ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع

اشياء لا حقيقة

اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما
بل النفس تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة
العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس
الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت
المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي
ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما اللذة
والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحلم وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك
وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها او كما لكيفية الذائقة
بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة بالرائحة الطيبة والمتوهمة بصورة
شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فللانسان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها
المجردات اليقينية واما تعده هذه الكمالات وتلتذ بها وهي اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية
ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين
عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى
الحواس الظاهرة وليستا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه ووجه
التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى
الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك
شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا
يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي قول القاضي
التنوخي وكان النجوم بين دجاه جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان
وجه التشبيه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم

اسود فهاتان الحالتان غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل فقد تلتبس بان وجوده في المشبه به على طريق التخييل
اذ القصد لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي الطريق ولا يامن ان ينال
مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل
ما هو علم بالنور لان السنة والعلم تقابل البدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل
كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق في نحو قوله عليه السلام
اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار لاجل تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد و
اظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد
الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده من الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع
في كون كل منهما اشياء ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل مع تخيلها الذي يتلوه تاويلا فاعلم من وجوب
اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح
في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا اشتراك فيه للنحو لان النحو لا يحتمل
القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى
الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه فان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل
لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجد الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل
في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر والحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعماله مصلحا واهماله مفسدا
والمفردات للكلام لا يستقيم فلا يحصل منافع النحو الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب
والترتيب الخاص كما لا يحصل الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه
التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد ان مكثر النحو مستعمل الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
نحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون
تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى وجنسها العام ومتميزها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما
او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كتانا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين
فلما لم يكن معنى قائما بهما ولهذا قال فهو صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها

والصفة الحقيقية

والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة باحدى الحواس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة
في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية
واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع المعتبر في تلك والمقادير
والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون للاجزاء حد مشترك يتلاقى
عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون لاجزائه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم
تعليمي اي قابل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول
فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر وفي اصطلاحاتنا هي مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير
والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم الذي يقبل القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية
والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما و
بالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص
باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة و
الاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل ونحو ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع
قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي
بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي
هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف الصوت
ضعفا وقوة بحسب قوة وضعف التموج او الاختلاف في صلابة المقروع وملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة
او في قصر المنفذ او في ضيقه او شدة التواتر كما في المزامير المثقوبة المختلفة حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم تدرك بها الطعوم كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ المشبهتين بحلمتي
الثدي من الروائح ولا اسم لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة
الاضافة الى محالها كرائحة المسك والورد وما يناسبها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها
الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي تتفاعل بها

العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان
الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة
وهي كيفية تحصل من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء
واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا
بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون
هذه الاربع من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم
يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق ولكل منهما اي الخفة
ميل فهو محسوس يجامع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر الذي يمسكه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة
ولا حركة فيه وكما يجده من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير
هذا الفن او عقلي عطف على حسي اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات
الانفس من الذكاء وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم وهو يقال
على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي
وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها
ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة
لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وقيل انها ملكة
تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير فكر وروية الا ان الاغلب
استعمالا في الخلق دون الغريزة ومثال الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما
اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات
بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في
ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية

الشبيهة بالمخلب

الشبيهة بالمخلب الثابت للمنية او للكلية بما اشار صاحب المفتاح قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري
وهمي محض وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا واعلم ان امثال
هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى فكان هذا ابتهاج منه من السكاكي بالاطلاع
على اصطلاحات المتكلمين ولله در الامام عبد القاهر ولطافة طبعه باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه
لم يزد في هذا المقام على الاكثر من انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما
بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور كما يشير اليه لفظ المفتاح وفيه نظر تعرفه وكل منهما اي
من الواحد وما هو بمنزلة الواحد حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد وغير
الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها
ليكون لكل منها وجه شبه وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في تلك الامور بل
في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اما حسي او عقلي او مختلف لكن ما كان وجه التشبيه هو المجموع
المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى عقليته وحسيته والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تماما
حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع
ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي
ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يجوز
ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل
من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس ... وبعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه
تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع
الشركة فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل
ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا

اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد
الذي ذكر هنا بما هو بمنزلة الواحد
ايضا اما حسي او عقلي او مختلف

ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة فى تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة فى الورد مدركة
بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما لا تدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان التحقيق فى وجه التشبيه ان لا يكون الا عقليا لان المصنف قد عدل من التحقيق الى التسامح كما ترى قوله
الواحد الحسى شروع فى تعداد اقسام الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد
وكل من الاولين اما حسى او عقلى والاخير اما حسى او عقلى او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطرفاه
اما حسيان او عقليان او المشبه حسى والمشبه به عقلى او بالعكس فصيرت ثمانية وعشرين لكن يجب كون طرفى الحسى
حسيين فيسقط تسعة اقسام فيبقى تسعة عشر منها الواحد الحسى كالحمرة من المبصرات والخفاء اى خفاء الصوت من المسموعات
وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وطيب الرائحة من المشمومات ومرارة الطعم من المذوقات واللين من الملموسات
فيما مر من تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والعقلى
العقلى كالعراء عن الفائدة والجراءة وهى على وزن الجرعة الشجاعة يقال جرؤ الرجل جراءة بالمد واما الجراء
بالراء على الشجاعة لانه قلما فسرها الحكماء مختص بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اثباتها
الاسد فيجب الاول الجراءة فانها اتم والهداية اى الدلالة الى الطريق الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس فى تشبيه
وجود الشئ العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان
الوجود عاريا عن الفائدة او غيرها وبهذا سقط ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من ان التشبيه ثابت
لهذا المعنى من معانى ذات او حكم من احكامها كاثباتك للرجل الشجاع الاسد وللعلم حكم النور فانك تفصل به
بين الحق والباطل كما يفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل النفع هو معدوم او هو والمعدوم
سواء لم تثبت له شبها من شئ بل انما تنفى وجوده كما اذا قلت ليس هو بشئ وليس هذا الا تشبيها ثم قال لا ترى انك
لكنا نظرنا الى الظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشئ كلا شئ ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تجعل
فلا مضايقة فى تشبيه الرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى
فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء
والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول هذا الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفى جعل بعض
الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر فى المفتاح ولا يخفى
من امثلة العقلى فيما طرفاه معقولان تشبيه العلم بالحيوة فى كونهما جهتى ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم

الملكة التى

الملكة التى يقتدر بها على الادراكات الجزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط فى ثبوتها كان فى كونهما طريقين الى الادراك
ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما
وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع لكان اقرب صوابا والمركب الحسى من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين
وعقليتهما لما عرفت من ان الحسى مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان
او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم اختص هذا التقسيم بوجه
التشبيه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء
مختلفة بمعنى ان وجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحد لا مركب لكنه يتعلق الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد
الى عدة اشياء مختلفة او الى الحقيقة او وصف واحد فينتزع منها هيئة تجعلها مشبها او مشبها به وكذلك
ثم صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجئ ان شاء الله تعالى
ولا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا التفسير ايضا ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل فى تحققه
لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى يقتضى ان يقصد الى متعددين فينتزع منهما
هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون ذلك اذا كان وجه الشبه مركبا بل على
هذا يظهر ما ذكره فى المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم
الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون فى حكم الواحد فتأمل
فالمركب الحسى فيما اى فى التشبيه الذى طرفاه مفردان كما فى قوله اى كوجه التشبيه فى قول ابى قيس بن
الاسلت وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية بضم الميم عنب ابيض فى حبه طول وتشديد اللام
كما فى هذا البيت حين نورا اى تفتح نوره كذا فى اسرار البلاغة وغيره
من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى وان كانت كبارا
فى الواقع على الكيفية المخصوصة اى حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد
بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة فى اول التبين بين تلك الانجم وهذا المعنى الذى ذكرناه فى تفسير الكيفية جعله
الشيخ عبد القاهر تفسيرا للمقدار المخصوص اعنى مقدار القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية ولم يجمع بينهما
كما زاده المصنف بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعنى ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد

الطرفين فقوله ... مجملا ... مفردان او مركبان وكذا فى وجه الشبه ضرورة

وفى رواية لمن راى

بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات او بالمقدار المخصوص فما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد
نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس
الثريا والمشبه به هو العنقود حين يتفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون معناه مقيدا وانه لا يقتضي التركيب فيهما اي والمركب
الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا
ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التاءين من جملة ماضيها لم يؤنث
لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما يستطلع عليه فاما شرحه وقوله
من الهيئة الحاصلة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي اجرام اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد
تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب
ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل
وكان السيوف كواكب فنصب الاسياف لا يمنع تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها لانه ليس المعنى ان يقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فيفصل الكلام جملتين ومما يبنى على ان قوله
تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة الليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة لنابها اسم
لقال الليل كواكبه ثم لو لم يقتصر على ان اراد ان لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف
وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس
الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها في الضرب اضطرابا شديدا
وحركات ليست تقديرها ان لتلك الحركات جهات ولها انقسام بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم اشكال السيوف مستطيلة فقد نظم هذه
الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل
ثم اقتضى بالتهاوي ان تستطيل اشكالها فانها اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقولنا ان اسيافنا في
في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال
في قولنا اعجبني ضرب زيد وعمرا انه في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم
والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان واحدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح

من زبرجد

من زبرجد اي الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مرتفعة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب
وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الذي هو الهيئة التي
تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب يكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان
يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون فقد غير المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد
به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها
من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز
او ابن الجهم والشمس كالمراة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة
مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى ترى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم
يبدو له فيقال بدا له اذا تغير رأيه والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كانه
يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة
وكذا المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد
في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة
له كان تتحرك بعضها الى اليمين وبعضها الى الشمال وبعضها الى العلو وبعضها الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه
الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قول
ابن المعتز وكان البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين
في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنها ان يعز ويند
فكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن اللطيف
في ذلك قول الشاعر يصف الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها
والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه
الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس على اليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة
لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق مجدولة لا بجدل الانسان وجدوله والمفتول من الهيئة الحاصلة

من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اعضائه فانه يكون لكل عضو منه في الاعضاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواقع وكذلك الصورة في جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك
قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته
مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل لتمطيه مع التعرض لعلته وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات
الثلث فلطف بحسب التركيب في التفصيل فجعله اولا شبيها بالمتمطي فانه قريب لتشابه المتمطي ونفس الرائي المصلوب
لكونه لم يجعلها والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه اي وجه الشبه امر عقلي
منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التي
هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذلك في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء
لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال
ابرقنا القوم اذا اصابهم ببرق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يخفى وجهها اي من هذين الوجهين يصح كما ابرقت
السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى فيهما ابرقت الغمام
القوم العطاش اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع
وجه الشبه مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه
الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمام للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة
اتصال بعض باعتبار ان يكون وجه الشبه والقصد المشترك غير اتصال الابتداء ومطمع بالانتهاء يوليس كذا البيت مثل
ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وبزيادة من حرمانه وفي قوله
باتصال البيت هو الحق نحو له المشبه لانه هذا المعنى مشترك بين الطرفين فالمشبه ظهور الغمام انكشافها
بل هو مثل الابناء في قولهم لم التشبيه بالوجه العقلي اتم فلما تامل لهذا قيل هذا فيه يحتمل ان يكون بعض التشبيهات الجمعية كقولنا
زيد يصفو ويكدر فتشبيهها الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه الخبر
بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يشبه ابتداء مطمع متصل بانتهاء
مؤيس وكون الشيء ابتداء والاخر انتهاء يدل على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر الا الجمع بين الصفتين
من غير قصد الى انتزاع احدهما بالاخرى لا تقال لو قلت هو يصفو ثم يتعقبه الكدر وجعلت التشبيه باليا وفي تعا

بجا الدعل حقيقته

١٤

بجا الدعل حقيقته ونظير البيت قولنا بالكد ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص
وقد نقل عن ابن الاثير ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية
على ما سنعرف ان شاء الله تعالى ثم قال المص ونظير ما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تغاير التشبيه المركب مثل ما ذكرنا بانه
اعتقاد انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان تفيده قبل الحذف
فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف
جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقيين في افادة معناه والله اعلم وقد عرفت ان وجه الشبه ثلثة اقسام
واحد ومركب ومتعدد وكل من الاولين حسي وعقلي والثالث حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي
كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والعقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر
على الانثى في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي
الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو معنى في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه لتماثل
يقال بينهما تناسب بالتحريك اي تشابه وقد يكون معنى التشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه
اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فانه كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي تهكم
واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما الفرق
بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وقد يسبق
شرح المفتاح ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر فان قلنا هو حاتم مثال للتمليح والتهكم
فهو غلط لان ذلك انما هو التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصص
حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله تعالى في قوله اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي
ان قابل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه
بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وذلك لا يصح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا
للجبان كالشجاع في التضاد اي ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء كما جعله قوله ينزل
منزلة التناسب بل التضاد اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو الاسد وللبخيل هو حاتم فان ذلك التشبيه
بوجه الشبه بينهما ان تقول في التضاد ان يقول في التضاد في مناسبة الضدية بل انما يقصد ان يقول هو اسد

كحسن الطلعة ونباهة ...

في الجراءة وحاتم في الجود ومعناه ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة
الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة نوع الشبه قولنا
الجبن هو الاسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح والتهكم فكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه
الكاف وكان قال الرضي كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم
لان الخبر في المعنى هو المشبه والقائم بعينه المخاطب باسم كأن والشيء لا يشبه بنفسه وقيل ان للتشبيه مطلقا
وتأويل هذا على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه
صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأنك قمت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه قد فعل كذا
وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كما يرد مما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل
وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولك زيد كالاسد او كزيد الاسد وقولهم مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فان مثل المستوقد هو حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات
ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب بحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من
الصواعق عليه لان هذه الضماير لابد لها من مرجع وبحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي
استوقد نارا فان المثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا قوله تعالى او كصيب مما ولي المشبه به الكاف
لما ذكروا في الكشاف والايضاح وقد يليه غيره اي غير المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به من المقدر فهو من قبيل
ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله
كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله الآية من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا كون
الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله ولا يخفى ان ما مصدرية والزمان مقدر بلا الكاف وكمثل
ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه ولا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصار الله بقول عيسى
للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
عيسى من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله

فان المشبه به هو مثل المستوقد

كقوله انا نخفو قو النجم اي زمان خفوق النجم [illegible] المشبه به وهو كون الحواريين انصار الله مقدر [illegible]

اوقع التشبيه

اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجرح بان الصحيح انه شبه المؤمنين بالحواريين
انه ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان
الاظهر انه لا يكون نظيرا لقوله تعالى او كصيب بان التشبيه يكون بالقول كما لا وجه له وهذا غلط منه لان
مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد
ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عليه السلام كما هو
صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء وهذا نعم ما ذكره الكشاف
في توجيه لفظ المفتاح كان في رد هذا القول وهو انه كلام اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله
على ان اللام للعهد اي في ازاء بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا وما يستلزمه قولهم نحن
انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح بيان ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون
كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول الثاني
اذ لا معنى لتشبيه كونهم مؤمنين بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين
هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وآله وسلم وحواري الرجل صفيه وخاصته والله اعلم وقد
يليه غيره اي وقد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما
قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان
المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل بمعنى الحال او القصة العجيبة الشأن نحو واضرب
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد
تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها
من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان
لم يكن فان قلت فليجعل من هذا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في نحو
او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يصار اليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون
اصابعهم في آذانهم لابد لها من مرجع فالصاحب الكشاف لو لا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير
كمثل ذوي صيب لان المراعى الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى فيه التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما
مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره وقد

بين في هذا قول لبيد * وما الناس الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلاقع * لم يشبه الناس بالديار
وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها
خالية هذا كلامه فان قلت ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير في ذوي فما وجه الاحتياج للتقدير في مثل لا يعباء
لان المشبه به ليس ذات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل في الاقتضاء على تقدير
ذوي ان يكون المشبه به ذات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل
الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود
وانسب بما هو الغرض عليه انتهى قوله كمثل الذي استوقد قلنا امثل يقتضي بما ذكرنا انه من قال ان تقدير قوله كماء
انزلناه كمثل ماء وعلى حذفه نقيضا في المشبه لم يدل الكل فلكونه يحذف ونقيضه لكونه ابينا وقد يكون فعل ينبئ
عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه بيانه ان شئنا باسد نحو توهم بالتحقيق ونحو علمت ان زيدا اسدا
على الظن دون التحقيق فهو اشعار بان تشبيهه بالاسد بعيد بحيث يتعين انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي
كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل
انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو
اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه اي بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف
فيه ويدعى امتناعه كما في قول ابي الطيب شعر فان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال *
فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا
بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان
كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد
في الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت
عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان يفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال وقد فاقه حتى لا يعد منه فحاله شبيهة بحال المسك ومثل هذا يسمى تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا
عنه ولما كان العطف على امكانه اي بيانه حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد
اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لاحتمال ان يقصد به بيان مقدار حال المشبه في القوة

والضعف

والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها
مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر
بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول
فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا تجد السامع من الانس ما تجده في قوله * ويوم كظل الرمح قصر طوله *
دم الزق عنا واصطكاك المزاهر * وكذا اذا قلت في وصف يوم بالقصر يوم كاقصر ما يتوهم وكلمح البصر وكانه ساعة
لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم * بيوم مثل سالفة الذباب *
وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء
فالسامع لا يصادف قلبه من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه * ونكب عن ذكر
العواقب جانبا * وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون
المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي التمام والاشهرية لكنك لا
بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه ويحصل دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي
كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين
في السواد والبياض لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل يقتضي
كون المشبه على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما
كان وجه الشبه ادخل في السلامة من الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين
جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة
بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد
السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه في السواد وكذا الهيئة المركبة
بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي اشهر وكذا في الاستطراف بل ربما كان المشبه
به ادون ولهذا كان التشبيه بما هو ادنى من هذه الاغراض اوساطا وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال الحق
في المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يكون المشبه به لبيان مقدار المشبه
ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول

وتقرير الشيء بما يأتينا وبالتشبيه الابلغ او في صورة الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
الذهب لعله لا امتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف لا الواقع وهو الفحم المذكور والاستطراف المبالغ وعدم
كالممتنع انما يجيء اما لذاته او لاجل الاخرى لعلة الندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
الامر المستلزم لما ذكر اي لاستطراف استطراف النوادر كذا ذكر الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم حصر ذكر المشبه
به الذي لا يكون معروفا ولخصوص او فيه صورة الاستطراف ما للتعليل بفهم ما هنا مثل ما ذكر من تعريف
المجهول بالمجهول وهذا التشبيه كما في كلامه بالجار فيه لا يطابق بعده لا فرقا يبنيه على وجوب كون المشبه به
اتم وجه الامر وجه الشبه لا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا تقتضيه ما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف اذ
يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض اعطاني وجه الشبه القدر المخصص
المشترك فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقدم الذي توجه اليه التشبيه اي الامر الذي لاجله
ذكر التشبيه وهو الغرض منه لا انه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال
المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف في الجهة مقدار المشبه في وجه
الشبه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير
عند السامع وان يكون مسلم الحكم فيه ومعروفا بتفصيله من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه
او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه
اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة
جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك
موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه
فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال
الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زهي يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض
على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن بها
اوائل النار في اطراف كبريت فانه صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة
بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق

متباعدتين

متباعدتين غاية التباعد ووجه الغرابة ان ادراك شبههما ابتغاء عرض رقيق وادراك لطيف من لطائف فيهم يستولي عليه اللبس
ومن لطائف الطبائع ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كانت ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد
يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب
وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان
غرته هي بياض جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض وللاكرم وغرة الصبح اوله وجه الخليفة حين يمتدح
فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة
حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح والغرض الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة
بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب وهذا الذي ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والاخر
مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في
التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد فيه اي في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كلام في التشبيه
في الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد بل على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد
الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله
اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت
جفوني اسبال الدمع ارخاؤه واسبلت السماء امطرت فالباء في بالخمر للتعدية وليست زائدة كما توهم
بعضهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما ناقص في الحمرة والاخر
زائد بل حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة
الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى
المبالغة في صفة غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لتعين
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه زائد في ذلك الشيء [illegible] لم يقصد المبالغة
في اثبات الصفة [illegible] لم يقصد الايهام [illegible] في طلوع
الصورة [illegible] الشكل والاوضاح [illegible] في الاصل [illegible] العكس

يستفيد من التشبيه ويتعلق به شيء من ذلك المستفيد فان قلت اشاع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه
ولا يجوز التشبيه قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض
من الاغراض وسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما
فيه كان الاحسن ترك التشبيه المشعر في الاغلب بكون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام
في اركان التشبيه والغرض منه كما تم النظر في اقسامه وهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه التشبيه واخر
باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه
باعتبار الطرفين اعني المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه
الخد بالورد او كتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس في الاخر كقوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كلا منهما يشتمل
على صاحبه عند الاعتناق كاشتمال اللباس على الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا لانه داخل
في التشبيه لعدم توقف الاشتمال على الصاحب عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم
على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء
ولان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون
بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما مقيد والاخر غير
مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به هو المراة مقيد بكونها في
كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب
بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع فوق رؤوسنا البيت وقد سبق تحقيقه ومعنى تشبيه المركب
بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه
صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب
بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام
النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بالبساط الازرق تشبيه
حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة
في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ والمشتري قدامه

في شامخ الرفعة

او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفحش كاللباس

في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعتان فان المريخ كنصف في الدعوة لم يكن
شيئا فقد يكون بحيث لا يمكن ان يحسن لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف
كما في قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا الاية فانه لا يتخيل ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا تتكلف لواحد
واحد منها تقدير مشبه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلهما من التفرق فلا بد من تكلف وهو ان يقال
في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني
شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب
الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور وكما مر
وكذا تشبيه الشاة الجبلية بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد
المقيد احوج شيء الى التامل فان المشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء
وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلية هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح
تشبيه الشاة الجبلية من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس
بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها
بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان النجوم المحكم وقوله وكان اجرام النجوم
وقوله وكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هو وصف القلب بوجه الجرع
وسقط منه ان وجه الشبه يمكن ذكر هذين الوجهين او من الاخر ومرسل عطف على اما مؤكد وهو ما حذف اداته واذا ذكر
اداته فصار مع هذا التاكيد المستفاد من حذف الاداة اشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة
السابقة المذكور فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض
كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه
في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفا عند المخاطب في بيان الامكان
او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب
القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه
هذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا واما ان يكون التشبيه مذكورا او محذوفا وعلى تقديرين فالاداة

تنبيه

مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالزجاج في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا
زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها فانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب فان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها اشير الى ان اعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون
بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر اركانه
الاربعة كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في
مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك
اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد او كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في
الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة وكالاسد في
الشجاعة خبرا عن زيد يعني ان المرتبتين الاوليين متساويتان في القوة والاخيرتين متساويتان
في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به
على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما
كالاخيرتين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة
المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بحمل المشبه به على المشبه من حيث الظاهر بحيث يجيء هنا بحث
وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرى ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد واسد في الاخبار
عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها والتحقيق ان الذي يجري في الكلام لفظة ذات قرينة دالة
على تشبيه معناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي
رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه به ان كان
خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني من باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها
لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه
عنه فاذا قلت زيد اسد فمصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على اثبات
شبه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به
لافادة التشبيه بخلاف لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه بل مصوغ الكلام لاثبات لقيه

وانما كان

ثانما على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل ولهذا
افترقت الصورتان في هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى
استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا نحو
زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا
ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على الخلاف للمذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات
التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على ما ذكر وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل وبعضهم جعله خلافا للسكاكي
فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة ان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه لا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به
معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها
عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف في نحو ذلك ونحوه من الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر
الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا
القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد
دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى كالاسد وكالموت
لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه وما دونه وجعل دم الهزبر الذي هو
اقوى الجنس خضابه دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا
وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل
البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي
لم يعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات
الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك هل زيد رجل كريم وكيف لم يقصد اثبات كونه

رجلا

مقتضيا لما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تعين انه خارج عن الاصل الذي تقدم كون
الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على انه كون الممدوح بمكان قد استقر وثبت ذاتا العلي [illegible]
الغريبة ولكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني
امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد وخلاف الظاهر
كقولك كان زيد الاسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسب عليهما كالقياس على المجهول وايضا هذا
الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة
لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا هو الاسد [illegible] بصفة عجيبة اختص بها الاسد
المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح
انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في ذكر الاستعارة
ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود
الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث
اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان
المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له [illegible]
فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد
والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل الشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي يخرجهما الى الاسناد والمطلق الى
غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول
من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية
الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث
سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية
صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة
قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان
ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم وهي الحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة
تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالمجاز [illegible] متعلق بقوله وضعت

الحقيقة والمجاز

لا بالاستعمال

لا بالاستعمال اذ لا معنى له عند القائل واحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله
فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ
الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب
ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول الا الوضع
بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح
به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له
في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح
اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع
المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع
اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه
انما يدل على معنى في غيره لا بنفسه فانه يخفى في فهم الحرف منه ادخال معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر
متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل
على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل
قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد [illegible] لكن يخفى الدلالة ان يكون [illegible] التعيين
كافيا في الفهم وبقولنا بنفسه خرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا فان كلا منها قد عين
للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين بلا قرينة لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم
صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما هذا مدلوله واحد من المعنيين
غير معين وهذا مفهوم ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم هو دليل الحقيقة واما اذا
خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة
الغير وتحقيق ذلك ان الواضع حين وضع القرء للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحم لا ليكون الدلالة بواسطتها وحاصل هذا ان الوضعين وضع احدهما مع تعيينه للدلالة
على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما كان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه

يعني ان تعيين اللفظ [illegible] للدلالة على المعنى المجازي [illegible]

عن ذلك وقال اذا اطلق فهو لاحدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نزاع
المحققين ان لا يجاوز الطهر والحيض مما التعليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا
بمعنى الحيض لا يتعين على الطهر بالتعيين سهو لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة
كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي كثير النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لا انه اريد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيه موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع
ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المعنى الذي هو معنى الكناية فساده ظاهر ضرورة المقصود
انه دال على اللازم ليس بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال المعنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له ومن غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الاول وحينئذ اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم خروج
قرينة المجاز في اللفظية لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل بعض كلام تخريج عن تعريف
الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية ثم كان
فكونها حقيقتين ومتفرقتان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع
له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ
مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد
من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نقل المذهب اي لفظ الايضاح ثم زعم ان هذا
من تتمة اعتراض على السكاكي وقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم الى ان
حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد وتوهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما يقال ان دلالة الالفاظ
ذاتية فالاجل الاحدا ان يبطل كلام ضيع عمله على بعض قائله من يرى منه هذا الكلام واقول كيف يحمل ان يبطل كلام
المصنف على معنى هو بري منه والعجائب انه لم يتفكر ان الشارح ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى وفسر دلالة
السكاكي ايضا او رد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فالى بهذا الكلام قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء
فنقول هذا ابتداء بحث وهو ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني
وذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع والمخصص بعض المعاني دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما
بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري

ثم للتعبير عن جميع كلمات لغته

في واحد او جماعة

في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي
اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى
لو كانت لذاته كدلالة ... لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ
لامتناع انفكاك المدلول عن الدليل ولكان كل احد يفهم من كل لفظ ان له ... ولما امتنع جعل اللفظ المخصص
بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا امتنع نقله من معنى
الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية
والعرفية لما ذكر ولا امتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون
للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون متضادا او متنافيين والمتضادين
وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات المتنقضين او المتضادين لانه يرد وقد تاول القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف
من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك
الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر
الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى
لما فيه معنى الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقد ... هذا
والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على
ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار المناسبة في التسمية يعني باسم معناه باعتبار
المعنى في وصف حقيقي كتسمية انسان له حمرة باحمر وبعضهم باحمر فان اعتبار المناسبة في التسمية ترجيح
الاسم على غيره حال تخصيصه للمعنى وبيان انه اولى به بذلك من غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق ولهذا شرطها فيها المعنى
في الوصف دون التسمية فقد زال الحمرة لا يتعين وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المناسبة في
الحقيقة والمجاز لا لتصحيح تسميتهما بهما بل للاولوية فلذلك ترجيح على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يتوجه في اعتبار
المناسبة للتسمية ان يختص بوجود ذلك المعنى في غير المسمى ثم المجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما خلاف الحقيقة

الامر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فلهذا المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة
قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في
اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما
وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة بينهما لان هذا معنى قوله على وجه يصح
وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وليخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت
له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا
وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له اولا فهجر الاول فهو
في اللغة حقيقة في المعنى الاول ومجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول اليه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء
الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع
بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له اولا كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار انه يدب
على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والتعيين جميعا يكون مجازا فهذا حيث اللغة اما
حيث العرف فهو موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب تلك لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان
رعاية المعنى فيها المصحح للاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد
على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله من
اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وعرفي للناس وعرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع
اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية خاصة او عامة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان
الاصطلاح الذي به وقع التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح
اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع

بعض الفظ

بعض الالفاظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا
لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة
يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص
يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول ومجاز في
الثاني وانما ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة على هذا هو
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني
على استعمال اسم المشبه به في المشبه فيكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به
مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له وما في هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له
واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو
ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة فهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل
الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي
فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد او القدرة اي وكاليد في القدرة لان
اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد فيها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك واما اليد في قوله المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم من باب
التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم كاليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف
بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة من ان اليد هنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه يحمل من القبول وههنا كذلك لا يحسن ان يقال هم كيد على
من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم
للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها وما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى انواع
العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها فلا يشترط النقل
منهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل عن العرب نوع العلاقة

٢ واضيا بها اكثر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها وصح ٢

ولم يتوقفوا على ان تسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان تثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع
الاطلاق في الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة كثيرة كما توقف
ترتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص قد اورد منها تسعة على ما سبق ولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق
الراوية على المزادة ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو
اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على كل الشيء لان نفس التسمية مجاز في العبارة فلانه كالعين وهي الجارحة
المخصوصة في الربيئة وهو الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل
ربيئة لان ما عداها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على
الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة
وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله
تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع
في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة
تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب للدية
والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المتسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه
في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء
باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء
باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل
في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم
آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع
خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم
وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يجب في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة
فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه فالاسد مثلا انما هو مستعمل
في الشجاع لا في زيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيره فيظهر بادنى كلام

٢ مع انه ذكر المجاورة فقال ح

٢ باسم شيء ح

ذكره بعض

ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل
بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة كالمسكر
للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي
اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يكون مدلولا للفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي
ذهنا او عرفا ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما
لعقل كاطلاق البصير على الاعمى او بضم الى خارج بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما
جزءا للاخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه والتلازم بينهما فيكون بحصول احدهما في الاخر كالحال
والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر ويجمع ذلك ليشمل على اللزوم ولهذا
اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما
بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان
بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة لما كان بين الشيئين علاقة
فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة
وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق
نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق
المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية وهذا
التقييد لتمييزها عن التخييلية والمكنى عنها وانما سميت تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه
حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال
ان اللفظ نقل من مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له
فالحسي كقوله اي كالاسد في قوله شعر لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك
السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة
له لبد اظفاره لم تقلم اللبدة ما تلبد من شعر على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالمراد بالاسد
منها استعارة للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق

٢ مجاز بالقوة

٢ رجل شجاع

ويوصله الاسلام بعد ان يحقق هذا الاحتمال وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان القاصر
من اللباس عند اصحاب الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندهم ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس
الانسان عند الجوع من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه
استعارة تحقيقية ويحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادثة التي غشيته يحتمل ان يريد بها الضرر الحاصل من الجوع فتكون
عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل
الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط فان قلت فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه ٤ على ان وضع قوي [illegible] من قبيل الحمرة م
بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاتصاف قولنا ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ومررت بزيد
اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه
على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد
في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاسد في نحو زيد اسد
مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على
زيد ولا دليل لهم على ان التشبيه ههنا محذوف وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدلوا على ذلك
بانك اذا قلت زيد اسد فقد اسندت الاسد الى زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف
اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب لو كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما
اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فيصح حمله على زيد ظاهرة وتحقيقه انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي انه
استعارة فلا نعني به استعارة عن زيد اذ لا ذكر له ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف
بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة
ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة
تجفل من صفير الصافر وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم فانه كثيرا ما يكون بحيث
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد فاما
اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاح من بروج البدر بعدا بدوا وتبها

بترجها الكتاب فقيل مشكل لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة
وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة وكالاحسن في قصور ومنازل بروج البدر
في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد
يكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضيه
٤ تقديره كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض ٤ ومعنى قوله حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود م
بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يفسر به كلام صاحب الكشاف ان
قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات
٧ سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه ليس بمذكور ٧ وليست باستعارة م
ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له ويصح الاستعارة
وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يقصد الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا
وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل
تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينافي قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على
الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خال من النفع فهو على طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان
من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولعلنا فلذلك ذهب كثير من الناس الى ان الاية المذكورة من قبيل الاستعارة وانه من
الكثيف وهو مما ليس للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز
لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فالجمهور
الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد
مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه
والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل
عن ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صحيح فانه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو
ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع
له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته قلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ

فكان مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى توهموا التجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص يعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشأوه عدم الفرق بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وتحقيق
فيه التعريف باللام اشارة الى التحقيق ودليل انها مجاز لغوي ان التصرف في امر عقلي كما قيل لانها اي الاستعارة لم تطلق على
المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها
اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا
انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة لكان الاعلام المنقولة كزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا وعنى زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان
جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا وقد اثبت
له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى
ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل
ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني
ومن عجب شمس تظللني من الشمس او من عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى
له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر
والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره
على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب
معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد
بان الادعاء اي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بان اسدا في قولنا رأيت اسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك
ان دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية

(هامش: والصحيح انه جعله اسدا)

(هامش: الانياب والمخالب المعهودة)
(هامش: والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة صح)

الجراءة وغاية القوة في مثل تلك الجثة وهيئاتها والهيئة وتلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد
انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة
المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين
فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا
حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب
بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان الاستعارة في دعوى دخول
المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب
وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له لدلالتها على ان المراد خلاف الظاهر
بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وما ذكره
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة بالبناء على التأويل وفي الاستعارة
وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر قال الشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على
خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور
واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب
بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق
هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص
غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل
افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص
ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب
اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان
في الفصاحة وباقل في الفهاهة فح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل
كانه موضوع للجواد سواء كان متعارفا او غيره وفيها التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف

(هامش: كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد اسما موضوعا للشجاع)

المهود والفرد الغير المتعارف وهو ان يتصف بالجود ولكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع فيكون
استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة
كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق
قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون و
تلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى
حسن كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف
بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفأ انقلب اي تنقلب بها للتعدية والمعنى رب نار
من حد سيفه يقلبها على اروس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه
في الحرب فيهلكهم والمراد باروس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للآخر
كما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على اروس الاقران ثم قال
خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار
الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهو باعتبار الطرفين
المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا
فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المص لان الحيوة والهداية مما يمكن
اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو
احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين
من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه وهو بالفتح النفع اي انتفاء
النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم ف الوجود والعدم
وفقد اذا كان له آثار جميلة تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز
او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء فالعلم ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف
كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت

لكن الاقل

لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة الحيوان لان افعاله المختصة
به من الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه
اشد تبعيدا له من الحي وتقريبا الى ضده وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى
بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخلو من اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل
والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل
للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك
ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناه الحقيقي او نقيضه لما مر التهكمية
اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو
فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر له للانذار الذي
هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة
والاستهزاء وباعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه
وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام
خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه
الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى
خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في رؤس
الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع
داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك
ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو
المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالزيادة وخصوصيتها فلذلك تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا قال
ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف انه مع ان في كل منهما خصوص
والطيران خصوص وصف في الانف والعدوان خصوص الوصف الكائن في طائر مجيء استعارة للعدو

خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور فيه بخلاف قرينة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غلظ
المشافر هذا استعارة وقال ايضا كان لو لجهان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو
ذلك الا انه ذكره في هذا الفصل السابق فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاستدركت بكلامهم في الجملة
ونبهت على ذلك بان تسميته استعارة غير مفيد ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم
المجانس لكل المرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد ومن هذا انما البعد والتهمة انه لا مجانسة
بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون اتم
مفيدة معتبرة وعلى هذا القول من الماهية لا تختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في
مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الاترى ان السواد جزء من المجموع المركب
من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجب دخوله في مفهوم الطرفين لا في الماهية
الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف
فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وقد يكون استعارة الطيران للعدو
من هذا القبيل نظرا الى ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة فيه بل هي الامر في الاكثر كالجزء
للاسد والاولى ان يمثل للاستعارة بالتقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزق بعضها
ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع
الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو
ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الا انه في الاول اشد واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر
استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على
ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الجثة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في مفهوم الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ فيه
تجوز وتسامح والقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له
فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه
اي الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع

فيها غرابات اي بعد وخاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن
طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قول يزيد بن مسلمة بن
عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه
واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم
والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك
كل مخاطر وعنت وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب
موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره
لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال الشبه
فيه وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الثوب في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون
الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين
متباعدتان من الشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد مستفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا
من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الادهم وهو الاسود والمهارى جمع
المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان من بطن من قبيلة قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه
دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في
المشي الحثيث سيلا اي السيول لو لم تقع في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعني قوله سالت الى الاباطح
دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق
في السير لان السرعة والبطؤ في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء
تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل
بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل في الطول

فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه ثم بالغ بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اي ينهض به بثقل انتهى
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له
والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له
عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما مر في بحث التشبيه
والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة
اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار
منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه
في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد
البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له
والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال
الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حمل السكاكي على مثله لانه كلامنا فيما
هو من الاستعارة المصرح بها والكلام بخلاف ما كان الكلام في المصرح وزعم البعض ان فيه تشبيهين الاول
تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الراس
باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر التلافي فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عطف
عطف على اما حسي بحسب ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف ضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب
ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها
يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشط عن الشيء الشيء الطاري عليه
الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ
عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون

ولم يقل

ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام
واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وذهابه
او بان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
اي زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار
له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاما من مقام فيكون موافقا للكلام فيه فافهم وذكر الشارح العلامة ان السلخ
قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب
عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما
واما على قولهما فلانه يجوز ان يكون فيه من جهة انه قد يطول بحسب العادة قريبا غير مستراخ وهذا يختلف باختلاف الامور
والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة
النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان ذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج
النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع
ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام
عين حصول الظلام فيكون بمنزلة دخولهم في الظلام المترتب على نزع ضوء النهار كقولك كسرته فانكسر لا يقال اشتمل على نوع استقرار
بين الاخراج وبين النزع لانه كلامه واقول تقرير ذلك لان الشيء انما يكون ابدا اذا اشتمل على نوع الضوء
واستحسن بعضهم في الجواب الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال الضوء
النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة
وهو حسي ونباهة الشان وهو عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وهو صحيح لانه في الحقيقة استعارتان
الجامع في احدهما حسي وفي الاخر عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فتامله ولان الاستعارة مبناها على
التشبيه يتنوع الى خمسة انواع بتنوع التشبيه اليها كثيرة قد ذكر في باب التشبيه الا اقسام الستة والا عطف على قوله
ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه
الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر

يجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية
والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة
ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا المجرد والقبر والمكان الذي نام فيه ويحتمل ان يكون المرقد
بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا فيكون الاستعارة اصلية لا تبعية
وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال
الذي هو المستعار له اقوى وهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا
شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومنهم
من جعل الجامع عدم ظهور الافعال وزعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت
لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون له اختصاص بالمستعار له
واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر
فان المستعار منه كسر الزجاج وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر
بانه لا ينمحي كما لا يلتئم صدع الزجاج وكذا قوله تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب
القبة او الخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزم
فالمستعار منه اما ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبوت الذلة والصاقها
بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يكون تشبيه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المحقق اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان المختلفان والحسي
هو المستعار له نحو قوله تعالى انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي
والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه
اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير
اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير
للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما والا
فتبعية وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسمي الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة

تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي ان يكون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال
والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر وربما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير هو معنى الشجاعة بالشجاع
كذا ذكره القوم وههنا بحث وهو ان هذا الدليل بعد تسليمه مختص بما يدل على اسماء الزمان والمكان
والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ونحو ذلك ولا امتناع فيها البتة وهم ايضا
تدخل صيغها ما يشتق من الفعل في الصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف
المشتقة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل
مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في
نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى
على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد لا على انه
يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لكان ينبغي
ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات ويجب ان يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما
يشتق منه بمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها
الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع
استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه
في نطقت الحال بكذا او الحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح
المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم
يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض
الائمة يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم

والارادة اللازمة من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت انّ اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز
ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين فقلنا اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان
من العلاقة احدهما المشابهة والاخرى غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المبالغة في التشبيه
في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
فكذا اطلاق النطق على الدلالة يصح فيه التمثيل على احد الاعتبارين فاحفظ وقد يكون التشبيه في لام
التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن
الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على
الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية
فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف
حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم
عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل
الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة
على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية على ما في الكتاب لان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
نعم هذا متجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور والام اشعر في النفس تشبيه العداوة مثلا
بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه بل اطلق عليه ما يختص بالمشبه به وهو لام التعليل فلا يكون
من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يتجه على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني
العداوة واريد به المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك
انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للمشبه به لترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها
في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق اللام
تبعا للتشبيه واما ان كان في ما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي
كما اذا قلنا في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قصد التشبيه في متعلق معنى
الحرف كالعلية والغرضية ونحو ذلك فالاستعارة تبعية ومتعلق قرينتها الى قرينة الاستعارة

التبعية

التبعية في الاول اي في الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند
الى الحال و المفعول نحو جمع الحق لنا في امام * قتل البخل واحيا السماحا * فان القتل والاحيا الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية يجري بالدم الوادي
نقريهم لهذميات نقد بها * ما كان خاط عليهم كل زراد * اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والتبعية للمبالغة كاحمري فالقد القطع
وزرد الدرع ونسجها فالمفعول الثاني اعني لهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعول
بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق
اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب
قرينة على ان بشرهم استعارة او الى الجميع اي الفاعل والمفعول والمجرور نحو قوله تقري جب فلان اضيافه
الاعادي بالسيوف ولنا تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر * تقري الرياح رياض الحزن
مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا * فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا
بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل
فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال هنا قرينتها لكنه يجوز
ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحرف
فغير منضبطة والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان
لا يقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على
ما مر في بحث القصر وتلك المجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء
دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك
بذ غلقت لضحكته رقاب المال * يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت
رقاب امواله في ايدي السائلين ومنه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها فان المراد
بما كان اللباس لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة بخلاف الكسوة ثم لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس

في نحو زيد قائم موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة
بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد
البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحسر والتحزن فهو مجاز مركب لا استعارة وتعريفه ما ذكر
صدر عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل
التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا
تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغيير الى المثل
لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولا تحقيق ذلك ان الاستعارة يجب ان يكون
اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به
فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما يخاطب
الى موردها المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه
المثل في مورده وامّا ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالضم على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ
من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب وفيها
غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي
الصفة العجيبة وقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان
في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في
تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام
القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده
امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليحيط بالاستعارة تنبيها على الاشياء
التي تطلق عليها لفظ الاستعارة فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم او في نفس اللفظ فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه
عن غاية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد هنا
بالكناية ويدل عليه وعلى ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون

كناية
هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا
عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة
ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص
بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه ليخيل ان المشبه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه
الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها
الفيت كل تميمة لا تنفع ۞ والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطل
عنده الحيل ومات لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها
هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة ۞ عند الرقاد وعبرة لا تقلع ۞ وحكي ان الحسن ابن علي عليهما السلام
دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم ۞ اني لريب الدهر لا
اتضعضع فاجابه الحسن عليه السلام على الفور فقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية
بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي
فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار
الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال
بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي
به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل لفظ
الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء
لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان هما فعلان للمتكلم متلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخر فكلامه
التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف
في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول لعدم تسليم صحة مثل هذا الكلام
انه ترشيح للتشبيه كما في لجين الماء لكن في قولنا

في التمثيل فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني
على مناسبة لغوية فكان استبدادا طلبه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان
لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية
كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا
على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله
حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار
ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه
لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية
كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم
يصرح كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما تدل على ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها اعني الاظفار تشبيها لها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال
في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الاصلي الى شيء اخر ثابت معلوم يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه فتقول رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه
فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فانه جعل للشمال
يدا ومعلوم انه ليس هناك شيء يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت في مثل اليد للشمال كما يقال
رأيت رجلا مثل الاسد وانما يكون التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال
ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فتجعل التشبيه المنتزع لا يلقاه المستعار
نفسه بل ما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له الشمال لا الكلابة
ثم قال ان هنا حكم من يكون له تلك اليد وقال كالآية لا خلاف فان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل
عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا

قوله بهير

قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه
اي تركه وامتنع منه وقيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال اقصر باطله عنه
وترك حاله وعري افراس الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على
ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهو الذي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند
حملها على التحقيقية يخرج عن الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية فقال اراد زهير ان يبين
انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اي آلات ما كان يرتكبه
وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضي منها الوطر
فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكه ولا محترز
من معركه فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس التي بها قوام الجهة والرواحل للسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل
استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة
وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بمعنى الصغر يقال صبا صباء مثل سمع سماعا
اي لعب مع الصبيان ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس
وشهواتها والقوى الحاصلة في استيفاء اللذات واراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان
الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اي استعارتها
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع
الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك
فصلا فقال **فصل** عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل
في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول
بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على
القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما
وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي فانه لا يقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة

لانها استعملت فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين
متعارفا وغير متعارف فخرج بقولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا
من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما
ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح
القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له بقوله ليحترز عن الاستعارة وليس بصحيح لما بين ان الاحتراز
انما هو في كونها مجازا لغويا ام مقابلا لا في كونها استعملت فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق
فهو لعمري محتمل لو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فالمناسب في الوجدان متعلق بقوله ليحترز به عن كل ما
في تركيب كون الكلام قلنا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع فالباء في
قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في غير المعنى الذي يكون الكلمة موضوعة
له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا
يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان
هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال
في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في
ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق في قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق
لتدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت
له هذا ظاهر لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة
وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله لئلا
يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة
فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلة الانسان
مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار وهذا ايضا
في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يخرج بالاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز

من نوع

[illegible] حقيقة [illegible]
اللفظ [illegible]
[illegible] القولين
٣ لا اتفاق القولين [illegible]
ح

من نوع بها اذا اتفق نحو ذلك ونحن ما ذكر السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع
بتاويل لانه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين
بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة
فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة
الايضاح لا تتميم الحد وان اريد ذلك فنقول المحترز عن كذا وكذا يبتني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يخرج الاحتراز عن المجاز
المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بسبب الادعاء ونصب
القرينة انما هو لتعيين المعنى فلا ينافي الوضع كما في المشترك [illegible] فان المستعير يدعي ان افراد
الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف وتعيين المراد من غير المتعارف
ولنفي الاسد عليهما والا لاستقام الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام
وعلى ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه لا بد منه في تعريف المجاز لئلا يخرج
منه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء وكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا
ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في الاصطلاح ولا بد
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاما هذا القيد فتعريف
الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون هذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح
به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
او نوع مجازها الزم الفساد اما على الاول [illegible] على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال
من ان هذا المراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود
بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى
عن هذا القيد لانا نقول المقصود الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع
الذي وقع فيه التخاطب ولا دلالة عليه ولو سلم فلا شك انه يصح تقييد الموضوع في قوله فيما هو موضوع
له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب لا يغني بفساد التعريف سواء هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف
الاضافات لا تتبع في تعريفاتها من القيد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ

لا يقال انا لا نعرف البين العلم بكون اللفظ واحدا في جميع المنطقيين من تعريفات الكلمة الجمع والمتقدمون
من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى المعاني بعضها قد يكون حقيقة ومجازا فلكن بحسب
وصف من كلامه في المعنى هيهنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع
قطع النظر عن اخراجها لا اشتباه ان تعلق الحكم بالوصف كثيرا ما قصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد
لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد ومع يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله
اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع له
فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول لولا الاصل هو ذكرنا القيد كونها معتمدا
من تركه وقالوا انه ترك في تعريف المجاز لصدق المعنى ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له او استعمال المجاز
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع العلاقة مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريف المجاز
يدخل فيه الغلط فلا بد من القيد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها اذ لا ينصب للفظ قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لا يتأتى في الكتاب حيث يقول
خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بعين بعيد قرينة قاطعة على انه لم يرد الفرس معناه الموضوع وكذا اذا قال
اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة
وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر
احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه
به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه
به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها
لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار في الشجاع فقد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع اظفارها في معرض السبع بعينها فانه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير يبرز
مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه
به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له فهذا كما
ورد في الحالات المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع

والمستعار

والمستعار له هو المنية وكلا طرفي مناسبة القصية كان معنى ان المستعار هو الاظفار مثلا او بسبع كلا فيه
ما باقي السبع وذلك نحو الجهل قد وقع فيه منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة
الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل
منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية
والتخييلية ما يكون على سبيل القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت
زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل
الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة
المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من
امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل يستلزم التركيب المنافي للافراد فلا يجتمع
مع الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم واجيب بانه عد التمثيل قسما
من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة
وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض
وقد لا يكون وهذا بعد تعطاه على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي
واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة
ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع
الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة
واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
المجاز على اللفظ بالمعنى الاعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية
فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد سلمنا
ذلك لكنا نقول بعدها اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالتحصيل
المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف

الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وصفا ومبنيا على ما بين في علم الاصول الثالث انه لا امتناع ان تكون التخييلية
التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التخييلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية
فهذا انما يصح في الكلام المصحح حيث ادعى استلزامه التركيب لا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد ذكر في
التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا مثلا انه ادعى ما يعبر عن المشبه بمفرد ولا المجاز في مفرد
من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم
الافراد ايضا وهذا كان في الاعتراض الثالث انا نضايق في كلمة [illegible] وتقييدها واقترانها بالفرعين لا
يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة هنا هو التقديم المقترن [illegible] الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له
هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له فقط غاية السقوط وان كان صادرا من جهة فحول الحذاق
والاشهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز
انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد
الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء
من التحقيق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي فاذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع
في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع
للمشبه بها المخترعة ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار
المحققة ثم اطلق عليها اي على ذلك المثل اعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون
استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة
الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية
ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وفي تمام الحكم التشبيه بالانسان
فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا
فلا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير
تابعة للمكنية عنها وفي العبارة توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن في زعم المص

انه لا دليل

انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون
من الاستعارة في شيء وعلى التقدير [illegible] يكون مستهجنا ايضا لاشتراكه ان يشبه بظرف شراب مكروه او يكون
شراب [illegible] اللفظ على هذا وفيما ذكر في تفسير التخييلية تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه
الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكره ابو علي في الشفاء ان القوة
المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي لكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان الوهم قوة تحدس
من المحسوسات [illegible] التركيب والتفصيل بين الصور [illegible] المعاني الجزئية وتسمى عند استعمال الوهم متخيلة [illegible] تفسير
التخييلية بما ذكر تقييد [illegible] السكاكي يجعل الترشيح [illegible] يجعل اليد للشمال [illegible]
تفسير السكاكي يجب ان يكون للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد فيكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية
تخييلية واستعمالا في غير ما وضع له وعند المص الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية
مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع
ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا [illegible] انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي [illegible] لان الاستعارة في [illegible]
يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بجعل الشيء [illegible]
تشبيه معناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة واختص التعبير المذكور بغير التخييلية [illegible]
ويكون بعضا لما اتفق عليه السلف ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول لما نكر
من ان الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية [illegible] يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية لانه استعير للمشبه [illegible] الاظفار واللوازم
في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غيره [illegible] صورة وهمية الشبيهة
بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس
لفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي فاطلاقه بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على
[illegible] ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية
من اثبات صورة وهمية فيها اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص بالمشبه به

وجعل الاظفار [illegible]

نكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى
الذي هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا للصورة الوهمية
شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا صورة وهمية شبيهة بالتجارة وآخر شبيهة بالربح ليكون استعمال التجارة
والربح فيها استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يختص بالمشبه به
كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار
والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس موضوعا له وهذا معنى قوله الايضاح ان في كل منهما
اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة بالمشبه من ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح
بغير لفظه فالمنية هو قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد تحقق هذا
على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير
عنها ايضا ليس بلفظها بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو
ثم هذا الفرق لا يقتضي جعل اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما
دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله ينقضون
حبل الله انه يجوز ان يكون من الترشيح للاستعارة فالحبل بما يناسبه وحاصل الاعتراض انه مطالبة
بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابنا ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية
مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
لم يحتج الى ذلك لان جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه واذا قلت ولبناس الابعوض قرانه وارتب بحرا
يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها لما اثبتت للصورة المتوهمة لم يحتج اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا
عن الاستعارة بل داخلا فيها قلنا فرق بين المشبه به المجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا
المجموع المركب منهما واعلم ان في كلام المصنف في بيان تفسير السكاكي للاستعارة بالكناية ما يشعر بانه اراد ان الاستعارة
المكنية ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله
المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة
الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع

كالاستعارة المصرحة والاستعارة المكنية بالتخييلية ح

فالاستعارة بالكناية

فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اثبات خواص المشبه به للمشبه لا يكون الا على سبيل
الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنية منها بان لفظ المشبه فيها اعني الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست
كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر
بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة قائمة قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كما ترى جواب سؤال مقدر وهو ان لو اريد بالمنية معناها
الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها فاجاب لا دخل له في الاعتراض فان قلت قد ذكر في كتابه ما يصلح
ان يكون جوابا عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس
المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ويبقى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافا
بحقيقته التي الحال انه تصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعله في الاستعارة
المصرح بها بلفظ المشبه فكما ندعي ههنا ان الشجاع يسمى بلفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى جعلنا الشجاع
من افراد الاسد في الدعوى ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا ان اسم
المنية اسم للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه
بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل على سبيل التخييل ان الواضع كيف يصح منه ان
يضع اسمين كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى
السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا
في غير ما وضع له على التحقيق بل غايته ان يدخل في تعريف المجاز ويخرج من تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا
اسم الرجل الشجاع من جنس الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا
فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعمال المنية في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعمالا في
بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على
التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت
استعمال في غير ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا والجواب انا قد ذكرنا ان قيد التحقيق معتبر في
تعريف الحقيقة والحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق وبحث

وكذا ما قيل ان المراد بالمشبه به هو السبع وهذا ما
لا يمكن الخروج وذلك لان قول المشبه به هو
السبع المحقق المتعارف لا الادعائي الحاصل بالتأويل
لان الادعائي انما هو من المشبه الذي هو
المشبه وهو لا يصح في التشبيه تأمل

لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك
ان استعمال لفظ المنية في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت المنية من فلان وقد يكون باعتبار انه من
السبع اي فرد من افراده في نحو انشبت المنية اظفارها فاستعماله باعتبار الاول على سبيل التحقيق
بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه فرد من افراد السبع والموت فرد من
افراده فليفهم فهذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهمه ومع هذا ففيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ
السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المشبه المرادف له ادعاء والمشبه مستعار له والحيوان المفترس مستعار
منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء اراد بها المعنى المصدري
وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية
هو السبع والحال عن المتكلم المعبر في ذلك عنا لا سلاسة وفي فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال والظاهر ان يحمل مثل هذا على حذف مضاف اي ذكر المشبه استعارة بالكناية
حال كونه عبارة عن السبع ادعاء او على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه في
المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره ولهذا والسكاكي
رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل
قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية استعارة مكنيا عنها وبجعل الاستعارة التبعية قرينة او قرينة الاستعارة
المكني عنها نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واما اثبات
الاظفار لها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة
لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة
عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة
بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات
استعارة بالكناية عن المطعوم المشتهى على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة
وعلى هذا القياس سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة
بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله لاصلبنكم في جذوع

هل يسلم الشيخ المزيف ... لا اشكال ... انه صرح ... التبعية ... استعارة ح

بجعل الهذيان استعارة ح

النخل يجعل

النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظرف والاكثر واستعمال الدال قرينة ... فان مثلها جعل
القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وانما اختار ذلك لانه اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وقد رد ما اختاره السكاكي بانه
اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية
لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه
المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل صورة
وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية لم يكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني
عنها في نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ ووجود الملزوم بدون اللازم محال لكنه يلزم استلزام
المكني عنها للتخييلية بالاتفاق والتخييلية بدونها كما في اظفار المنية والا اي وان لم يقدر التبعية
حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت الحال استعارة لا محالة
الى جعلها قرينة المكني عنها فلم يكن ما ذهب اليه
من المرادفة ان العلاقة بين المعنيين المشابهة ولا يقتضي الاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه
السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اعني السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر اخرا الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يثبت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال
بكذا حقيقة بل لم يسلمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال انه تجوز
كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في كونه استعارة بل انما يكون اذا كانت على وجه قصد المبالغة في التشبيه
وتحقق هذين الامرين ممنوع هنا لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من حذاق العجم في هذا الموضع بحثا في غاية الحسن
وهو انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها اي ثبت في نطقت بل في الحال
بان يجعل لها لسان لانه ما يعطي ... في القياس لا يستغني المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني
منها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطق لسان الحال دلالة على اثبات اللسان الصورة التخييلية للحال فهو بل
اللسان للانسان فلا يتعين استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكني عنها وتخييلية وان قلنا نطقت الحال بكذا
فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قبيل المصرح بها ولا تصريح بالمشبه في نطقت الحال هذا كلامه
وانما حملته على كلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالتشنيع على كلام احد من غير ان ينظر فيه او في نظره فان نقلت ان اراد
بالاتفاق فهو استلزام المكني عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلام ...

معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية تشبيها
بالحبل وفي النقض استعارة لابطال العهد ومعلوم انه يتحقق هنا الا ومعنى يكون قرينة الاستعارة بالكناية
استعارة تحقيقية لا تخييلية وما ذكره ان اتفاق السكاكي وغيره نظم البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنية
عنها من التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا تلازم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار
المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنية منها
اما امر مقدر كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان
نطقت من خصائص الوهم كالاظفار فيجب ان يقدر لها شبيه بالنطق كما ذكر في الاظفار وعند اقول بالاستعارة التبعية
ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنية منها اذا اعتبر في المكنية
منها والتخييلية وتفسير المص لان في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات
النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول
بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف فيلزم ان لا اثر من التخييلية بناء على حقيقة تركيبه والمنية

فصل في شرائط حسن الاستعارة احسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة
برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض
ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لانها مبنية على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وبان لا يشم
رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا
في الحمام تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه
تشبيه اصطلاحا بالمبالغة في التشبيه نفسانيا ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون
مطلقا عن معنى ... وتفريع كلام ملائم لاحد الطرفين بناء على ان الترشيح من احسن انواع الاستعارة ثم الترشيح
تنافي الحسن بالتشبيه ... ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون
الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا تصير كل منهما الغازا
تعمية ان لم يكن ... كما اذا قيل رأيت اسدا واريد انسان ابخر ... يعني تصير الغازا اذا

شرايط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا تصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية
رأيت اسدا واريد انسانا ابخر وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس كما في الحديث الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة والراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يعني ان المرضي المنتخب في عزة
وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل الكاف ... وليس ... في محل النصب
على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة ... وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اذ
كلما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كلما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة
التحقيقية والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فتصير الغازا او تكلفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين
ويتصل به اي بما ذكر انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة وتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه
بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة فتقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول
وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكنية منها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنية منها لانها لا تكون الا تابعة للمكنية عند المص
وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة فكان حسنها تابعا لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يجعل وجوب كونها
تابعة للمكنية قال ان حسنها بحسب حسن المكنية منها اذا كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا
يستهجن نحو المدام ولقائل ان يقول ... التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه كما ذكر في التحقيقية والمكنية منها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها من معناها الاصلي كذلك توصف به لنقلها من اعرابها الاصلي الى غيره فظاهر عبارة المفتاح ان الكلمة ...
هذا النوع من المجاز هو الاعراب ... الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل من محل اعني
المضاف ... المجاز بالزيادة ... في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه ... ابتداء بالسلف ... الصحيح التابع
... وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ... الحكم
الاعراب ... بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله
وجاء ربك واسأل القرية والثاني ... قوله تعالى ليس كمثله شيء ... اي جاء امر ربك لاستحالة ... واسأل

معه يدل على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وفي تشبيهها
بالحبل وان النقض استعارة لابطال العهد بمعنى انه تحقيقية [illegible] ويحتمل ان يكون قرينة الاستعارة بالكناية
استعارة تحقيقية لا تخييلية وما ذكره السكاكي [illegible] فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني
عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف [illegible] لا يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار
المنية المشبهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها
اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولنا انبت الربيع
البقل والهزم في قولنا هزم الامير الجند قلت [illegible] لابطال الكلام [illegible]
نطقت [illegible] كالاظفار [illegible] كما ذكره في الاظفار [illegible]
ثم يستفاد من كلامه انه يمكن [illegible] التركيب المشتمل على المكني عنها
[illegible] التخييلية [illegible] نطقت الحال [illegible] بالمتكلم [illegible]
النطق لها استعارة تخييلية [illegible] يكون نطقت حقيقية مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهب [illegible]
بالاستعارة التبعية وكذا [illegible] ما ذهب اليه السلف [illegible] التخييلية [illegible] حقيقة

فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل
برعاية جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة
[illegible] ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لانها مبنية على التشبيه فيتبعه في الحسن والقبح
وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان
في المجاز تشبيه لا استعارة وذلك لانه ان شم رائحة التشبيه بطل الغرض من الاستعارة اعني
[illegible] المشبه في جنس المشبه به [illegible] كون المشبه به اقوى في وجه الشبه
تشبيه [illegible] فائدة التشبيه [illegible] ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون
[illegible] او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين [illegible] المرشحة من احسن انواع الاستعارة [illegible]
[illegible] كذلك اي ولان شرط حسنها ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون
الشبه اي جامع [illegible] بين الطرفين جليا [illegible] تشبيه [illegible] لئلا تصير كل منهما الغازا
[illegible] الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز [illegible] يعني تصير الغازا ان روعي

شرائط حسن

شرائط حسن الاستعارة وان [illegible] كما لو [illegible] وجه الشبه [illegible] الغازا لكن [illegible] الحسن كما لو [illegible] التحقيق
وانا [illegible] في التمثيل [illegible] الناس كالابل
المائة لا تجد فيها راحلة [illegible] الراحلة البعير الذي [illegible] الرحل [illegible] الكاتب [illegible] النجيب [illegible]
وجوه كالنجيبة [illegible] لا توجد في كثير من الابل [illegible] الكامل [illegible] في محل النجيب
على الحال [illegible] الابل [illegible] وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا [illegible]
اي يأتي في الاستعارة التحقيقية والتمثيل [illegible] التشبيه [illegible] التشبيه [illegible]
[illegible] يكون وجه الشبه [illegible] الغازا [illegible] كالاسد [illegible] المذكورين
[illegible] الاستعارة [illegible] التشبيه [illegible] اذا قوي الشبه
بين الطرفين [illegible] الاستعارة [illegible] التشبيه وتعينت الاستعارة [illegible]
[illegible] كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه [illegible] اذا [illegible] يقول
[illegible] فهمت مسئلة [illegible] نور [illegible] كان في [illegible] اذا [illegible] ظلمة [illegible]
[illegible] والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
[illegible] الاستعارة المكني عنها [illegible] لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها [illegible]
[illegible] الاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها [illegible]
[illegible] لانها حقيقة [illegible] تابع [illegible] صاحب المفتاح [illegible]
[illegible] كانت تابعة لها [illegible] الحسن [illegible] تابعة لها
[illegible] ان حسنها بحسب حسن المكني عنها [illegible] التشبيه [illegible]
[illegible] ان يقول [illegible] التخييلية [illegible] استعارة [illegible] على التشبيه [illegible]
[illegible] التشبيه كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
[illegible] الاصل [illegible] المفتاح [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها [illegible] لانه [illegible]
هذا النوع من المجاز هو الاعراب [illegible] الحذف [illegible] القرينة والرفع في [illegible]
[illegible] المجاز بالزيادة [illegible] المجاز المقصود في
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه [illegible] التشبيه [illegible] بالسلف [illegible]
[illegible] بالمجاز [illegible] وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر الى [illegible] الحكم
[illegible] الكلمة بالمجاز [illegible] بحذف لفظ او زيادة لفظ كقوله
[illegible] لفظ المفتاح [illegible] نوع الى نوع اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ [illegible] الرب واسأل
وجاء ربك واسأل القرية [illegible] وفي قوله تعالى ليس كمثله شيء [illegible] الاستعمال [illegible]

معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية ... تشبيها
بالحبل وفي النقض استعارة لابطال العهد بمعنى انه مستعار ... يتحقق ... ومعنى يكون قرينة الاستعارة بالكناية
استعارة تحقيقية لا تخييلية وما ذكره السكاكي من انه ... ففي البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى
عنها من التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا تلازم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار
المنية الشبيهة بالسبع وهو توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها
اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولنا انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لانه جعل الكلام السكاكي لا ...
نطقت من قبيل الوهم كالاظفار فيجب ان يقدر لها شيء بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قولنا
ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التخييلية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا
عنها او التخييلية ويعين المص الاول ونطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة
النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهب الاظفار
بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السكاكي فيما لا ... التخييلية ... حقيقة

فصل

في شرائط حسن الاستعارة احسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على
رعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما
ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لانه تبنى امرها على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح
ان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان
في التجاهل تشبيه الاستعارة وذلك لانه اذا شم رائحة التشبيه بطل الغرض من الاستعارة اعني
المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه
تشبيه لتصديق بالمبالغة فاعلة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون
مطلقة عن تعقب يصفر او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد غلط لان الترشيح من احسن انواع الاستعارة ثم الترشيح
ما قصد الحسن بالتشبيه الملائم تحكما وكذلك اي ولان شرطهما ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون
التشبيه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بتشبيه عرفا واصطلاحا خاصا لئلا تصير كل منهما الغازا
تعمية فلا يقال الغرض في كلام اهل الفهم مراده ومن اللغز والجمع الغاز ... طلبه ... يعني تصير الغاز ادا لم
شرائط حسن

شرائط حسن الاستعارة وامّا اذا لم يجمع كما لو تستّر وجه التشبيه لا تصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية
رأينا اسدا واريد انسانا ابخر وفي التمثيل رأينا ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وفي الناس نجدون الناس كالابل
المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحل الرجل جملا كان او ناقة يعني ان المرضي المنتخب في عزة
وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل الكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في خبرها في محل النصب
على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة وهو محتمل ... وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا ايضا
ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه ...
التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فتصير بهما الغازا او تكلفها بالايغال كما مر في المثالين المذكورين
وكون الشبه او خفاء الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه اذا قوي الشبه
اتحد كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعين الاستعارة لئلا يتخيل كتشبيه
ذا فهمت مسألة فقلت حصل في قلبي نور ولا يقول كان في قلبي نور كذا اذا وقعت في شبهة يقول
بلا تشبيه ... ظلمة ... الاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
فهو الاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها
فيها التشبيه لانها حقيقة كان حسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها
قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا
الملائم والقائل ان يقول لما كانت التخييلية عند استعارة منحصرة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها
باحسن التشبيه كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها

فصل

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره فظاهر عبارة المفتاح ان الكو...
نوع من المجاز وهو الاعراب وهذا ظاهر الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني
لما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد جرت العادة بالتشبيه على المجاز الثاني اقتداء بالسلف ولهذا بالغ التابع عن التحقيق
هذا اضافة الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر اي اقسام الحكم
للاعراب المجاز وهو بتعبير لفظ المفتاح اي بغير اعرابها من نوع الى نوع اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ الاول كقوله
وجاء ربك واسأل القرية والثاني نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة الحركة على الرب واسأل

... لبيت ... ان ... لا ... وقد ذكر ...
... الاعمر ... يعني ...
... الواضع ... وحصل المقام ...
... الاستقلال ...

اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا قال
الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقع الحذف
لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه
متعظا او معتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارها وغرس اشجارها وجنى
ثمارها فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بحذف
المضاف اليه فالحكم الاصلي في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بزيادة الكاف وذلك
لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون
من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس
لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي
ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد
نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى
المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت
اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه ولا فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما
عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه
بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجواد اذ لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح وفي عدي في هذا النوع ان يلحق
بالمجاز ويسمى مجازا لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا في ما يجاز وهذا كلام الحق شاملا لما ذكر
العلماء في ذلك على السلف وغيره فلذلك اراد بعضهم من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع في ذلك سواء كان
على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير فقد اورد
له وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه
كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني
والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا يدخل في تعريف السكاكي

ايضا وفيما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره ومعناه انه يطلق عليهما كما يقال في المستثنى متصل ومنقطع فلا تعرف
للسكاكي ههنا واما تعريف الكناية في الاصل مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به
وهو في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم
مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف
بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد
به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي
للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ان يراد المعنى الحقيقي
مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد به الاسد الحيوان المفترس لانه لا بد ان يكون في المجاز قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم
ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق
الملزوم بدون اللازم وفيه ههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور في الكناية هو لازم المعنى
وارادة المعنيين جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع
في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طويل نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو
عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة القطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان
الكلب مهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية
هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير
معناه والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية فالحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين
ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه
وان كان يشير الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو وهذا يقال جاء فلان
مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان يحمل قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة
المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى
مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى المعنى
الموضوع له وفيه ما فيه وفرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم

كالانتقال من الغيث الى النبت فهو ملزوم له ثم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة
انضمام القرينة قلنا حينئذ لا يبقى لازما اعم وان سلم فلم يكن المجاز ايضا كذلك وحينئذ اي اذ كان اللازم ملزوما يكون
الانتقال من اللازم الى الملزوم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لانه قال لقصر الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواته
اللازم للملزوم ثم يكون المساوي بين حينئذ الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم
الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز وشرط لها دونه قلنا الانسان
وما التلبل عليه بل الجواب ان مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة
ولهذا يجوز ان يكون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو
تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين
كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى من الكناية
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي فمن الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان الضغن الحقد مجامع الاضغان معنى
واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم معان اخر لتصير
جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكني عنه ليحصل الانتقال من العام
الى الخاص وجعل السكاكي الاولى منهما واحدة قريبة والثانية اعني ما هو مجموع معان بعيدة وقال
المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه ذكر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون
الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليتان عن الواسطة
لظهور انه ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى الانسان والجواب ان التقريب هنا
باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيقهما وتكلف في الثانية
والاختصاص في البعيد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم

والنجاد

والنجاد وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة وان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة
فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد لان الكناية المشتملة على نسبة
نحو من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع
مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل
نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها وتؤنث وتثنى وتجمع الصفة
لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الشيء مع انها في المعنى صفة لما هو من سببه
المضاف اليه لكونها جارية على الشيء في اللفظ خبرا او حالا او نعتا فهي في المعنى صفة له نفسه
هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بسبب وجهه وكانت غير صفة نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ
وكثير الاخوان اي متحبب بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضمار وكذا يقبح هند قائم الغلام
فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم لم تصر كناية مشوبة بالتصريح ومعلوم انها تصير مجازا كما في
قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر
احد الطرفين يجعل تشبيها لا استعارة المتوقفة على التشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه والاعتبار
في التشبيه الغائب المحذوف انما هو بحسب اللفظ وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خبر عطف على
واضحة خفية وهي ان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان
عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد ولكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء
لا يطلع عليه كل احد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقال بل انما ينتقل منه الى المقصود ولكن لا بد
من التأمل فهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية
اعني قولهم عريض القفا ومعنى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون هو الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فصاحب المفتاح
عبر انما المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف وقد يكون ما هو كناية عنه وان لم يكن الانتقال
بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا الكل ضيوفه

طويل م

٣ لكونها مسندا الى الظاهر ح

والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد م

٦ كان من العفا

نا يدل الى الكثرة التي قبله الى كثرة الضيفان ومنها الى كثرة الاكل جمع الكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد
جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا و
خفاء وتطلب بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات
امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر ولا
مجرد ذكر الصفة كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن
الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي بثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا
فترك التصريح باختصاصها به بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على قوله اي بقوله او بمثل القول
او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي فان يقول نحو قولنا انه يختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى
كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج
او حصل السماحة لابن الحشرج نحو كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في مثال القسم الثاني باعتبار الاضافة
او الاسناد الى الموصوف او ضميره لا ان يكون طول القامة مكنيا عنه لطول النجاد مضافا الى ضميره في قولنا طويل
نجاده ومسندا الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد ونحوه كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد
بالاختصاص هاهنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها به الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة
تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي انما يكون في الجهة بحسب ما الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج ولئلا
يحتاج الى هذا الوجود ذو قبة ثابت في الدنيا كثير من الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل
وحيزه فقد اثبت له نحوه اي نحو قول الشاعر في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط
به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذه الاشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم
الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك
لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة لو كان ذكر طول القامة
فيه صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين حتى يكون فيه التصريح بل انما يكون التصريح
باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثال هذا القسم اكثر من ان تحصى
فان قلت هاهنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية

فاقاد ثبات ع

فانا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له ع

حاشية

نسبة
من قبيل المضافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد
والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه عمرو وهو جعلها كائنة في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين
القسمين من الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين
المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام
وكما يقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن
اثبات صفة الكفر له مع انه قد كني عن الكفر باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير
مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثالث لا محالة الثالث من
غير مذكور فافهم ومعرض الشيء بالضم ناحية من اي وجه جئته فقال انظر اليه في معرض ومعرض اي من جانب و
ناحية وقال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح
انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وما يشاكله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل
هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور
كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض فقال عرضت بفلان او عرضت بفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه
فكانك اشرت به الى جانب وانت تريد جانبا اخر وقال المطابق في الكلام ومعناه التورية بالشيء عن الشيء
وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل
به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه اماله الكلام الى عرض
يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل
على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض
هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ
المركب كقول من يتوقع صلة والله اني لمحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما
فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه وعلى هذا اي المناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم و
الملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح وهو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء كما في قوله اوما رأيت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والا

ان التلويح ع

ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازاً كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انساناً مع المخاطب دون المخاطب وان اردتهما اي المخاطب والانسان الذي معه جميعاً كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معاً والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المعنى المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازاً وفي الثانية كلاهما جميعاً ليكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها اشبه المجاز من جهة استعمال التاء للمخاطب فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له ومع غير ما هو موضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب ينبغي لصاحبه ان لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى لا يصح ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء فان اردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقاً واما فرضاً وتقديراً كان مجازاً والله اعلم

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وبيان اللزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضاً على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحداً من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيداً لاثبات المعنى لا تجده في الحقيقة والتصريح فليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى انه دل على قرى اكثر بل انه افاد تاكيد الاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني وليست مزية قولنا رايت اسداً على قولنا رايت رجلاً هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيداً لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني والغرض من هذا ان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا

رايت اسداً يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلاً كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد والثاني شجاعة دونها فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان شيئاً من الصور لا يفيد ذلك فهذا يتحقق في قولنا رايت اسداً بالنسبة الى قولنا رايت رجلاً مساوياً للاسد او زايداً عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضاً في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئاً من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلت رايت اسداً فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلاً كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان الحكم ثابت او منتف وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسداً على قولنا رايت رجلاً مساوياً للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى الكرم الذي يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسداً وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيراً ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ فتنبه لذلك وتامل وفي هذا اخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالتوفيق لذلك

الفن الثالث

في علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة وجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسناً وقوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما يعم الامر الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو من التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسناً سواء كان داخلاً في البلاغة او غير داخل فيكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازاً عما يكون في البلاغة مما تبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات الذاتية لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلاً مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ايضاً ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي

وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية ح

أيضاً رايت اسداً

الانسان الذي مع ... غير المخاطب ... على قولنا رايت رجلاً هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة ... مما الفه الشيخ عبد القاهر

الثالث في علم البديع

لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فلذا انما المعنوي في المذكور منه في الكتاب لسعة ومعرفته فمن المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان اللام فيه معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او نوعين عطف على قوله من نوع واحد والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية ويراد بالالوان ما فوق الواحد فلما كان هذا داخلا في تفسير الطباق وهو الجمع من التقابل صرح المص بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة الا وقد صارت الثياب خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية فقد علم من

الوضوح

الوضوح بحيث يستغني عن البيان ولا يخفيه الا ان فيه معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري
فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو
الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل
الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحوه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله لان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم
من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى اي ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء
وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني
ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا
بلفظين موهمين بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق
ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما براسه من المحسنات البديعية وهو ان يؤتى بمعنيين
متقابلين او اكثر اي معان متوافقة ثم بما يقابلهما للثاني ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني
المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلافا الا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم تخصيص اسم المقابلة
بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة
بالاربعة المميز فلذلك مقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة
المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن
الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر
والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره
لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا

الاتقاء والاستغناء بشيء في قوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله
تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل
للاتقاء وفي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تركبت مما هو ملحق بالطباق لانه
من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد
السكاكي في تعريفها اي المقابلة قيدا اخر حيث قال ان يجمع بين شيئين متقابلين او اكثر وضديهما واذا
شرط هنا اي فيما بين الضدين والاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير
مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله
فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا
لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس
ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والايتلاف والتلفيق ايضا وهي
جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد
يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون الجمع بين ثلاثة
امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للوزير
الوزير انت ايها الوزير اسماعيل الوعد شعيب التوفيق يوسف العفو محمد الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق
اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن
كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب
بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع
في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر
ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى
والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطف
يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به
وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله

ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم
لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عز يعز
اي غلب ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكمة
او الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في
ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون
لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي
ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله
تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكواكب
وهو مناسب لهما ويسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بين النقط
حروف تكون تحت راء ولم يكن بها يوم الرسم غير النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرور معطوف
على الرهط في البيت السابق يتحمل عن الرهط الاناء والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه بها النا[قة]
بالدقة والانحناء وليس المراد بها الحروف على ما فهم وراء اسم فاعل من راى بمعنى اذا اجبت رويته
وكذلك ذا اسم فاعل من دلا الركاب فاذا رفق بها وارادوا بالنقط ما تقاطر على الرسوم من
المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى تحمل هذه المجموع عن ان يتركب من النوق مالك في القسم والحال
كالنون يركبها الاعراب لزيادة الاطلال في تصحب بينها اذ لاحراك لها من شدة الهزال بل يراد بها اكثر
هذه الحبيبة يمان فهذا تاسيس من ذكر الحروف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها
المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتوفيق من قولهم فوقهم للذي على نون وغير خطوط بيض على
الطول وصوان يوحي في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير كقول من يصف سحابا بغير بلد
وسامح وقد تعلقت مطارفها طرازات للبرق وكالثريا بلا ارقم ونقش بلا ابعد مع تلاصيق
بلا انقطع بغير بل او لبس الثريا بل ذا الوشي توبه منقوش والحرير جمع وقطرتا ما اتخذنا الطراد والمطارق
جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو الثوب وكقول من لك الجزاء على
وعز والنفع ولمن فاحش وزر والر وابتدت للمآلك كن حلوا للاولياء مرا للاعداء وصار كالمفاف
ناقعا للداء ولها المر بلا ابن خشنا المن يخاشن وزر اصلح حالة من يختل حاله وابرين برى القلم

البيت الثاني

نخله اي افسد حال الفضل بيننا اي لجنابنا المعنى واجمعها يقال نخيه فاسده اي رماه لدفا جاء في الاول
داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الا
المتناسبة والثالث داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد
وهو نصب الرقيب في الطريق رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين
يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وتسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت في الشعر فقوله هو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر
او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي ان الظرف متعلق بيدل
او انما يجب فهم العجز من الارصاد بالنسبة الى من عرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات
او الفقر ويجب تكرره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي

البيت الثالث

كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما
كانوا فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان الحرف الروي هو النون لربما توهم ان العجز فيهما هم فيه اختلفوا
او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته
بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعلم ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز
بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت
نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي
المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا
اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير
مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي
جبة وقميصا اي خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه قوله تعالى تعلم ما
في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة
الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابراهيم الى قوله صبغة الله ومن احسن

من الله

من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهو مصدر مؤكد
لآمنا اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا
عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قولنا آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا
لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا
فقال والاصل فيه ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم بماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم
فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا
بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا صبغنا الله بالايمان صبغته ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى

البيت الرابع

فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي
سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا هذا كما تقول لمن يغرس الاشجار
اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام يحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة
بقرينة الحال وان لم يكن ذلك مذكورا في المقام ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهو ان تزاوج اي توقع المزاوجة
على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بينها العير والنزوان بين معنيين في الشرط
والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على
الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني من حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي او
استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي
واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت
يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها

البيت الخامس

ما ذكرنا الآن ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان الجمع بين معنيين في الجزاء كما جمع في الشرط مثل الثاني
ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا
اذا جاءك زيد فسلم عليه واجلسه وانعم عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من
الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا
هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق

على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع ولا عكس فيه وهو العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي الجملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو
عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين
السادات وهو الذي اضيف اليه ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم ومنها
اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فالعكس
بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في الجملتين
ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي الجملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع بين
هم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ما يقع بين
طرفي الجملة كما اذا قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون
وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض
اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح
والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه
بان قد غيرها الرياح والقدم والامطار لنكتة وهي اظهار الكابة والحزن والحيرة والدهش كانه
اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض الكلام قائلا بلى عفاها القدم
وغيرها الارواح والديم ومثله قول الشاعر فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي
التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا
على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب
الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن
المعنى البعيد اما قبل لفظ التورية نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد معناها البعيد اعني القوة وقد قرن بها
ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بعده كقول القاضي ابي الفضل
عياض في صفة بارده او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان من كبرها
وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول في برج الحمل اراد بالغزالة

معناها البعيد

معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا وذكر الخرافة
وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل   ترشيحا للاخرى كقوله اذا صدق الجد افترى
العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخطر
فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء
على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي
صار مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير
تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان
مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير
ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته
حقيقة وبعده شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين
بالقدرة وذكر في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون ان المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم
على الجملة وقصدوا الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من اضطراب يقع في الجهال واهل التشبيه
والا فكل ذلك على طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الاثنين مثالا للتورية على ما اشتهر بين اهل
الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه
اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول
كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع
اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين
جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي وقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا
ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد
من المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له
فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف

بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل
وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب
اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب
وليسم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا
فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف وهو الكفل للحقف وهو النقا من الرمل يشبه به الكفل في العظم او لا يكون كذلك
وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد
على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود
والنصارى فذكر الفريقين على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا
هو الفريقان والاثنان جملة قول الفريقين فان قلت فاين اللف بين القولين فان اللف منهما في هذا الباب
هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين شيئين ثم ترمي بهما
كلا ناسبا الا على متعلق باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان
هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين القولين اجمالا لعدم الالتباس
وللقطع بان السامع يرد الى كل قول له للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده ان داخل الجنة هو
لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا
يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يكون متعددا على التفصيل
ثم يذكر الكل ومرة يذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بينا للقسمين ولما هنا
مفصل والاخر مجمل وهذا معنى الحسن سلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد
كذا للتاديب والاكرام والتخلص من الشر فقالت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول
عليه بما سبق ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر
من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المريض بمراعاة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله ولتكملوا

علة للامر

علة للامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة لما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى
تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو ان جعل الاول من تفاصيل
المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة لما علم
من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكر في بيان تطبيق العلل غير ما
ذكر من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات
ليس لانه مستقل بمعلل من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه الترخيص ومراعاة العدة
كيفية القضاء وفيه بحث لانه لم يقل ومن امر المريض باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر والترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة
ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليمه كيفية القضاء ايضا والمذكور بعد الامر
بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص
وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كل من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلثة فعلى هذا
ان قوله ولتكملوا علة للامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر ايضا وعلى ان العدة من الشهر
كان للشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
بانه اكمال العدة ايام الشهر على انه لا ارتياب بوقوع ان الامر بمراعاة للعدة في قوله ولتكملوا العدة علة
الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه
اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابي العتاهية انما علمت يا مجاشع
بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال يجد وجدا ووجدا وجدة
اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هو من ابلغ صاحبه الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق
وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال
الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين اي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه
اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج

اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان
ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد فليس في النشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه
السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع
الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به الا الاذلان
هذا استثناء مفرغ قد اسند اليه الفعل لانه لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام
المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب هاهنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي
الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق
ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثاني الشج على التعيين
فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون الاشارة الى العير
او الى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف
التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يحتاج الى تنبيه ما فيكون اشارة الى الابعد الحي وسلم فهو اجدر بان
هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل
ومثل هذا البيت من اللف والنشر فليتامل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل
شيئان في معنى واحد ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها
وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بين جهتي ادخال الوجه
من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو
جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع
والتقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة وفي لفظ الاقامة معنى التثبيط هاهنا
بعلى فناء اي ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان
جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى متعلق بالفعل
في البيت الثاني اعني فاذا المناقب قال العلامة اي اقام حول هذه المدينة فقد شقيت الروم وهذه
الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح لها لا انه فصل القتل والنهب والسبي وغير ذلك
ثم قسم في البيت الثاني وفصل فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا اي المقتولين من نكحوا ومن ولدوا ليوافق

الجمع مع التفريق

الجمع مع التقسيم

والنهب ما جمعوا

قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التقسيم ضمهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
بهم حتى كانهم من جنس ما لا يعقل وذكر صاحب المثل السائر ان هذا البيت قول الدهر معتذر والسيف
منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع في ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح
ثم قسم في هذا البيت على ما هو فيما رأيناه من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه من شرحه ما اورده المص
وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان
بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم
نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم
شرها البدع جمع بدعة وهي الاصل المحدث في الدين بعد الاكمال والمراد هنا محدثات
الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع
مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور
الثلثة كقوله تعالى يوم يأتي يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب
باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله
تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف اخر والماذون فيه هو الجواب الحق
والممنوع منه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى
الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها
زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هو عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع
كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما
يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء
ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت
ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار

الجمع مع التفريق والتقسيم

وقوله يوم لا ينطقون كذا في ذلك اليوم وتفسيره في موقف آخر

ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبنوع
من عذاب النار سوى وكذا اهل الجنة لهم سوى ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله
عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه الا الفساق
المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه
صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون
الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم بالنار يعني بعد ما عين كما ينقص باعتبار الانتهاء فكذلك
ينقص باعتبار الابتداء واطلاق السعادة باعتبار ان بعضهم سعادة الايمان والتوحيد وانتفوا اسباب
المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع
التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد لان الانفس واهل الموقف
واحد ثم قسم بان اضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله
فاما الذين سعدوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا
الى كل من الاحوال ما يليق به كقوله اي ابي الطيب: سأطلب حقي بالقنا ومشايخ * كانهم من طول ما التثموا
مرد * ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف
مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى الكفاية مهم ودفع خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام
جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظ والثاني استيفاء اقسام
الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد
استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء
لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه تنويها
الذكور فيهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم
ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن
لتقدمهن بل لمقتض اخر ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر
مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة وذلك

لكمال الصفة

تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان
صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ من الصداقة حدا صح معه ان
يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة
على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا
في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد
اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير
في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل
ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شامة الوجوه وقبحت
وقيل شوهاء فرس مجموده يراد بها سعة اشداقها وقيل اذ انها قريبا قبح الوجوه لما اصابها من شدائد
الحرب تعدو تسرع بي الى صارخ الوغى اي المستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي
الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل العتيق وهو الفحل المكرم عند اهل المراجل من رحل البعير المنحصر
عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد اي جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار
تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة
بن سلمة الحنفي ولئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجليلة صفة غزوة ويروى نحو الغنائم
فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه
فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا خلاف قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر لان الالتفات فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول
اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة
عليه وبهذا يسقط ما قيل ان ان اراد ان في البيت نظر لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد
بالكريم نفسه وذلك لان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بانه يجوز للمتكلم من دابه يجعلها

لكنك كالتوشيح في نظائر الملاءات بالنسبة الى النعم في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك
تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف
من بخلا اي يشرب الكأس بكف الجواد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية
لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو
ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد
في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان
الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان
التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي
قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اي الحال
الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى
ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن البديع المعنوي المبالغة
المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا
لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر
لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته
صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه
وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر وقت
الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن او يعضن او العضب ونحو ذلك بل
المذهب المرضي ان المبالغة منها مردودة والمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها والتمييز
المقبولة من المردودة فلذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان تدعي لوصف بلوغه في الشدة او الضعف
حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي الوصف غير
متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة
في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس

يصف فرسه

يصف فرسه بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين
الصيدين تصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش
وبالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم
يغسل ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة
وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا
اي نعد ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا ونرسل الكرامة على اثره وهذا ممكن عقلا
ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة
لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك
حتى انه اي الشان لتخافك النطف التي لم تخلق اي تخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة
نحو لفظ يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط تجاوز كبا وافرسا
وابلا وقادا فكاد ان تجوز الجبالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله عقدت سنابكها
عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد من فوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي
تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع
من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليه
تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن
نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى
وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني
عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في تلك الليلة وعدم انطباقها وهذا
امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل
والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي ومن البديع المعنوي
المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمة استلزامها
للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به

خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ
حيث زعم ان مذهب الكلامي لا يوجد في القرآن فكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من
المقدمات اليقينية القطعية والآية ليست كذلك لان التعدد ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات
وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر بها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام
فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهي ما يريب الانسان ويقلقه وازدها
الشك وليس وراء الله للمرء مطلب هو اعظم المطالب فالحلف باعظم الاعلام لئن كنت قد بلغت عني جناية
لمبلغك الواشي اغش من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب
القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب وادى الشام مستراد اي موضع تردد
فيه لطلب الرزق وينتجع من راد الكلأ وارتاده ومذهب في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم
احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلون لي حكما في اموالهم ومقربا عندهم برفيع المنزلة كما تفعل انت
في قوم اراك اصطفيتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل
جفنة فقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا
كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة
قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم
بط فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون
عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون عليه فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في
الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر افل وربي ليس بافل فالقمر ليس بربي ومنه
اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل
على لطف ودقة ولا يكون من الحقيقي بحيث لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة في الواقع
والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما
توهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون
جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة
اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة

وان كانت

وان كانت لا يظهر في الواقع من علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك
السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من
السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة
كانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي
اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء قتل الملك اعداءه انما يكون في العادة لدفع مضرتهم
حتى تصفو له مملكته من منازعيهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق
رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق
من قتلاه وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي
اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب
ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحقد
ليست قوته الغضبية متصلة بحيث يزيله الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه
منهم فانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها
اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن وليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري
انساني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن ولكن لما خالف الشاعر
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه اي عقب الشاعر استحسان
اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من
الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على ممكنة كقوله هذا البيت
للمص وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد
منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان المفهوم من الكلام هو ان اصل
امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق ورؤية عقد
النطاق عليها صفة الحال الشبيه بنطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح

اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة
قد يقصد بكونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعل ضد ستر
الممدوح علة للانطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانطاق دليلا على كون الشيء خلعة الممدوح
كان من الضرب الرابع فيخرج التمثيل قلت لا يخرج من تكلف لان الظاهر من قوله ان تدعي لوصف علة
مناسبة انها علة في نفس الامر لذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك وكونه
مبنيا على الشك لا يخرجه عن حسن التعليل لانه قد يفيد ادعاء واصرارا على الشك بنا فيه كقوله اي قول ابي تمام
كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد بالسحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ
بالهمز فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربا في البيت الذي قبله وهو قوله ربا
شفعت ريح الصبا بينها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني شفعت ريح الصبا المزن اليها وجاد من
الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السماء
بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليه ومعنى البيت يشير الى قول المحال وهو طلال
طالعليهما الهدى وسا فلا اعلم ولا اصطلب البلى فكانما حيد ابعد الاحبة مثلها الجدد وقال
بعض النقاد في هذا البيت تقوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادري من اين هذا التفسير قلت وجه هذا
التفسير انه قصد به الملايمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزاي بلاقع عشية
شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار
ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك
الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه
راجل كقوله اي قول الكميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي
من الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الانسان
فياخذه من ذلك شبه جنون فلا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انفع من شرب دم ملك يعني انتم
ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم
دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء

وما هم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم التطرف في هذه التسمية
على الاعم الاغلب الا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم
غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليس تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان
افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي
دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول
اي كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثني
منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي اذا كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب
على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب فهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح بما هو مفهوم
من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اي اثبات الشيء منه اي من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما في قولهم حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتأكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانك قد
علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير
السكوت عن الاستثناء لكون ذكر المستثنى اخراجا لما لولاه لدخل في الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء
المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر
ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي مما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني
يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النقص ويريد اثباته فيحصل
منهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا اوليها اي الاداة صفة مدح وتحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد
صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخيذ للقلوب والضرب
الثاني تأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني

اي من قريش وبيد بمعنى غير وهي اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون
منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي
قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال لما سنذكر لكن اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب
لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة
يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها اذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه
الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته
قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث استثنا فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد
ولا يفيد التاكيد من الوجه الاول الذي هو دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء
متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد
من وجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر
داخلا فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك بل يجعل الاستثناء من اصله
منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل
الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل
لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما
يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء
المتصل لان قولهم سلاما وان امكن من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم
ولا ينبغي في الكلام ان يذكر متعددين ثم ياتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل
ولا امراة الا زيدا ولو قصد ذلك لكان الوجه ان يؤخر ذلك الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم
ضرب آخر وهو ان ياتي بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى فيه معنى المدح نحو وما
تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله
تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا
الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في
افادة التاكيد من وجهين والاستدراك اي لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما

الذم كا

الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن
احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا ولان استثناء
ان مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك لكنه يفيد من التاكيد ما يفيده
هذا الضرب من الاستثناء لان الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي
تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم
له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه
يسيء الى من يحسن اليه وثانيهما ان يثبت الشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة
ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب
الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما ظاهر قياس ما مر وبالجملة
منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة
الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على
وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنئت
الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثير قتلاه لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا
على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده
اذ لا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران
من المدح انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما يبنى على علو الهمة وثانيهما انه لم يكن ظالما
في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها لان تهنئة الدنيا انما
هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتله لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه
اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى
مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان لتضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا
المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فقال
في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم
اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم اذ ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سعى لاتا التكاثير

البحث الثاني في العرفي

البحث الثالث في العرفي

البحث الرابع في العرفي

مصرح بها فكيف يكون مدحه ولو جعل التشبيه مدحا لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح
وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد
بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلب الاجفان في ذلك الليل كاني
اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى لغيره ادرج الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب واكثر كما في بيت ابن نباتة
فلا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك
بالاستفهام بمعنى عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث
اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وعبر بذلك على
انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على هذا الجهل المنافي للحلم
عزم على انه ان وجد صالحا لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد اخر الامر ومنه اي من المعنوي

البحث الخامس والعشرون

التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين كقول من قال لاعور يسمى عمرو خاط لي عمرو
قبا ليت عينيه سوى فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا له وتمني صيرورة العكس فيكون
ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه

البحث السادس والعشرون

باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد لهذا
قال السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل

البحث السابع والعشرون

الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه
اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور نهر من نواحي ديار بكر مالك
مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها
تجاهلت فاستعملت لفظة كان الدال على الشك وبهذا يعلم انه ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد
يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء
مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء
فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتحير والتدهش في الحب كقوله بالله يا ظبيات القاع

قلن لنا

هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر وفي لفظ ام ليلى لا ليلاي نفس اولا وبالتصريح باسمها
الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله
امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل ترجع التسليم او يدفع البكا ثلاث
الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم

البحث الثامن والعشرون

كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلعم كانه لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من
الشمس وكالتعريض كما في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ولغير ذلك من الاغراض
ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت
له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها اي تلك الصفة في كلامك لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته
او نفيه عنه اي من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او انتفائه عنه نحو يقولون لئن
رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين
كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى
في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي
هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام
الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه
متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت
كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت بالاتيان مرة بعد اخرى وقد
حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل

البحث التاسع والعشرون

ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم فالتطول التفضل والانعام
فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل ومنه قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي
وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن من
ودادي فالبيت الثالث في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه
اي من المعنوي الاطراد وهو ان يأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف
في السبك ويسمى الاطراد لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله

الجناس التام

[illegible]

ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم ويقال
للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي انهم اهلكوا ملكه وصار ما يفرحون به
نقمات عليهم فنظم وعمدت اساس عدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله الكريم ابن الكريم
ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن ابرهيم هذا انما الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه
المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منها الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ
اي باعتبار التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او مجرد الوزن
نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام
منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق
والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل
لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني
للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف وتاخير بعضها وبه يخرج نحو الحتف والفتح ووجه الحسن في هذا
القسم اعني التام حسن الافادة مع ان الصورة صورة الاعادة فان كان اللفظان المتفقان في جميع ما
ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع
ثم الاسمان المتماثلان لا يتفقا في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال
الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع الاجل والمراد منتهى الاعمار واما مختلفان
نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسماء كقوله اي قول
ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى ابن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم وعدده وايضا من تقسيم
الجناس التام وهو ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب
فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة
فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلا امطايا وجدكن منازلا نال عنها الدين بقلع

فتح فلانه

فطامض ناض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب
في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين كقوله اي قول ابي الفتح كلكم
قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في
قوله وان اختص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا لهو الا من نهاك وكم
يبيع بصاف الويل حال مصابه لعينك الحمام ودمعه ودمع ملقاه معظم صابه والثاني مركب من صاب المطر
والميم من معظم فالصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين
في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا انه يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم
اي المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة سمي التجنيس مرفوا والا فهو لما تشابه او مفروق وفي شرح بعض
في الايضاح وفي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها
وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون با
لاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك
او اكثر لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس
لبعد التشابه بينهما فانحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية
اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكرنا وان اختلفا اي لفظا المتجانسين
في هيئات الحروف فقط وان اتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف اي هيئة
احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد
بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة ففي التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد
وفي كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء
من مفرط وان شدد او المشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرفان المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكان في الحكم
حرف واحد بيت فيه والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فصل هذا الا
من مفرط حرف مكسور الراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء في الاول ساكن وفي
الثاني متحرك وهذا نوع من الاختلاف غير الاول نحو قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة

والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من
الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في عدد
الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذفنا الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
يسمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد
او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك اي الاختلاف
اما بحرف واحد في الاول نحو والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط
نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام: يمدون من ايد عواص عواصم ‫تصول
باسياف قواض قواضب من في من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش
او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية
من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه
قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران
بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون بزيادة حرف في الاخر مطرفا وقوله
حسنا لتوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي سبقت منه جعلنا تاكيدا للاولى حتى
اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك التوهم وحصل لك فائدة بعد الياس [illegible]
عطفه اياه بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزائد في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء
هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا
في انواعها اي اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد
والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان من التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان
يقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي
اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر
نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا تقارب ما بين الدال والطاء والهاء والهمزة وما بين اللام والراء تقاربا
المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة
الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على

الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير
الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد
لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن
وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع
والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما اخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس
القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا
وهكذا الى الاول سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض فالاول كقوله حسامه فتح لاوليائه حتف
لاعدائه اي لاعاديه حسامه فتح لاوليائه وحتف لاعدائه يسمى قلب كل والثاني نحو اللهم
استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول
البيت والمتجانس الاخر في اخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان تجانس القلب
ام غيره واما ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا
نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد ومن قرع الباب
ولج ولج وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب كقوله
حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف ويطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى
خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليكم بالابكار
فانهن اشد حياء واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك
تهدى بهذا وقد يعد في النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانقضائها كقولهم في سعود دمنه يعود او
في المتصرفين حسن المتمني بمرجيته وقيل الفاضل استبع بعد ابن تصحيفه الا انه تصحيف
ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق وهو توافق اللفظين في الحروف
الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم
والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان
يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد

في الاشتقاق وقال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلي ونحو اثاقلتم الى الارض
ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير فذلك لان
الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول دون رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو
ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل ومن انواع التجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر
التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد
العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين
المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان
يجمعهما الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون
اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا
متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع
اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المذكورين المتجانسين
او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه
وحلمه وزهده وعهده مشتهر وتركه المصنف لان الاعتبار فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة
لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فاعتبر فيه اربعة وهو ان يقع اللفظ في صدر
المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان
او ملحقان بهما بصير اثني عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان
يجمعهما اشتقاق او شبهه بصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد
لشبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء
بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا الاول ان يكون اللفظان مكررين فيما
يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ومثال ما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول قوله

اي محمد بن عبدالله

اي محمد بن عبد الله العتبي تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهي وردة ناعمة
صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة تمتع فعل امر اي قولا قول
لصاحبه والعيش محمود بما بين المنيفة والضمار بعني اجاري يفيق وبانة تمتعنا فالرواح
لتمتع بين هذين الموضعين ما تقول في انشاد ذلك مثل هذا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه
اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته ومثال ما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول
مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو
ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني السيوف القواضب القواطع مغرما ومثال
اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي
قليلها وقبل الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول
القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا
صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يكون بدلا لا تعريجا قليلا الا ساعة
فكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدا ونافع خبره والضمير في قليلها اي قليل التعريج
في الساعة يعني على الدار التي وجدتها بها اهلها ما كان موضعا موحشا خاليا لكثرة اهلها
وكثرة النعم فيها وان لم يكن الا معكما بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي وفي
اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر الاول مثل قوله اي قول القاضي
الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني
من القفار ومثال ما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل
جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل
جمع بلبل بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب المقصود التمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة
الى الاول واما بالنسبة الى الثاني وهو من هذا الباب على مذهب السكاكي ومثاله ومثال ما يكون المتجانس
الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني
من القرآن ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب بالقرآن المثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن
مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق الى طاق

الى الطاقة الواحدة شيء يفعل من الشيء وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول
القاضي الارجاني امّلتهم ثم تأمّلتهم فلاح لي اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واذا كان اللفظان
ملحقين بالمتجانسين فما يكون في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت
للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد
في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه
لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه
فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر فيه فيخزن وخزان يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء
لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم
لكثرة انعامكم علي فههنا ايضا الملائم احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول
الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق في آخر المصراع الاول مثل
قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير مثال ما يجمعهما الاشتقاق وما
يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن الفضل حين استشهد
والثرى من كان يحيى به الندى وتغمر من في الغمر رايه الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع
في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها
استعماله فالغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التي اهملها
فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري
ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح فالاول فاعل من لاح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما يقع
الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص فاني فالاول من يعني والثاني
من نحو يحيى ومثال ما يقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراه فاضحى
الآن مثواه في الثرى فالثريا والثرى مما يجمعهما شبه الاشتقاق ومنها اي ومن اللفظي السجع وهو قد
يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما وهو المعنى المصدري اشار اليه بقوله
قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر

كالقافية

كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير
منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على توافق الكلمتين من اواخر الابيات على
حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ
المتواطئة عليها اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل وكذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل
انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد المصنف بقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود
كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتواطئة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع
هي بعض المصدر ضمنها يوافقها وهو اي السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان
في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا
والا اي وان لم يختلفا الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او
كان اكثره ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن
والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما
لفظ فهو فلا يقابله شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثرها في الثانية
موافقا لما يقابله في الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل
ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره
وما يقابله من الاخرى مختلف في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا
حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من احد القرينتين مقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قالوا الابتر السجع يحتاج الى اربع شرائط
اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد
من الفقرتين دالة على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه العين
بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلاة
على من لم ير الكفر الا اطفأه ومحاه ولا ارتسما رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور

وكدورا اللهو وبين محو الاثر واعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود اى يعدان لم تساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية
نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اى يؤتى بعد قرينة قرينة اخرى اقصر منها قال ابن الاثير
السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال
كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثماني لفظات والثانية تسع وله
في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان من ثلاث سجعات فان الاوليين يحسبان في عدة واحدة
ثم تأتي الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يتساويا ويزيد لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منهما من لفظتين
ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول
وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو
احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ
قليلة عز مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما كان من ثلاث الى عشر
وما جاوزها فهو من التطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشر الى اثنتي عشرة
واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة
والثانية ثلاث عشرة والاسجاع مبنية على ان يكون الاعجاز اى اواخر فواصل القرائن لان
الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون
كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من
فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا وفاق في الغرض اصح تزاوج الفواصل
فاذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات

ومنها الطعام

ومنها في الطعام هنأني ومرأني واخذه ما قدم وحدث اى حدث بالفتح مع انه فيه ان كان الملحقا
اللغه فالختم بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع هدير الحمام ونحوه بل يقال
فواصل مشعرا بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير
مختص بالنثر بل يجري في النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي

٢ ايضا ومثاله في النظم

القليل واصله في الماء واورى به زندي اى صار ذا ورى وهذا كناية عن الظفر بالمطلوب واما
ادرى غيره المعنى ويكسر الزاء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت النار تارة تغلط
وتصحيف الضمائر في به تعود الى الفضل المذكور في البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني
لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير
وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اى السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة مخالفة ينبغي
ان ينتصب على الحال اى يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي من الشطر الاخر
لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس سجعة ويجوز ان يسمى كل قرينتين سجعة تسمية الكل باسم جزئه
فقول الحريري بلا اقعدت خازب الاعتراب وانا ابن الترب عن الاتراب بسجعه وقوله وحت في
مواضع الزمن الحسنا اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول ابي تمام بمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير
معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اى الرغب فيما يقرب من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف
عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت
الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهض الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بانه في النظم
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب اى العروض هي آخر المصراع الاول منه قال ابن
الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع
الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون
الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يوضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن
الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول
بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول المتنبي مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان

البحث الرابع

الخامس ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة
اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص وكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا نوع
دون وجيد واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا
السادس ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بقوله بصبح وهذا معيب جدا السابع
ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت على الذنوب
وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابع خارج عما نحن فيه
ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من
المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فان مصفوفة ومبثوثة
متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث
على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول
من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية فح يكون
بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية
فح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في نحو سرر مرفوعة واكواب موضوعة
وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم اطوارا قلت لما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل
الشعر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف بعينه كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا
مبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير كما نبه عليه
ونحو ذلك فان كان اي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين
من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن
سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة وهي في الموازنة بمنزلة الترصيع
من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر والمماثلة مما يختص بالشعر اورد مثالا
من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انهما تجريان في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض

وعلم منه

البحث الخامس

وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالشعر كما سبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فمثال نحو
وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر
الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء يا انس يحلين عنها الوحش قنا الخط الا ان
تلك القنا ذوابل وهذي النساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان التمثيل بالبيت مما يكون اكثر في احدى القرينتين
مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه لعدم تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا
وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه

البحث السادس

اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل
بعينه هو هذا الكلام وقد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون
كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت
قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر
فاشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك يسبحون وربك فكبر فالحرف المشدد في هذا الباب في حكم
المخفف لان المعتبر هو الحروف الملفوظة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين
ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه
ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما
على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على
بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما كقوله اي قول الحريري
يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقراره
الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها
لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل
الا انها على القافية الثانية من الضرب الثاني وعلى القافية الاولى من الضرب الثامن والقافية
عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى [?]
عند بعضهم انها المتحرك الذي قبل ذلك الساكن فهو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب
الدنيا الدنية من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر بجميع قوله شرك الردى والقافية الثانية من حركة الدال [?]

من لا كذا الى الاخر او لفظ واحد ومنهم من جعلها اقوال اخر مذكورة في القوافي ولو قال هو بناء البيت
على القافيتين او اكثر لكان احسن لشموله نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله
وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تطلبي فان قيل انا وجد البناء على قافيتين
فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بنية البيت على قافيتين ان يكون مبنيا
عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد
والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة
لامية او نونية لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته لان الفتل يجمع بين قوى الحبل
او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الروي لان
البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى
الحرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل القرائن موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس
بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة بيان لما في معناه
وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي
ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وليس بلازم في السجع وانما تحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت بضم ميم
وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه لو جيء قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة
الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل ما ان القافيتان او الفاصلتان سجعتين
لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول
ما ليس بلازم في السجع والقافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع
قبل ما هو في موقع حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء
بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون
ذلك مثل فلا تقهر ولا تسخر ولا تقطع ونحو ذلك وكذا مجيء الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تصبر ولا
تضجر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر
ويجيء قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت

البحث الرابع (?)

الى لم يقطع (?)

اي لم يقطع او لم يخلط بمنة وفي الاساس شكرت نعمته واشكروا لي وقد يقال شكرت فلانا اي نعمته
فكانه اراد ساشكر لعمرو ويحذف الجار او جعل الايادي بدل الاشتمال من عمرو وهو فتى غير محجوب
الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال زلت القدم كناية عن نزول الشر وامتحان
المرز لة القدم به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلاء وابتلي بالشدة بل يصبر على ما نابه من حوادث الزمان
في طريقه قول الاخر اذا اقصر المراد طرير فقره وان ليس المراد صاحبه واي خلق اي فقري خرجت
يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكانت على قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وذلك
لما بأياديه يعني من حسن اهتمام برجل كالداء اللازم له تخيلها بالاصلاح فحرف الروي هو التاء
وقد جيء قبلها من الابيات بلام مشددة مفتوحة وهي ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع بدونه مثل
وجنت وانقضت ونحو ذلك فهي كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء
واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما
تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها فانها لاوسع مما كان
فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين
ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه قد التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل
السين التي يحصل السجع بدونها كذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او في
معناه اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او في غيرها لانه يجمع ما في البيت من الحروف الروي
يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه في
قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في
القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء
حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل الروي او ما في معناه من حروف القافية والفاصلة والا
لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا يعني
ان مثل هذا الاعتبار الذي هو لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي
والاصل في ذلك كله يعني في الترجيح اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا يكون المعاني
توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحصل اللفظ والمعنى

جميعا واما ان يأتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس
حسن على منظر قبيح ويصير كغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنبه تماما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم
شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام مسوقا
لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره
من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين
اهماله ويجب تركه التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ
وعدم ان لعدمها مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين
متماثلين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصل الحروف
كقول الحريري فتنتني فجنتني بتجن * تفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط
ان زرت دار ودود * دار وورد وورد او ودود * ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون
حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش
سعودك يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخرى غير منقوط
ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض
حروف المعجم والثاني ما لا بأس به في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة
بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق
يوما على علاته هرما * يلق السماحة منه والندى خلقا * وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء * ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد
ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا
فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام
يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب فقد ادرج
في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه
قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب مع المساواة ايضا والقسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على
فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء

والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكرها فقال خاتمة وفصلا وعلم بذلك
ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه
بعضهم **خاتمة** في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض
على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة
ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك
فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر
ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر
هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت له الصفة كوصف
الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض
كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك
الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس
في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع في وجه
الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر
وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة
على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بالفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه
من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والكناية من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل
العامي الباقي على الابتذال لقلة التصرف فيه وما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة
المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر
اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله مع اللفظ
اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ شيء من اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان

احدهما ان يوخذ اللفظ مع المعنى كله او بعضه والثانى ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان
الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه ثلثة اقسام اشار اليها
بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات
فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس
اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه [illegible] المعدلة ولم توجب
له مثل ما توجب لنفسك على وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا لك
مبتذلا بك [illegible] كانت به سكر وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اى يركب
حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان
تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن حد السيف مزحل اى مبعد يعنى لا يبالى
انه يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام حتى
لم يجد عنه مركوبا مبعدا وبعدا لا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فانشده هذين
البيتين فقال له معوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل
معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو
المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال
له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره
وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعنى
انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك
انت الطاعم الكاسى * ذر المآثر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الآكل اللابس * وكقول
امرء القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم * يقولون لا تهلك اسى وتجمل * واورده طرفة فى داليته
الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم *
ولا الدار بالدار التى كنت تعلم * فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم
وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال
فى قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه

لئيمة احسابهم

لئيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الاخر * وان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى نظم اللفظ
او اخذ اللفظ لا كله بل بعضه سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ
او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ منه
من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة
معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اى حاذرهم فى الاساس رقبه
وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
اى الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه
فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به
من راقب الناس مات هما * اى حزنا انتصب على انه مفعول له وفاز باللذة الجسور * اى شديد الجراءة
فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول
سلم فقال ذهب والله بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر
خلقنا لهم فى كل عين وحاجب * بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباتة بعده خلقنا
باطراف القنا فى ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه
بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان
اى الثانى دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول فهو اى الثانى مذموم مردود
كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد وقد استشهد فى بعض غزواته هيهات اى بعد ان ياتى
الزمان بمثله بمثيل لما بعده او بعد ان ياتى له بدلا لما قبله وهو قوله انسى ابا نصر نسيت اذن
يدى من حيث ينصرف الفتى وينيل * لا ياتى الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل * قال الشيخ
عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ ابو على فادرج فى هذا البيت تفسيرا لان الغرض فى هذا النحو
نفى المثل فان يقال انه يعنى وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقده بخل الزمان فقد اخل بالغرض
وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابى الطيب * اعدى الزمان
سخاوه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا * فالمصراع الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام لكن
مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب لقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محله اذ المعنى على
المضى والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان

بخيلا بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم فان السخاء بالشيء هو بذله للغير
فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يمنع هلاكه او يبخل به كذا ذكره المص واعترض عليه
بان السخاء بايجاده لم يبق في تصرفه لكونه بخيلا على الحاصل وانما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه
فله ان يمنع هلاكه وان يبخل فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا
بايجاده لكنه لم يسخ باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع
ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل على ان هذا المعنى مما لم يذهب
اليه احد في شرح هذا البيت قال ابن جني يعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود
ولولا سخاوة الذي قادته لبخل به على اهل الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل
فاسد وغرض بعيد لان سخا غير موجود لا بوصف العدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا
به على فلما اعداه سخاوه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع ماخوذ
من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان مصراع ابي
تمام بخل بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى يجب ان لا يكون بينهما تفاوت ما كما ذهب
اليه بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا
ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات
البيت والا كان اي الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول
ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب اي لو طلب المرتاد
الطالب للمنية اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يكن التوصل اليها
لم يكن لها دليل الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا
سبلا والضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اي لهى المنايا
ورويدها المنايا فقد اتحد المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح
وكذا قول القاضي الارجاني لم يبك الا الحديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم
في مسمعي القيته من مدمعي وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك
سمطين سمطين فقلت هي الدر الذي قد حشا به ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهو ابعد من الذم

انما هو

انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا
كقول ابي تمام يقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا
ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغادي وقلبي عن فنائك غير غادي
محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الاول من النوع الظاهر
من الاخذ والسرقة شرع في القسم الثاني وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو
عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي الماما من الم اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل
به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فالمعنى للفظ بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلده الاول والبس
جلدا اخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني ابلغ من الاول او دونه او مثله
اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع
اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يبط اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع
انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك عني اي تاخر عطائك اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي
لا ماء فيه اي لعل تاخر عطائك يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها ما كان لا ماء فيه وما
فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل
بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق في
الندي اي في المجلس الخاص باشراف الناس كلامه المصقول اي المنقح خلت لسانه من عضبه اي
من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنتهم في النطق قد جعلت على رماحهم
في الطعن خرصانا الخرصان قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم
والكسر يعني لفرط مضائها اسنتهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على
رماحهم عند الطعن وصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري
لانه قد فاته ما افاده البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة
التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم منه هذا
التشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون
الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن كان ارحبهم

سواسا السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا فى الاساس فلان رحب
الراح والذراع ورحيبهما اى سخى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم فى الغنى
الضمير فى وسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه
الى احسانه اوسع وكقول الاخر فى مرثية ابن له : والصبر يحمد فى المواطن كلها : الا عليك فانه مذموم
وقول ابى تمام بعده : وقد كان يدعى لابس الصبر حازما : فاصبح يدعى حازما حين يجزع : فهذا هو النوع
الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت
الثانى كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار
اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء فى الضعف وقول
ابى الطيب فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه
منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا التعبير
عن المراة بذات الخمار ومن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا
والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه
احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته
ومنه اى من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحترى سلبوا اى ثيابهم واشرقت
الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابى الطيب
يبس النجيع عليه اى على سيفه وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة
غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون معنى الثانى اشمل
من الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس
كلهم وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فان الاول يختص ببعض العالم وهم
الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة احسان الفضل البرمكى وفرط
احسانه فى زمانه غار عليه غيرة افضت به الى النكبة والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهرون امام الهدى : عند احتفال المجلس الحاشد : انت على ما بك من قدرة : فلست مثل الفضل بالواجد
ليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه وخلع على ابى نواس خلعة ومنه اى من غير الظاهر القلب

وهو ان يكون

وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص اجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك
فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال
اعنى قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير
المثبت بالواو كما هو راى البعض وعلى تقدير المبتدا اى وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع
الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه لا يكون الا واحد ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو
الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا المعنى نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن فى هذا النوع ان يبين
السبب كما فى هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه
من نغم السماع وقول ابى الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال فاراد ابو تمام
ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين بما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت
نغمة من سائل لعطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطى بغير سؤال ومنه اى من
غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راى عين اى عيانا ثقة
ثقة حال اى واثقة او على انه مصدر اقيم مقام الفاعل او مفعول له من الفعل الذى تضمنه قوله على اثارنا
اى كائنة على اثارنا لوثوقها ان ستمار اى ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابى تمام
وقد ظللت اى القى عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير فى الدماء نواهل اى من نهل اذا روى
نقيض العطشان اقامت مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحومهم فقد لا حتى كانها
من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى عقبان رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل
فى دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسابر العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان
ابا تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه راى عين ودون معنى قوله ثقة ان ستمار بعضها لان ابا تمام اخذ
بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راى عين قربها الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت
تخيلا لا مرئية راى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة
والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالمرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا
يؤكد المعنى المقصود ولكن ابو تمام فلم يلم بشئ مما افاده قوله راى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول
ابى تمام ظللت انما يعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا

ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الذاهب وهو في جو السما بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي الافوه
زيادات محسنة لبعض المعنى المأخوذ من الافوه وهو قوله والطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله
في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير
الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى انها
من الجيش ظننا انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام
السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات
يتم حسن معنى البيت الاول اخفى سائر الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح
وعلى التفصيل اكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبول ومنها اي من هذه الانواع
ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون
اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد امعان دقيق ومزيد تامل كان اقرب
الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا اي الذي ذكر في الظاهر
وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة
وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذه من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول
حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا اتزيد
لجواز ان يكون الاتفاق اتفاقا اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى
وحده من قبيل توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما حكي عن ابن ميادة
انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا
للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك
لما بالاسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى
فقدم اليه السيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع
يعني سيف نفسه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم ثم ضرب به عنق الرومي فنبا
السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى

بالمطر؛ لم ينب سيفي من رعب ولا دهش؛ عن الاسير ولكن اخر القدر؛ ولن تقدم نفسا قبل ميتتها
جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر؛ ثم اخذ يتبسم وهو يقول؛ ما ان يعاب سيد اذا صبا؛ ولا يعاب
صارم اذا نبا؛ ولا يعاب شاعر اذا كبا؛ ثم جلس يقول كاني انا ابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف
ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم؛ وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر
ولم ينشد الشعر فانشا يقول؛ بسيف ابي رغوان سيف مجاشع؛ ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم؛ اذا اثقل الاعناق حمل المغارم؛ اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه
فقال مجيبا كذلك؛ سيوف الهند تنبو ظباتها؛ وتقطع احيانا مناط التمائم؛ ولا نقتل الاسرى
ولكن نفكهم؛ اذا اثقل الاعناق حمل المغارم؛ وهل ضربة الرومي جاعلة لكم؛ ابا عن كليب او اخا
مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذه من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان الى مثله فيغتنم
بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص القول في الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما
بالقول في السرقات الشعرية في كل منها اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان
او نظما شيئا من القران او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القران والحديث يعني على
وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا
وقال عليه السلام كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ويمثل في الكتاب بالبعض اشارة الى ان الاقتباس اما من
القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح
البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم
فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه كان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين
اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصى فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالفتح من القبح
نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل من قبحه الله تعالى اي نحاه عن الخير
والرابع مثل قول ابن عباد قال لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة

والملا الطف وضمير المفعول للرقيب قالت دعني وبهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام
حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا بها يعني
ان وبهك جنة فلا بد لطالبها من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي
الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة
والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في
مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس
من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القران
وادلا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي من هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا
الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه بعث الحجام يحلق راسه يجرد الحجام عن قشر لؤلؤه والبس من ثوب
الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس
بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة
بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القران انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع
التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج
الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال لو كان قوله من شعر الغير من شعر اخر لكان احسن ليتناول
ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في شعر العرب اما تضمين
البيت على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدا
تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت
بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات
دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وتمامه وفيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهور
لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام
اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه
على انه من شعر الغير كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على انى سانشد يوم بيعي

اضاعوني

اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى
العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في
ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالخيل والرجال والثغر
موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج
ما كانوا الي واي فتى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وبدون التنبيه فكقول الاخر
قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة اس اعذاره الساري العجول ترفقا ما في
وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم
المعنى بدون تقدير الثاني كما مر انفا والثاني ان لا يتم بدون كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس
نكابده والعين والقلب منا في قذى وأذى الان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسوا ان الكرام
اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير البيت لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين
ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في
شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يكون للفظ معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه
في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت
ما بين العذيب وبارق ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجرى على
انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى
السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر
او للجر والجري وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت
ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند طاردة
الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين
لان العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيب وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما
ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على
ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في
معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا
وغضوا اي وقعوا في الغلط وخبة وخالطوا عن ذنبه ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد
واراد به اللغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع
فما دونه ايداعا كانه اي الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب
ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا
او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وهو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فان النثر
الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن او الحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس
كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر ثم قال اي بال الانسان يفخر اعتقد قول علي رضي الله
وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا
كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث مع
يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله
خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام
الشافعي رضي الله عنه عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن
بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وازهد في الدنيا
يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر
نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع
مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار
نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويرجع اليه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا
ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول الحساد
اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه ويصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه
واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات
وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم الميم

على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ
محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى
قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام
الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل واحد من القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من
القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين
فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي
تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل
راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء
المجزع فوالله ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع والضمير في اخراهم ولهم
للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومته فيه ونضا
ذهب به وازاله والضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة وانطوى
انضم والمجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغرابا اشار الى قصة
يوشع بن نون فتى موسى واستيقافه الشمس بالخطاب توقف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل قتالهم
فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء والرمضاء ارض
رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي ارق له اذا رحمه واحفى من
عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ وخبره ارق ومع
الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي من النار واشار الى البيت
المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث
عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو وجساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي
ان البسوس زارت اختها البهيلة وهي ام جساس وكان لها جار من جرم بن ربان له ناقة وكليب
قد حمى رضا من ناحية العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت

في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت
بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس وا ذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها
الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج
متباعدا عن الحمى فبلغ جساسا خبره فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال
يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشأت الحرب بين تغلب وبكر
اربعين سنة كلها للتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن
كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط
ودون خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب وائل لما سمع قول جساس لاعقرن فحلا ابطن
انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى
ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية
واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها
السم ناقع والى قصة يعقوب عم والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا حارس هو تغوا ولا دفا
اشار الى المثل اهون من الحسرتا كل ولا دها ومن ضرب شبها للفقر كما روي ان تميميا قال
لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا
اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك
الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان
رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة
من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها
كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء الليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال المحاربي
اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد
برقع وجلال فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم
شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن

يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه
حتى يكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل
واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون
الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها
من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم
واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك ومما يجب
المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الدقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي
استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول
ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا
اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل
كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي الدخول وحومل موضعان
والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في
هذا البيت بما فيه من عدم التناسب اذ وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب
والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له في النصف الثاني
بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول واحسن من هذا بيت النابغة كليني
لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول
اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه
فطرحه عليه وذكر في الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم
ومن الكناية قوله ايضا اذا دنا اقتباس المدام عرس بناحية الحمام وفي الغزل قوله ايضا ارقا على ارق
ام منازل الغمامة لم تمر بنخ برعده هو في كبدي ببر وينبغي ان يجتنب في المديح مما يتطير به اي يتشأم
كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد

فقال له الداعي يوم عدلك حبا بك بالعز فهنا يا اعمى والمثل السوء وروي ايضا انه دخل على
الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان
فتطير به الداعي وقال يا اعمى تبتدى بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه
وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب
المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون الابتداء مشعرا بالمقصود
والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع
الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنية اي كقول ابي محمد الخازن
يهنئ الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى
صعدا وكقوله في المرثية اي كقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول
بملء فيها حذار حذار من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي فجأة وكقول ابي تمام
في المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف
اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف
في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاة عظيم لعمري ان يلم
عظيم بالعلى والانام سليم وكقول الطيب في التهنية بزوال العرض المجد عوفي اذ عوفيت
والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومثل هذا يتبارى في ابتداء الكتب الى الفن المصنف
فيه كقول جار الله العلامة في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما
وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة
التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدأ وافتتح
قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون
في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف
الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة
بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب

وقوله التخلص

وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق
فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا
كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا
فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما
المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام
في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذت منه
اي اثرت فيه ونقصت والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا وقيل السرى اسم سرية واحدة
والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما
انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح
وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن
حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد
اقود اي يقول قومي والحال ان مراحل السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت
من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا
واخذت خطى الابل منا يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا
فقلت كلا ولكن مطلع الجود ولحسن التخلص هنا وقع في بيت واحد كقول
ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما
شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال
وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين
وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها
ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاسلام
وان كان مذهب العرب المخضرمين لكن الشعراء الاسلاميين ايضا قد تبعوهم في ذلك

ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء
الاسلامية في الدولة العباسية لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا
جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي
صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه
يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب
من جهة انه انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة
بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط
وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا
وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد
فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب
هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد
ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب
الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا
محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى
حيث ذكر جميعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن
مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة
وكيدة بين الخروج من كلام الى اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا
من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال
من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الاخر فجاءة
ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب ومنها اي ومن المواضع
التي ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة

بأحسن خاتمة

باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع
واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة
التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله
اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير
بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله
اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر قاصد بحثه من الابرام وشكور لما صدر
عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما اذن
بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول ابي العلاء المعري بقيت بقاء الدهر
يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة
وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته
ويسمون حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السورة وخواتمها واردة على احسن الوجوه
من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السورة جملها ومفرداتها رايت من البلاغة
والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنهه وصف العبارة وان نظرت الى خواتمها
وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد
ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا تبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء اخر وكيف لا
وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز
مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان
حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى
يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب
وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور نحو قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك
هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحوال المذكورة
في علم المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه غيره وهذا معنى

يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل
ذلك بما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا علام الغيوب هذا ما
اوردنا جمعه من الفوائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر
الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورث الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته
وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام وهيأ الفراغ من نقله الى البياض
في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بهجرية هرات
صانها الله تعالى عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان
الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم
حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله على التوفيق
ومنه الهداية الى سواء الطريق قد فرغ
من تسويد هذا الكتاب العبد
الفقير الحقير المحتاج
الى رحمة الله
الغني
محمد كاظم ابن محمد رضا دقاق ابن رضا علي ابن حسين الدزفولي غفر الله
لهما ولمن دعا لهما بحق محمد واله البرايا
في سنة ١٢٦٩ ه